وزارة التعليـم العالـي والبحث العلمـي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

UNIVERSITE
Abdelhamid Ibn Badis
MOSTAGANEM

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية الحقوق و العلوم السياسية

المرجع: .....

قسم : العلوم السياسية

مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

آليات الاصلاح السياسي في الوطن العربي تحت ظل الحكم الراشد

ميدان الحقوق و العلوم السياسية

الشعبة: العلوم السياسية

التخصص: تعاون دولي

من إعداد الطالب :

- عياد غالم رضا

تحت إشراف الأستاذ :

أ. عباسي عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ.....**فراحي محمد**.....**رئيسا**

الأستاذ.....**عباسي عبد القادر**..... **مشرفا ومقررا**

الأستاذ.....**بوغازي عبد القدر**.....**مناقشا**

السنة الجامعية: 2021/2020

نوقشت يوم:2021/07/12

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى أعز ما يملك الإنسان في هذه الدنيا إلى ثمرة نجاحي إلى من أوصى بهما الله سبحانه وتعالى :

" وبالوالدين إحسانا "

إلى الشمعة التي تحترق من أجل أن تضئ أيامي إلى من ذاقت مرارة الحياة وحلوها، إلى قرة عيني وسبب نجاحي وتوفيقي في دراستي، إلى

"أمي "

أطال الله في عمرها

إلى روح والدي الطاهرة، رحمة الله عليه

إلى جميع أفراد عائلتي

إلى أستاذي **"عباسي عبد القادر "** و جميع الأساتذة الأجلاء الذين أضاءوا طريقي بالعلم

وإلى كل أصدقاء الدراسة و العمل ومن كانوا برفقتي أثناء إنجاز هذا البحث إلي كل هؤلاء وغيرهم ممن تجاوزهم قلمي ولن يتجاوزهم قلبي أهدي ثمرة جهدي المتواضع

شكر وتقدير

- الحمد لله على توفيقه وإحسانه، والحمد لله على فضله وإنعامه، والحمد لله على جوده وإكرامه، الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده

أشكر الله عز وجل الذي أمدني بعونه ووهبني من فضله ومكنني من إنجاز هذا العمل، ولا يسعني إلا أن أتقدم بشكري الجزيل إلى كل من ساهم في تكويني وأخص بالذكر أستاذي الفاضل **" عباسي عبد القادر "**

الذي تكرم بإشرافه على هذه المذكرة ولم يبخل علي بنصائحه الموجهة لخدمتي

فكان لي نعم الموجه والمرشد

كما لا يفوتني ان أشكر أعضاء لجنة المناقشة المحترمين الذين تشرفت لمعرفتهم وتقييمهم لمجهوداتي

كما أشكر كل من قدم لي يد العون والمساعدة ماديا أو معنويا من قريب أو بعيد

إلى كل هؤلاء أتوجه بعظيم الامتنان وجزيل الشكر المشفع بأصدق الدعوات .

مقدمة

لقد انتشرت في الأدبيات السياسية والإدارية المعاصرة جملة من المفاهيم والمصطلحات الحديثة، التي عكست في مجملها ما يشهده العالم من تحولات كونية شملت العديد من المجالات المتشعبة منها الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والدينية والأمنية ...الخ، ومن جملة هذه المفاهيم الحكم الراشد الذي احتل بدوره حيزا واسعا في مجال البحث العلمي والممارساتي لسياسات الدول ومختلف منتديات الباحثين والدارسين، بل ومازال محل جدل واسع حول تعريفه ومضمونه وأهدافه، لاسيما إذا علمنا أن هذا المصطلح قام أساسا على فكرة التقليص من دور الدولة وهيمنتها بمفهومها التقليدي، وإعادة توزيع معظم أدوارها السابقة على مؤسسات وفاعلين جدد على رأسهم المجتمع المدني، والقطاع الخاص، في حين أضحى دور الدولة الجديد مقتصرا على التنظيم والمراقبة، في إطار تجسيد الانتقال من مفهوم الدولة المتدخلة إلى الدولة المنظمة.

كما أن ما تعانيه دول العالم العربي من فقر وحرمان و تهميش و انتشار للبطالة والفساد، وكذا من تراجع للمستوى العلمي والتعليمي و ارتفاع لنسبة الأمية وانتشار الأمراض الفتاكة والمجاعات، كل هذه الآفات والظواهر غير المألوفة، أدت إلى ضرورة التكاتف العالمي والإقليمي وحتى المحلي لإجراء الإصلاحات السياسية كوسيلة لتخليص الدول ومؤسساتها المختلفة من معادلة السير نحو التخلف، وهذا عبر إشراك كل الفاعلين الرسميين وغير الرسميين في إدارة شؤون الحكم، وعدم تحميل أجهزة الدولة كل تبعات الفشل والتخلف لوحدها، فالمسؤولية الحديثة جماعية و تشاركية بين كل الفواعل والمكونات.

فلقد أثارت قضايا متعلقة بسلامة نظم الحكم و نزاهتها، ونظرا لاستقرار " مبادئ السيادة لكل دولة " وقدسية مبدأ "عدم التدخل في شؤونها الداخلية"، فقد وجدت العديد من مؤسسات التمويل الدولية صعوبة في التوفيق بين احترام هذه المبادئ المستقرة، والحاجة إلى توجيه النظر إلى أهمية سلامة أساليب الحكم كدعامة أساسية للتنمية، وبهذا فقد أصبح الحكم الراشد أحد أكبر العوامل التي في حال غيابها سيودي إلى الأزمات المتلاحقة، بل وإلى قتل عملية

الإصلاحات السياسية في بدايتها، لأنه المكون الأساسي للإصلاح السياسي، وهو بمثابة المتغير المستقل أو السبب والوسيلة، والحكم الراشد بمثابة المتغير التابع أو النتيجة و الهدف.

إذن فقد تم استعمال هذا المصطلح في نهاية الثمانينات، في الوقت الذي أصبح فيه تطبيق برامج التعديل الهيكلي في العديد من الدول يطرح العديد من الصعوبات التي تم تشخيصها آنذاك من طرف الخبراء على أنها أخطاء في تسيير الشؤون العامة للدول، كغياب الشفافية في التسيير دون التطرق إلى طبيعة نظم الحكم، وهذا طبعا لتخوفها من ردود فعل الأحزاب الحاكمة التي لن تقبل بالتدخلات الأجنبية في نظم حكمها المحلية حتى وإن كانت استبدادية.

كما أن الموضوعية تقتضي عدم اتمام مرحلة حكم الحزب الواحد و تحميلها تبعات التخلف، خاصة إذا علمنا أن الذين يقومون بانتقاد الأحادية هم نفس الأشخاص الذين يسيرون التعددية، و كما أن للتعددية مزايا وعيوب فالأمر نفسه بالنسبة للأحادية، والتي لو كانت نظاما فاشلا ما صارت نموذجا يحتذى به في دول عديدة من آسيا وأمريكا اللاتينية في يومنا هذا في إطار ما يصطلح عليه " بالحكمانية التسلطية.

وعليه سنتطرق في هذه المذكرة إلى إشكالية تطبيق الحكم الراشد بالنظر الى الاصلاحات السياسية المقدمة من طرف الدول العربية، مشخصين واقعه ومجالاته وحيثيات تطبيقه، وذلك من خلال التركيز على مدى الجدية التي اخذها صانع القرار في سبيل تحقيق ذلك، وذلك من منطلق أن هذا الأخير وسيلة أساسية لتحقيق التنمية، وبالتالي سوف نقوم بالبحث المستفيض عن مواطن الخلل والصعوبات التي حالت دون تجسيد تلك الإصلاحات التي عرفتها هاته النظم، خاصة وأن الوضع العام في هذه الدول مازال يعرف تدهورا ملحوظا في شتى المجالات والقطاعات .

أهمية الموضوع:

انطلاقا مما تقدم ذكره تتضح لنا مدى أهمية هذه الدراسة، بحيث أن موضوع الحكم الاصلاحات السياسية في ظل الحكم الراشد في الدول العربية تعتبر أكثر من ضرورية، كما أنه

من أكثر المواضيع إثارة للنقاش في الوقت الراهن سواء على المستويات المحلية أو الإقليمية أو الدولية، طبعا من دون إهمال مسألة التطرق التاريخي لبعض الأحداث التي شهدتها عملية مأسسة هذه الدول، لأن الماضي كما يقال منظار الحاضر وشعاع المستقبل، وكما يقال لابد أن ترى الحاضر بعين الماضي.

ويمكن إيجاز أهمية هذا الموضوع كالآتي:

– تكمن أهمية الموضوع من ناحيتين رئيسيتين العلمية والعملية معا، حيث تتضمن الدراسة إطار نظريا للإصلاحات السياسية والحكم الراشد ورؤية نظرية تفصيلية لمختلف الإصلاحات التي اعتمدتها الدول العربية، كما تتضمن من الناحية العملية الوقوف على أسباب عدم نجاعة تلك الإصلاحات والقوانين على اختلافها في تمكين هذه الدول من اللحاق بركب الدول ذات الاقتصاديات الناشئة والواضحة المعالم، لأن هناك الكثير من النماذج الناشئة التي فرضت نفسها و بإمكانيات لا تصل إلى جزء بسيط من إمكانيات هذه الدول؟

– كما أن أهمية الموضوع تبرز في أن هناك مواطن خلل في معادلة الحكم الراشد في الدول العربية والتي يجب معالجتها والخروج بحلول جذرية لها، وإلا فلماذا هذه التناقضات الحاصلة على الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بلدان تحوز كل المؤهلات والإمكانيات المؤدية إلى إرساء العقلانية و الرشادة في الحكم، ومع ذلك لا تلحظ على أرض الواقع التطور المطلوب.

دوافع ومبررات اختيار الموضوع:

يرجع سبب اختيارنا لموضوع الإصلاحات السياسية والحكم الراشد في الوطن العربي إلى اعتبارات موضوعية علمية وأخرى ذاتية:

أ– الاعتبارات العلمية الموضوعية

– محاولة التعمق في دراسة مفهوم الحكم الراشد، هذا المصطلح الذي مازال يكتنفه الكثير من الغموض، فهناك من يعتبره مرادفا للحكم الديمقراطي الغربي، وهناك من ينتقص من قيمة هذا

الطرح و يذهب إلى اعتبار الديمقراطية ميكانيزم صالح في بيئة دون غيرها، و لشعوب دون أخرى ويدللون على ذلك بالحكمانية التسلطية في آسيا والتي تعرف نجاحا كبيرا.

– البحث في أسباب فشل تطور الدول العربية رغم توفرها على كل الإمكانيات والمؤهلات لذلك.

– إن الميدان العلمي في السنوات الأخيرة قد زخر بدراسات عديدة عن أهمية الحكم الرشيد وعلاقته بمختلف الفواعل المكونة للدولة في الحكومة، المجتمع المدني، القطاع الخاص، وسائل الإعلام) ومدى إسهامها في تحقيق التنمية.

لكن الشيء الذي يعد مهملا أو ناقصا في موضوعات الحكم الراشد هو الدراسات التي تتطرق إلى الأبعاد الخفية و الحقيقية التي تحول دون تجسيد الحكم الراشد في مختلف الأقطار العربية، لأن من السهل علينا أن نتكلم عن وجود أزمة مشاركة، مساءلة، شفافية أو غياب عدالة، ولكن من الأصعب إيجاد البديل أو الحل لمواجهة هذه أو تلك المشكلات وغيرها.

ب – الاعتبارات الذاتية لعل قراءتنا لكتاب: " هيرمان كان " Herman Kahn والذي كتبه رفقة مجموعة من الباحثين بعنوان: العلم بعد مائتي عام، قد ترك فينا بصمة تنم عن الرغبة الملحة لتطبيق ما جاء فيه من أفكار على واقعنا الجزائري، ففي معرض مقدمتهم احتفالا بمناسبة مرور مائتي عام على تأسيس الدولة الفدرالية للولايات المتحدة قولهم: " فرصة فريدة لتقديم مثل هذه الدراسة، إذ أنها مناسبة مواتية لتقويم موقفنا : أين كنا؟ وما هو وضعنا الراهن؟ وإلى أين نحن صائرون على أرجح تقدير؟.

" كل هذا جعلنا توظف هذه التساؤلات على حالة الدول العربية بالنسبة لموضوع الحكم الراشد، أين كنا من معادلة الحكم الراشد؟ وما هو واقع هذا الحكم ؟ ثم كدراسة مستقبلية أين نحن صائرون؟ أو ما هو نوع الحكم الراشد الذي تسعى إلى تجسيده؟

الإشكالية :

منذ الإعلان الرسمي عن استقلال أغلب الدول العربية، والنظم السياسية بها تسعى جاهدة إلى تأسيس دول قوية عمادها مبادئ الحكم الراشد، وذلك عبر اجراء مجموعة من

الإصلاحات السياسية، هذا حتى وإن لم يكن مصطلح الحكم الراشد قد عرف آنذاك بهذه التسمية، ومن المعلوم أن أي نظام سياسي في العالم لن يصف نفسه بالديكتاتورية والفساد في الحكم، لأنه تاريخيا حتى بالنسبة للنظم النازية و الفاشية، فإنها كانت تعتبر نفسها نظما ديمقراطية وقائمة على أساس الإرادة الشعبية، كل هذه الأمور تفتح المجال واسعا إلى طرح إشكالية الاصلاحات السياسية في ظل الحكم الراشد في الوطن العربي، والمعوقات التي حالت و تحول دون ذلك.

انطلاقا مما تقدم نطرح الإشكالية البحثية التالية:

إلى أي مدى ساهمت الإصلاحات السياسية في البلدان العربية في بناء الحكم الراشد بها؟

وتندرج في إطار هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات كالآتي:

- ما المقصود بالحكم الرشيد؟
- ما هي آليات و ميكانيزمات تجسيده ؟
- ما هو واقع مبادئ ومؤشرات ومجالات الحكم الراشد في البلدان العربية؟
- وماهي مختلف العراقيل والمعوقات التي تعترض مجاله التطبيقي؟

الفرضيات العلمية:

تمت الاستعانة بمجموعة من الفرضيات العلمية التي تعتبر إجابات مؤقتة عن الاشكالية والتي يمكن ان نسوقها في التالي:

1-يتحقق الحكم الراشد عبر تغيير ذهنيات النخب الحاكمة والنخب الفكرية على حد سواء، مع إلزامية تنازل الدولة لبعض مهامها لصالح القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

2- إن تجسيد الإصلاحات السياسية في الدول العربية لا يتم إلا عبر تغيير ذهنية النخب الحاكمة للشعوب، وتغيير المحكومين لذهنيتهم عبر اعتبار الدول في حاجة ماسة إليهم وإلى مجهوداتهم لتحقيق التنمية، وليس عبر إصلاحات ارتجالية.

3- لا يتأسس الحكم الحكم الراشد فقط على المعايير والمبادئ السياسية كالديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة، بل أن هناك عوامل أو معايير ومبادئ أخرى لا تقل أهمية عن المؤشرات السياسية، كالمؤشرات الاقتصادية وغيرها.

المناهج المستخدمة:

تم الإعتماد في هذه المذكرة على مجموعة من المناهج والإقترابات المعتمدة في مناهج البحث في العلوم السياسية، ونخص بالذكر في هذا المجال المنهج التاريخي ودراسة الحالة والمقارن، إلى جانب اقترابات أخرى مكملة كالإقترابين القانوني والمؤسسي.

فالمنهج التاريخي استخدم من اجل تتبع مسار الإصلاحات السياسية في الوطن العربي، من حيث الجدية في طرحها والعراقيل التي تعترضها، اما منهج دراسة الحالة فوظف على اعتبار اننا نتناول حالة الدول العربية وذلك بجمع المعلومات والمعطيات حولها في مجال عمل بيئة نظمها السياسية، وكيفيات تطبيقها لمبادئ الحكم الراشد في خضم الإصلاحات السياسية التي بادرت بها.

أما المنهج المقارن فكان استخدامه لغرض مقارنة التجارب الإصلاحية في الدول العربية عبرها وعبر فترات انتقالاتها الساسية، وذلك بتحديد أوجه الشبه والاختلاف بينها مع عزل المتغيرات المتشابهة حتى يتسنى لنا معرفة مكامن الخلل والقصور في ذلك.

ومن الإقترابات المكملة لهذه المناهج الإقترابين القانوني والمؤسسي، فالإقتراب القانوني هو من اجل دراسة المنظومة التشريعية التي سيقت في مجال الإصلاحات السياسية في الدول العربية، وما مدى جدية النص التشريعي في تطبيق مبادئ الحكم الراشد، أما المؤسسي فهو لأجل تتبع درجة المأسسة في هذه الدول، من حيث بنياتها والوظائف التي تؤديها، ومختلف الاعطاب التي تعتري هذا المؤسسات المنوطة بها تقديم الإصلاحات السياسية التي ترعى مبادئ الحكم الراشد.

الدراسات السابقة (أدبيات الدراسة)

إن هناك دراسات متفرقة وعديدة تناولت الموضوع الذي نحن بصدد دراسته – من زوايا مختلفة وعبر فترات زمنية متقاربة، ومنها:

– كتاب " الحكمانية قضايا و تطبيقات" ل: " زهير عبد الكريم الكايد: وهو كتاب مشهور جدا في المكتبة الجزائرية لاسيما الجامعية، استعمله أغلب الباحثين في الوطن العربي، ويعتبر هذا المرجع من المراجع الأولية في موضوع الحكم الراشد في العالم العربي، تعرض فيه صاحبه إلى مفهوم الحكم الراشد الذي أسماه: " الحكمانية قضايا و تطبيقات " و من خلاله قدم نماذج وتحارب في دول عربية وغربية استطاعت أن تطبق المفهوم بنسب متفاوتة، مع إعطاء جملة من الاقتراحات التجسيد الحكم الرشيد على أرض الواقع، لكن بقي العنصر الغائب في هذه الدراسة هو عدم التطرق للمؤشرات والمجالات الاجتماعية والثقافية حتى الدينية بحكم أنا من بين أكبر وأقوى المؤشرات لتحقيق الحكم الرشيد.

– كتاب " الحكم الرشيد و التنمية في إفريقيا": "راوية توفيق" وقد قدمت هذه الدراسة إضافة حقيقية لحقل الدراسات التنموية العربية والإفريقية، من خلال رؤية متكاملة الموضوع الحكم الرشيد و مختلف الرؤى والتوجهات للمنظمات والهيئات الدولية المختصة، التي شخصت الأزمة التنموية في أفريقيا بأها أزمة تسيير و غياب للحكم الرشيد، وقد توصلت هذه الدراسة من خلال التركيز على مشروع النيباد بأن سبب الأزمة التنموية في أفريقيا هو غياب الحكم الرشيد.

– دراسة مهمة جدال: عبد الإله بلقزيز، بعنوان:في الإصلاح السياسي والديمقراطية ويتطرق فيه وبأسلوب نقدي للواقع العربي، واصفا في الأخير العلاج للحالة المزرية التي تعيشها الشعوب العربية في مختلف المجالات السياسية الاقتصادية الثقافية والاجتماعية وحتى الدينية، على الرغم من إسهابه في المجالين السياسي والاقتصادي، إلا أن تحليله بعتبر واقعيا و عايشا لكل ما تعانيه الدول العربية.. .

– دراسة للباحثة ايزابيل جونسون، بعنوان الحكم: نحو إعادة تعريف المصطلح، La Gouvernance : ver une re-definition du concept، وقد قدمت هذه الدراسة

الصادرة عن الوكالة الكندية للتنمية الدولية مارس 2007، نظرة جديدة عن التطور الذي عرفه مصطلح الحكم من حصر كل تفاعلاته في عنصر الدولة، إلى اشتمال الحكم الرشيد على تفاعل مجموعة من العناصر الصاعدة التي لا تقل أهمية عن الدولة وفي مقدمتها المجتمع المدني والقطاع الخاص.

– دراسة الباحث جيري ستو كر GERRY STOKER بعنوان: الحكم المحلي المقارن، Comparative Local Government وقد قدمت هذه الدراسة مدي الأهمية الكبيرة لدراسة و فهم قواعد الحكم في إدارات الحكم المحلي التي تعتبر أساسات وأعمدة بناء الحكم الرشيد على المستوى الكلي للدولة، كما تطرق إلى نقطة حساسة في دراسته هذه وهي أن الحكم المحلي مرادف لبناء النظام المؤسساتي والخروج من فكرة دولة الشخص أو الأشخاص التي تعتبر كمعوقات وحواجز أمام الحكم الرشيد.

وحسب قراءاتنا المتواضعة فإن دراستنا هذه سوف تركز على العنصر الذي تراه ناقصا في مختلف الدراسات السابقة وهو الاهتمام بالجانب التكاملي للحكم الراشد، لاسيما الجانب السيكولوجي له والمقصود هنا الاهتمام بتنمية وتكوين الموارد البشرية والسعي إلى تأهيلها ذهنيا وعقليا من خلال التنشئة الاجتماعية السليمة التي لا عماد للحكم الرشيد دونما حتى وإن تم صياغة قانون عالمى مثالي للحكم الراشد، فإن مسألة تطبيقه دونها تعتبر مضيعة للوقت والجهد والمال.

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين :

الفصل الأول بعنوان الإطار النظري لمفهوم الحكم الراشد والإصلاح السياسي، حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول بعنوان مفهوم الحكم الراشد ، وفي المبحث الثاني نعالج مفهوم الإصلاح السياسي.

أما الفصل الثاني سنتطرق فيه الى مجالات الإصلاح السياسي وعلاقتها بتطبيق مقتضيات الحكم الراشد في الوطن العربي.

في المبحث الأول يتم التعريج على مسائل إصلاح مؤسسات الدولة ، وفي المبحث الثاني ستتطرق إلى ضرورة تفعيل دور المجتمع المدني والقطاع الخاص والاهتمام بمسألة حقوق الانسان .

وفي الأخير أنهينا هذا البحث بخاتمة تتضمن مجموعة من النتائج والتوصيات التي توصلنا لها من خلال هذه الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري لمفهوم الحكم الراشد والإصلاح السياسي

الفصل الأول:الإطار النظري لمفهوم الحكم الراشد والإصلاح السياسي

المبحث الأول: مفهوم الحكم الراشد

تشوب العلوم الإجتماعية العديد من المشاكل المنهجية من أهمها صعوبة وضع تعريف محدد للمفاهيم المستخدمة ولكن على الرغم من ذلك إلا أنها لم تمنع الباحثين من البحث المنظم ومحاولة الوصول إلى تعريف إجرائي أو محدد للظاهرة موضع الدراسة وهذا ما يواجه الباحثين عند محاولتهم وضع تعريف محدد لمفهوم " GOVERNANCE" باللغة الإنجليزية .وعلى إثر ظهور مفهوم Good Governance أو الحكم الراشد في نهاية الثمانينات الذي أثار ومازال يثير العديد من الجدل حول فحواه والأسباب التي دعت إلى ظهوره وانتشاره لذلك وجب علينا التعرض للأدبيات التي تناولت هذا المفهوم بهدف معرفة المقصود منه وتطورات استعمالاته وأسباب ظهوره والإشكاليات التي يثيرها.

المطلب الأول:تعريف الحكم الراشد.

أولا: إشكالية المفهوم:

إن العديد من المفاهيم قد لا تكون لها ترجمة حرفية باللغة العربية تعكس المعنى أو الدلالات نفسها التي تعكسها باللغة الإنجليزية أو الفرنسية وينطبق هذا على مفهوم " Governance " باللغة الإنجليزية الذي لوحظ عند ترجمته إلى اللغة العربية وجود أكثر من ترجمة للدلالة عليه فعلى سبيل المثال هناك ثلاث ترجمات بارزة للمفهوم وهي :الحكم أو الحاكمية ،أسلوب الحكم،إدارة شؤون الدولة والمجتمع. وتبنت هيئة الأمم المتحدة مفهوم الحاكمية [1] تعبيرا عن مفهوم Governance ويعبر مفهوم الحاكمية على مجموعة القواعد الطموحة الموجهة لإعانة ومساعدة المسيرين للإلتزام بالتسييرالشفاف في إطار هدف **المساءلة**

[1]– سلمى شعراوي جمعة،مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع :إشكاليات نظرية،المستقبل العربي، ع. 249، نوفمبر 1999، ص. 110.

على أساس قاعدة واضحة المعالم وغير قابلة للإنتقاد كون كل الأطراف الفاعلة عبر النشاطات المتعددة تساهم في مجال التسيير. كما يشير مفهوم "الحاكمية" إلى طريقة تسيير سياسة أعمال وشؤون الدولة وأسلوب وطريقة الحكم أو القيادة أو تسيير شؤون منظمة ،مجموعات محلية ،مؤسسات عمومية أو خاصة ...إلخ.

ومن ثم فهو يركز على أشكال التنسيق ،التشاور المشاركة و الشفافية في القرارات لذلك فإن مفهوم الحاكمية يشير إلى نوع من الفعالية و النجاعة في العمل العمومي[1] .ولذلك أصبحت الحاكمية الجيدة هي المفهوم المحوري للتنمية الدولية وهذا ما يبرر ظهور هذا المصطلح بشكل جلي في حقبة الثمانينات و الذي تزامن مع البدء في التطبيق الميداني لبرامج التعديل الهيكلي التي تهدف إلى خلق النمو الإقتصادي .

وعلى الرغم من الترجمة المقدمة لمفهوم Governance من خلال مفهوم الحاكمية إلا أن بعض الباحثين يرون أن هذه الترجمة لا تتفق والمقصود بها في اللغة العربية. ويتجه باحثون اخرون إلى ترجمة مفهوم Governance بمفهوم "الحكم" ولهذا يتفق الكثير من الأكاديميين على تعريب مصطلح اللغة الإنجليزية Good Governance الذي يترجم إلى اللغة الفرنسية ب" la Bonne Gouvernance و مفهوم الحكم الراشد أو الحكم الصالح في اللغة العربية وهذا ماذهب إليه الدكتور "نادر فرجاني" في دراسة له عن الحكم والتنمية الإجتماعية في شمال إفريقيا.

ويعتبر مفهوم الحكم" Governance " مفهوما محايدا يعبر عن ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع وموارده وتطوره الإقتصادي والإجتماعي .والحكم مفهوم أوسع من الحكومة لأنه يتضمن بالإضافة إلى عمل أجهزة الدولة الرسمية من سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية وإدارة عامة عمل كل من المؤسسات غير الرسمية أو منظمات المجتمع

[1] – الأخضر عزي،غالم جلطي،قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد(إسقاط على التجربة الجزائرية)، مجلة العلوم الانسانية، ع. 21، مارس 2005، ص.15

المدني والقطاع الخاص.وبهذا المعنى فإن مفهوم الحكم يعبر عن إدارة وممارسة السلطات السياسية والإقتصادية والإجتماعية على مختلف المستويات المركزية واللامركزية الإقليمية والمحلية .كما يدل هذا المفهوم على الاليات والمؤسسات التي تشترك في صنع القرارات أو في التأثير فيها[1]. وهناك محاولة أخرى تبناها مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة بجامعة القاهرة الذي ذهب إاى ترجمة مفهوم " Governance " إلى مفهوم "إدارة شؤون الدولة والمجتمع " لأنه حسب رأي المركز يعكس في محتواه المعنى الأساسي لمفهوم " Governance " والذي يعبر عن العلاقة بين الدولة من جانب والمجتمع من جانب اخر.

حيث هناك مجموعة من التعاريف لمفهوم " Governance " ويثير هذا التعدد في التعاريف جدلا واسعا حول طبيعة ومحتوى هذا المفهوم خاصة في ظل صعوبة وضع تعريف بسيط وواضح وشامل لعناصر الظاهرة والذي يمكن تعميمه على كافة المجتمعات وهي خاصية تتميز بها مادة العلوم الإجتماعية[2].

وفي إطار البحث عن محاولة ايجاد تعريف أكثر شمولا وتحديدا لمفهوم الحكم الراشد حاول رودز" R.A.Rohdes" أن يصنف التعريفات التي تتناول المفهوم في الأدبيات المختلفة إلى ستة محاور أو استخدامات اخترنا منها:المحور الرابع والذي يعبر عن الإدارة الجيدة للدولة والمجتمع " Good Governance" وهو امتداد للتعريف الذي تعرض له المحور الثالث والذي عبر هو الاخر عن اتجاه الإدارة الحكومية الجديدة " New Public Management " والقائم على إدخال أساليب إدارة الأعمال في المنظمات العامة وادخال قيم جديدة مثل المنافسة ،قياس الأداء ،التمكين وغيرها من المفاهيم .

إلا أن تعريف المحور الرابع يزيد عن تعريف المحور الثالث في كونه يحاول الربط بين الجوانب السياسية والإدارية وبين الأبعاد السياسية للمفهوم والمحددة في منظومة القيم

[1] المرجع نفسه.

[2] زهير عبد الكريم الكابد، الحكمانية قضايا وتطبيقات، ط1، والقاهرة المنظمة العربية للتنمية الإدارية، بحوث ودراسات)، 2003، ص 19، 23

الديمقراطية من جانب ومؤشرات شرعية النظام والمساءلة من جانب اخر .ويمثل هذا المحور استخدام البنك الدولي لمفهوم "الحكم الراشد" سنة 1989م وتبنيه لسياسات مرتبطة بهذا المفهوم مثل الإصلاح السياسي والإداري وتفليص حجم المؤسسات الحكومية تشجيع دور القطاع الخاص ،تشجيع اللامركزية الإدارية وتعظيم دور المنظمات غير الحكومية...إلخ[1]. ونظرا لكثرة التعاريف التي تعرضت لمفهوم "الحكم الراشد" أو "الحكم الصالح" ارتأينا أن نعرض بعضها خاصة التعاريف الصادرة عن المؤسسات الدولية والتي استعملت هذا المصطلح في بدايات ظهوره وأهم هذه التعاريف هي :

ثانيا: تعاريف الحكم الراشد "الحكم الصالح"الصادرة عن المؤسسات الدولية:

يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدارة الحكم بأنها ممارسة السلطة السياسية والإقتصادية والإدارية في تسيير شؤون المجتمع على كافة المستويات. ويشمل الحكم الاليات والعمليات والمؤسسات التي يقوم من خلالها الأفراد والجماعات بالتعبير عن مصالحهم ومعالجة خلافاتهم وممارسة حقوقهم وإلتزاماتهم القانونية .

أما الحكم الراشد فهو يتناول توزيع الموارد وإدارتها من زاوية الاستجابات للمشكلات الجماعية، ويتسم الحكم الراشد بسمات عديدة فهو يقوم على المشاركة والشفافية وينطوي على المساءلة كما أنه يتسم بالكفاءة في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد فضلا عن استناده إلى قواعد العدالة والإنصاف ناهيك عن تعزيز سيادة القانون.

والحكم حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لا يشمل الدولة فقط ولكنه يتجاوز ذلك ليضم القطاع الخاص والمجتمع المدني وهذه العناصر الثلاثة جميعا لها أهمية بالغة بالنسبة للتنمية البشرية المستدامة .

[1] جمعة،مرجع سابق،ص ص.112-113

يعرف البنك الدولي مفهوم" Governance " أنه عبارة عن طريقة أو أسلوب ممارسة السلطة لإدارة وتسيير الموارد الإقتصادية والإجتماعية للدولة بهدف تحقيق التنمية وهو يضع ثلاثة مميزات أو خصائص للحكم الراشد:

1- طبيعة النظام السياسي

2- أسلوب أو طريقة ممارسة السلطة من أجل إدارة وتسيير الموارد الإقتصادية والإجتماعية بهدف تحقيق التنمية

3- قدرة الأجهزة الحكومية على تخطيط وتنفيذ السياسات وتوفير الوضائف للمواطنين .وبهذا المعنى فإن مفهوم إدارة الحكم لها علاقة مباشرة بعملية إدارة التنمية

ويعبر هذا المفهوم أيضا عن الأساليب الرسمية و غير الرسمية في الإدارة والحكم وبالتالي تسمح بوجود فاعلين رسميين وغير رسميين حددهم البنك الدولي ب:الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص[1].

وتعرف منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية سنة 1995م مفهوم" على أنه أسلوب ممارسة السلطة لمراقبة عملية تسيير الموارد الإقتصادية والإجتماعية بهدف تحقيق التنمية ويركز هذا التعريف على دور السلطات العمومية في تحقيق أو خلق بيئة ملائمة لإدارة وتحقيق عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية وايجاد القوانين التي تسمح بحرية السوق والسماح لهذا الأخير بلعب دور مهم. وعرفت لجنة المساعدة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية الحكم الراشد بأنه مجموعة الطرق المتعددة لتسيير الأعمال المشتركة من طرف الأفراد والمؤسسات العمومية والخاصة وقد ربطت اللجنة في تعريفها هذا بين التنمية والحاكمية الجيدة

[1] برنامج الأمم المتحدة الانمائي،إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة(وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، يناير 1997.

وكذلك حقوق الإنسان والديمقراطية وقامت بتعريف احترام القوانين في تسيير القطاع العام ومحاربة الرشوة وتخفيض النفقات العسكرية على اعتبار أن هذا من أبعاد الحكم الراشد.

أما معهد التنمية الدولية وضع شرطين أو خاصيتين لتمييز الحكم الراشد وهما كما يلي :

1-شرعية النظام السياسي .

2- مساءلة الأجهزة الرسمية (الإدارة العمومية).

في حين أن الأدبيات الإقتصادية الأخرى عرفت الحكم الراشد كما يلي:

1- **تعريف Marcou Rangeonet Thiebault:** يعبر الحكم الراشد عن الأشكال الجديدة الفعالة بين القطاعات الحكومية والتي من خلالها يأخذ بعين الإعتبار الأعوان (الفاعلين) وكذا المؤسسات العمومية والجماعات الخاصة بالمواطنين أو أشكال أخرى من الأعوان المساهمة في تشكيل السياسة .

2- **تعريف :Bagnasco et Legalles** : الحكم الراشد يسعى إلى تنسيق الأعوان والجماعات الإجتماعية للوصول إلى الأهداف الخاصة المناقشة والمعرفة بصفة جماعية في محيط وفضاءات غير مؤكدة ومجزأة.

3- **تعريف :Francois Xavier Merrien:** الحكم الراشد يتعلق بشكل جديد من التسيير الفعال بحيث أن الأعوان من كل طبيعة كانت وكذلك المؤسسات العمومية تشارك بعضها البعض وتجعل مواردها وبصفة مشتركة وكل خبراتها وقدراتها وكذلك مشاريعها لخلق تحالف جديد للفعل القائم على أساس تقاسم المسؤوليات [1].

4- **تعريف:Commission sur la gouvernance crée par W.Brandt 1992**

[1] هيرمان كان وأخرين، العلم بعد مائتي عام: الثورة العلمية التكنولوجية خلال القرنين القادمين، ترجمة شوقي جلال، (الكويت المجلس الوطني للثقافة والفنون والآشامى)، يوليو 1982، ص 05

الحكم الراشد هو عبارة عن مجموعة مختلف الطرق أو الأساليب التي يقوم بها الأفراد والمؤسسات العمومية والخواص لتسيير أعمالهم المشتركة بطريقة مستمرة يطبعها التعاون والتوفيق بين المصالح المختلفة والمتنازع حولها[1].

ويذهب الدكتور "نادر فرجاني" في مقالة له عن" **الحكم والتنمية الإجتماعية في شمال إفريقيا**" إلى تعريف الحكم الراشد (الحكم الصالح) على أنه نسق من المؤسسات المجتمعية المعبرة عن الناس تعبيرا سلميا وتربط بينها شبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة وتستهدف تحقيق مصلحة عموم الناس في المجتمع[2].

ومن خلال التعاريف التي سبق ذكرها يتضح لنا أن مفهوم الحكم الراشد هو الحكم الذي تمارسه قيادات سياسية منتخبة وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع وبتقدم المواطنين وتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم[3] .وبهذا المعنى فإن الحكم الراشد يتطلب ويستوجب إشراك مؤسسات وفاعلين غير رسميين إلى جانب الأجهزة الحكومية والمؤسسات الرسمية في ممارسة السلطة لإدارة وتسيير الشؤون السياسية والإقتصادية والإجتماعية سواء على المستوى المحلي ،الوطني أو العالمي (الدولي) .ومن أهم هذه المؤسسات :أجهزة مراقبة وتسيير شؤون القطاع العام على المستوى المحلي والوطني ،مجموعة الأجهزة البيروقراطية ،مؤسسات القطاع الخاص ،مجموعات الضغط والمصالح ومؤسسات المجتمع المدني ...إلخ.

ويمكن تجسيد ما قلناه في المعادلة التالية:

---

[1] عزي وآخرون،مرجع سابق.

[2] – نادر فرجاني،عن الحكم والتنمية الإجتماعية في شمال إفريقيا، فبراير1999 في الموقع:

[3]حسن كريم، " مفهوم الحكم الصالح، " في ، الفساد السياسي والحكم الصالح في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2002) ص ص25–26.

الحكم الراشد=المؤسسات الرسمية+المؤسسات غير الرسمية مع التركيز على دور وفعالية مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص. (التداخل بين السياسي والإقتصادي والإجتماعي في ظل عدم احتكار السلطات العمومية لكل المجالات والدور الهام والفعال لمؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني وهذا كله من خلال اليات وميكانيزمات المشاركة والمفاوضة والتقريب بين المصالح المتعارضة. واستنتاجا مما سبق فإن الحكم الراشد يهدف إلى ايجاد صيغة توافقية بين السياسة والإقصاد والإجتماع عبر اقتراح أشكال جديدة للضبط والتعديل وبالتالي التصحيح .ويدل هذا على مدى التداخل بين ما هو سياسي وإقتصادي واجتماعي

ويوضح الحكم الراشد عملية تنقل المسؤوليات التي تتم بين الدولة والمجتمع المدني والسوق لأن هناك مجموعة من الأعوان (الفاعلين)من كل طبيعة ومن كل الفئات يطالبون أن يكونوا مشاركين في عملية صنع القرار وهم في نفس الوقت في وضعية اقتراح حلول جديدة للمشاكل الجماعية .كما أن الحكم الراشد يستلزم المشاركة والمفاوضة والتنسيق لأن هناك عمليات التقاء ومفاوضة أصبحت ضرورية بين المتدخلين أو الأعوان حتى وإن كانوا متنافرين وغير متجانسين خاصة في ظل عدم قدرة أي عون امتلاك المعارف والوسائل اللازمة لأجل الحل الإنفرادي للمشاكل المطروحة[1] . وعلى الرغم من شيوع استخدام مفهوم الحكم الراشد إلا أنه ليس هناك إجماع على المقصود منه.ومن ثم يمكن القول أن المفهوم يأخذ بعدين[2]:

البعد الأول: يعكس فكر البنك الدولي الذي يتبنى الجوانب الإدارية والإقتصادية للمفهوم.

[1] عزي وآخرون،مرجع سابق.

[1] J.C. High Eagle, A PERSPECTIVE ON GOOD GOVERNANCE, Bulletin on Asia-Pacific Perspectives, 2002/03, pp 47-48.

أما البعد الثاني: فيؤكد الجانب السياسي للمفهوم حيث يشمل إلى جانب الإهتمام بالإصلاح والكفاءة الإدارية التركيز على منظومة القيم الديمقراطية المعروفة في المجتمعات الغربية .

المطلب الثاني:أسباب ظهور المفهوم وتطوره.

ظهر إستعمال مفهوم "الحكم الراشد" في نهاية الثمانينات (سنة 1989) من طرف البنك الدولي من خلال وثيقتين أساسيتين :الحكم الراشد والتنمية عام 1992م . والحكم الراشد وافاقه لعام 1994م. وأثناء تناول البنك الدولي مسألة كيفية تحقيق التنمية الإقتصادية ومحاربة الفساد في الدول الإفريقية (جنوب الصحراء الإفريقيةSud Saharan Africa حيث تم الربط بين الكفاءة الإدارية الحكومية والنمو الإقتصادي .فوفقا لهذه الأدبيات فإن الأدوات الحكومية للسياسات الإقتصادية يجب أن تكون فعالة وأن تكفل العدالة والمساواة .ولقد تطور هذا المفهوم ليعكس قدرة الدولة على قيادة المجتمع في إطار سيادة القانون .

وفي بداية التسعينات أصبح التركيز على الأبعاد الديمقراطية للمفهوم من حيث تدعيم المشاركة وتفعيل حركة مؤسسات المجتمع المدني وكل ما يجعل الدولة ممثلا شرعيا لمواطنيها وهذا ما ظهر خلال اجتماع اللجنة الوزارية لمنظمة التنمية الإقتصادية الذي عقد بباريس سنة 1996م والذي ربط بين جودة وفعالية أسلوب إدارة شؤون الدولة والمجتمع ودرجة رخاء المجتمع وأكد أن المفهوم يذهب إلى أبعد من الإدارة الحكومية إلى كيفية تطبيق الديمقراطية لمساعدة الدول في حل المشاكل التي تواجهها .

ومن هذا المنطلق تم تعريف **مفهوم"Governance** إدارة شؤون الدولة والمجتمع على أنه يتعرض لما هو أبعد من الإدارة العامة والأدوات والعلاقات والأساليب المتعلقة بالحكم ليشمل مجموعة العلاقات بين الحكومة والمواطنين سواء كالأفراد أو كجزء من مؤسسات سياسية وإجتماعية وإقتصادية وركز على أن محور اهتمام المفهوم لا ينصب فقط على فعالية المؤسسات المتعلقة بإدارة شؤون الدولة والمجتمع ولكنه يركز أيضا على القيم التي تحتويها تلك

المؤسسات مثل المساءلة والرقابة ...إلخ. ولقد تطور مفهوم الحكم الراشد ليصبح مؤشرا لحقل دراسي محدد يشمل كل الأنشطة المرتبطة بالحكم والحكومة[1] .

وإن ظهور مفهوم الحكم الراشد حسب بعض الدارسين ما هو إلا انعكاسا للتغير الحادث في طبيعة ودور الدولة من جانب والتطور المنهجي الأكاديمي من جانب اخر.

فعلى صعيد الجانب العملي نلاحظ ظهور العديد من المتغيرات التي غيرت من النظرة التقليدية للدولة كفاعل رئيسي في صنع السياسات العامة نظرا لازدياد أهمية البيئة الدولية أو العامل الخارجي في عملية صنع السياسات مثل دور المنظمات الدولية ومؤتمرات الأمم المتحدة وتدخلها في تحديد السياسات العامة للحكومات ناهيك عن تأثير العولمة على ممارسة الدولة لوضائفها التقليدية .

2- تغير العلاقة بين الحكومة من جهة والقطاع الخاص والمجتمع المدني من جهة ثانية حيث أصبح لهذين الأخيرين كفاعلين دور أكبر في التأثير على السياسات العامة والإدارة لهذا كثر الحديث عن الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني .

أما على صعيد الجانب الأكاديمي أو النظري فقد طرأ تطور على علم الإدارة العامة منذ نهاية التسعينات وتم الإنتقال من مفهوم الإدارة العامة إلى مصطلح الإدارة الحكومية التي تعكس الإنتقال من حكومة تدار بواسطة البيروقراط إلى حكومة تدار بواسطة الرواد (Entrepreneurs) وهذا ما أدى إلى ظهور مجموعة من المفاهيم مثل التمكين وإعطاء فرصة أكبر للمسؤولية الفردية من خلال هيكل إداري متكامل والتركيز على النتائج[2] .

ومما ساعد أيضا على انتشار مفهوم الحكم الراشد هو كثرة حضوره في خطابات وسياسات المؤسسات الدولية التي تدعوا الدول النامية إلى إحداث ما يسمى بالتنمية في جميع جوانبها :السياسية ،الإقتصادية والإجتماعية من خلال القيام بمجموعة من الإصلاحات على

[1] جمعة،مرجع سابق،ص.108

[2] المرجع نفسه،ص.109

صعيد النظام السياسي والإقتصادي وحتى الإجتماعي .وعلى إثر هذا باشرت الدول النامية إلى إحداث مجموعة من الإصلاحات في إطار عملية التنمية غير أن الكثير من الباحثين في المجال السياسي والإقتصادي يجمعون على أن عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية قد فشلت ولم تحقق الغاية منها في دول العالم الثالث بإستثناء بعض الدول .

ولهذا أصبح من الأهمية دراسة ومعرفة أسباب الفشل والتي رأى الكثير من الباحثين أنه لا يستوجب البحث عن هذه الأسباب في تقنيات تحضير مخططات التنمية فحسب، وإنما يتطلب الأمر البحث عنها في طبيعة النظام السياسي والإقتصادي والإجتماعي، لذلك أصبحت الأنظار موجهة إلى طريقة وأسلوب الحكم، وهذا ما أدى إلى البحث عن الشروط السياسية لعملية التنمية، وعلى إثر هذا توصلت مختلف الدراسات المعاصرة لعملية التنمية وفي ظل التطورات الكبيرة والمستمرة التي تشهدها مختلف أدبيات التنمية إلى إمكانية تحديد الشروط السياسية لعملية التنمية من خلال مجموعة من القيم والاليات الصالحة للتطبيق على كافة المجتمعات، بحيث يقود الالتزام بها بالضرورة إلى الحكم والإدارة الجيدة لشؤون الدولة والمجتمع (الحكم الراشد) والتي ترتبط بدورها بالشفافية وتوسيع نطاق المساءلة، وعلى هذا النحو برز مفهوم الحكم الراشد ومفهوم الشفافية ،المساءلة وغيرها من المفاهيم التي صاحبت ظهور مفهوم الحكم الراشد كشروط سياسية للتنمية في ظل المستجدات على الساحة الدولية[1] .

كما تنامى على نفس الصعيد الإهتمام بمجموعة من المخاطر التي يمكن أن تهدد استمرار عملية التنمية ومن أهمها الفساد السياسي والإداري .

كما أنه تجدر الإشارة إلى أن الطرح المعاصر للتنمية حرص على ضرورة الإهتمام بالخصوصية الثقافية لدول العالم الثالث، حيث تؤكد الإتجاهات المعاصرة للتنمية على أهمية

[1] عزي وآخرون،مرجع سابق

تفسير هذه الأخيرة داخل كل مجتمع انطلاقا من تجاربه الخاصة، إلى جانب حرصها على التعرف على مختلف السمات المشتركة للتنمية من منظور مقارن.

إلا أن مفهوم الحكم الراشد كأحد الشروط الأساسية للتنمية يعد أكثر المفاهيم إثارة للجدل في دول العالم الثالث نظرا لما يطرحه من اليات ومنظومة قيمية قد تتشكك بصددها دول العالم الثالث، وهو ما يسمح بحيز واسع للإختلاف بصدده[1].

ومن خلال ما تقدم يلاحظ أن طرح فكرة الحكم الراشد في أول ظهورها جاءت كطرح اقتصادي أكثر منه طرح سياسي، لأنها طرحت من طرف مؤسسات اقتصادية دولية والتي اعتبرت الحكم الراشد كأساس للسياسات الإقتصادية وكأسلوب للتسيير والإدارة الرشيدة حتى أن بعض الدراسات تشير إلى أن مصطلح الحاكمية قد ظهر عام 1973م في مقالة بعنوان the nature of the firm للكاتب الإقتصادي Roland COASE لأنه حتى خلال حقبة السبعينات عرف بعض الإقتصاديين الحاكمية بأنها تمثل مختلف الإجراءات الموضوعة محل التطبيق من طرف المؤسسة لتحقيق تنسيقات داخلية كفيلة بتخفيض تكاليف وأعباء المبادلات التي يواجهها السوق[2].

وابتداءا من جانفي 1999م طرح الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة (كوفي عنان) في إطار الملتقى الإقتصادي في دافوس بسويسرا شعار:توجيه قوى السوق من أجل دعم المثل العالمية وبمقتضاه ظهر عهد جديد، وتم الإجماع من طرف ممثلي قطاع الأعمال والمال والتجارة في العالم على إحترام المواثيق الدولية: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر سنة 1948م.إعلان المبادىء والحقوق الأساسية للعمل وإعلان "ريو"سنة 1991م.ومنذ هذا التاريخ ،بدأت المؤسسات الدولية بالإدماج الطوعي للإهتمامات الإجتماعية والبيئية في أنشطتها

[1] المرجع نفسه.

[2] المكان نفسه.

التجارية ويعود هذا التطور في المفهوم إلى الوعي المتزايد بأن النجاح التجاري المستديم لا يتم الوصول إليه عبر تعظيم الربح ولكن عبر تبني سلوكات مسؤولة .

وإذا ما توسعنا في الطرح التاريخي لتطور مفهوم الحكم الراشد ،نجد أن البنك الدولي طرح سنة 1997م وعلى إثر الأزمة الاسيوية ما يعرف بالحاكمية العالمية.والذي يقتضي وجود قيم عالمية وكونية والتي تستسقى مما يعرف بالممارسات الجيدة سواء على مستوى الأعمال أو على مستوى الحكومات وكذلك المنظمات المكلفة بضبط العولمة. ومن هنا يمكن القول أن تطور مفهوم الحاكمية والحكم الراشد جاء من منبع محيط المؤسسة الخاصة من حيث أنماط التنسيق والشراكة المختلفة للسوق.ومن محيط المؤسسة تم الإتجاه نحو المحيط السياسي[1].

المطلب الثالث:قياس الحكم الراشد(الحكم الصالح):

إن معايير أو خصائص الحكم الراشد كثيرة ومتنوعة ، تختلف حسب أولوية التطبيق من بلد إلى اخر وتتوزع هذه المعايير والخصائص بين معايير سياسية وإقتصادية وإجتماعية وإدارية .وهي لا تشمل اداء الدولة ومؤسساتها المركزية واللامركزية فحسب بل تشمل اداء مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص وحتى المواطنين كأفراد أو كناشطين إجتماعيين.

وإن محاولة تعميم أسس ومعايير الحكم الراشد عبر استخدام معايير موحدة ينتج عنه عدم احترام الخصوصيات الثقافية والفوارق في مستويات التطور الإقتصادي والسياسي بين المجتمعات والدول، وهذه هي الإشكالية المطروحة والجدل الدائر حول تطبيق الحكم الراشد في الدول النامية خاصة ، لذلك يرى بعض الدارسين وجوب تكييف معايير الحكم الراشد مع حالة البلد على الأقل حيث تختلف الأولويات حسب تاريخ وتراث وثقافة ومستوى تطور هذه الدول، وإن عملية تكييف هذه المعايير والمؤشرات ضروري للإنتقال من مرحلة المفهوم النظري إلى إبتكار الاليات العملية التطبيقية التي تسمح تدريجيا بتطوير الإدارة والحكم وترفع من مستويات

[1] المرجع نفسه.

المحاسبة والمساءلة والمشاركة والشفافية ...إلخ. وتختلف الأولويات والمعايير الخاصة بالحكم الراشد حسب اختلاف الجهات ومصالحها فمثلا نجد أن البنك الدولي ومنظمة التعاون الإقتصادية والتنمية (OCED) يركزان على المعايير التي تحفز النمو الإقتصادي مثل حرية التجارةوعملية الخصخصة ...إلخ.

أي معايير ذات طبيعة إقتصادية بالدرجة الأولى واستندت دراسة البنك الدولي عن "الحكم الجيد" في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقياإلى معيارين إثنين :التضمينية والمساءلة

فأما المعيار الأول (التضمينية):و يشمل حكم القانون والمعاملة بالمساواة والمشاركة بالمساواة وتأمين فرص متساوية للإستفادة من الخدمات التي توفرها الدولة .

أما المعيار الثاني: فيتضمن التمثيل والمشاركة والمنافسة السياسية والإقتصادية والشفافية ،المساءلة والمحاسبة .

وفي بعض الدراسات الأخرى تم التركيز على ستة معايير للحكم الراشد وهي:

1- المحاسبة والمساءلة .

2- الإستقرار السياسي .

3- فعاليةالأجهزة الحكومية .

4- طبيعة النظام الإقتصادي (نوعية تنظيم الإقتصاد).

5- سيادة القانون .

6- التحكم بالفساد.أما منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية فقد ركزت على أربعة معايير وهي: دولة القانون ،الإدارة الجيدة للقطاع العام.[1] السيطرة على الفسادو تخفيض

[1]. سلوى شعراوي جمعة، " مفهوم إدارة الدولة والمجتمع، " **المستقبل العربي**، حلقة نقاشية أدارها علي الدين هلال، القاهرة: في المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل (21- 06- 1999)، ص ص. 107 – 116.

النفقات العسكرية[1].بينما كانت الدراسات عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) أكثر شمولا وتضمنت تسعة معايير وهي:

أ-**المشاركة:** وتعني حق كل من الرجل والمرأة المشاركة في عملية صنع القرار من خلال التصويت وابداء الرأي بطريقة مباشرة أو عبر المجالس التمثيلية المنتخبة ديمقراطيا .وتتطلب المشاركة توفر القوانين التي تضمن حرية تشكيل الجمعيات والأحزاب وحرية التعبير والإنتخاب والحريات العامة ضمانا لمشاركة المواطنين الفعالة وترسيخ الشرعية السياسية .

ب-**سيادة أو حكم القانون:** وتعني مرجعية القانون وسيادته علىالجميع خاصة حقوق الإنسان ويعتبر القانون الإطار الذي ينظم العلاقات بين المواطنين من جهة وبينهم وبين الدولة من جهة ثانية .كما أنه ينظم العلاقات بين مؤسسات الدولة .واحترام فصل السلطات وإستقلالية القضاء وضمان العدالة والمساواة بين المواطنين .

وهذا يتطلب وضوح القوانين وشفافيتها وانسجامها في التطبيق .وتقوم السلطات العمومية بتطبيق القوانين بكل مساواة وشفافية مع إشراك المواطنين في الإعلام والإستشارة والمشاركة في عملية صنع القرار من خلال تقوية العلاقة بين الإدارة والمواطنين بالإضافة إلى وجود أطر قانونية وسياسية وتشريعية تسمح بالوصول إلى المعلومة بإعتبارها الشرط الأساسي الأولي لوضع السياسات وبلوغ الأهداف في إطار تكييف الوسائل مع الأهداف .

ت-**الشفافية:** تتأسس الشفافية على حرية تدفق المعلومات .فالعمليات والمؤسسات والمعلومات يجب أن تكون متاحة بصورة مباشرة للمهتمين بها مما يساعد على اتخاذ القرارات الصالحة في مجال السياسات العامة .

[1] المرجع نفسه،ص.102

وتعتبر الحكومة والمؤسسات الإقتصادية العامة والخاصة المصدر الرئيسي لهذه المعلومات .ويجب أن يتم نشرها بصفة علنية ودورية من أجل توسيع دائرة المشاركة والرقابة والمحاسبة من جهة و القضاء على الفساد من جهة أخرى.

ث-الإستجابة: يعني قدرة المؤسسات والاليات على خدمة الجميع وتلبيةاحتياجاتهم[1] .

ج-التوجه نحو بناء توافق الأراء: ويرمز إلى القدرة على التوسط والتحكيم بين المصالح المتضاربة من أجل الوصول إلى إجماع واسع حول مصلحة الجميع وإن أمكن حول المصلحة العامة والسياسات العامة.

د-الإنصاف والمساواة : يجب أن تتاح لجميع الرجال والنساء الفرصة لتحسين رفاهيتهم وضمانها.وإعطائهم حق في الحصول على الفرص المتساوية في الإرتقاء الإجتماعي من أجل تحسين أوضاعهم .

هـ-الفعالية والكفاءة: ينبغي أن تسفر العمليات والمؤسسات عن نتائج تلبي الإحتياجات للمواطنين مع تحقيق أفضل استخدام للموارد أي أن السلطات العمومية لها من الوسائل والمرونة ما يسمح بالإجابة وبسرعة عن حاجيات المجتمع خدمة للصالح العام بالإضافة إلى إلتزام الإدارات العمومية وتشبثها بإنتاج النوعية خاصة في المصالح والخدمات المقدمةإلى المواطنين.

و- المساءلة: وجود نظام متكامل من المحاسبة والمساءلة السياسية والإدارية للمسؤولين في وظائفهم العامةولمؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والقدرة علىمحاسبة المسؤولين عن إدارتهم للموارد العامة لحماية الصالح العام من الإستغلال حيث تكون الإدارات العمومية مهيئة وقادرة على الإفصاح بأن نشاطها وأفعالها وقراراتها مطابقة للأهداف المحددة والمتفق عليها .

ز-الرؤية الإستراتيجية: يجب أن يمتلك القادة والجمهور العام منظورا عريضا وطويل الأجل فيما يتعلق بالحكم الراشد والتنمية البشرية المستدامة مع إدراك ما هو مطلوب لإحداث التنمية.

[1] المرجع نفسه،ص.103

كما ينبغي أن يكون هناك فهم للتعقيدات التاريخية والثقافية والإجتماعية التي يتشكل وسطها ذالك المنظور .لأن الرؤية الإستراتيجية تنطلق من هذه التعقيدات .وهي تهدف إلى تحسين شؤون الناس وتنمية المجتمع وقدراته البشرية[1].

ي-الإستقبالية:وتتمثل في تعلم ودرس الأسباب العلمية والإقتصادية والإجتماعية التي تدفع تطور العالم العصري والتنبؤ بالأوضاع التي يمكن أن تنجم عن تأثير هذه الأسباب حيث أن السلطات العمومية بإمكانها ومن خلال وضعها أن تسارع وتعجل بحل المشاكل التي يتوقع أن تطرح مستقبلا انطلاقا من المعطيات المتاحة إضافة إلى رسم السياسات التي تأخذ بعين الإعتبار التغيرات المرتقبة في المجال السياسي والإقتصادي سواء في البيئة الداخية أو الخارجية .

ويمكن إدراج بعض المعايير الأخرى والتي تعد ضرورية لإرساء دعائم الحكم الراشد وأهمهاما يلي:

-إقامة دولة الحق والقانون.

-ترسيخ الديمقراطية الحقة.

-التعددية السياسية.

-المراقبة الشعبية التي تتولاها مجالس منتخبة بشكل ديمقراطي .

-الشفافية في تسيير شؤون الدولة .

-المحاسبة التي رتقوم من خلال بناء سلطة قضائية قوية ومستقلة وتطبيق ما يسمى بالفصل بين السلطات.

-وجود وسائل اتصال مباشرة ودائمة بين السلطات العمومية والمواطنين[1].

[1] برنامج الأمم المتحدة الانمائي،مرجع سابق.

-ضرورة اشراك مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص في اتخاذ القرارات سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الوطني وهنا نتحدث عما يسمى بالتعقيد المؤسساتي أو التعقيد في هيكلية ودور أومهام المؤسسات المحلية (وجود اليات اشراك المجتمع المدني) لأن التعقيد متعلق بمفهوم الحكم الراشد بالإضافة إلى ضرورة استقلال المؤسسات المحلية عن المؤسسات المركزية في إطار ما يسمى باللامركزية وإن كان مفهوم اللامركزية تم تعويضه بمفهوم **التعقيد المؤسساتي.**

-احترام وضمان التمتع بحقوق الإنسان .

- وجود وسائل إعلام متطورة وحرة تسمح بحرية التعبير وحرية الرأي وفي إطار تطبيق الحكم الراشد على المستوى المحلي يتعين على الأجهزة المنشطة لإستراتيجيات الحكم الراشد القيام بتوعية المواطنين بأهم المبادىء التي يرتكز عليها الحكم الراشد وهي كما يلي:وضوح وجلاء الرؤية الفعلية للمواطن الزام معرفة وتطبيق القانون ،الرزنامة المتدرجة في تحقيق الأهداف والأفعال،المواطنة الفعالة...إلخ[2].

لأن تطبيق الحكم الراشد له الكثير من التأثيرات على سلوكات الأفراد والذي ينعكس على سلوك الحكومات والمنظمات والدول لأن أسلوب المشاركة يؤدي إلى بناء مؤسسات تتميز بخاصية المساواة ويعكس هذا مدى تأثير سلوكات الأفراد في بناء الدولة القوية القائمة على الحكم الراشد لأن هذا هو الأسلوب الأمثل لتشجيع المسؤولية المحلية خاصة على مستوى الجماعات المحلية والحكم المحلي .وهذا ما يؤدي إلى زيادة في الحراك الإجتماعي ويمكن أن يذهب إلى غاية التأثير على المعدلات الديمغرافية على حد تعبير DasGupta والدليل على أهمية الحكم الراشد سواء على مستوى الدولةأو الجماعات المحلية في إطار اللامركزية ما صرح

---

[1]بلقاسم، الحكم الاقتصادي الرشيد و الكفاية الاقتصادية "، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الجزائر زابري : جامعة ورقلة، يومي 08 – 09 مارس 2005 ، ص 91.

[2]المرجع نفسه.

به **الرئيس الجزائري"عبد العزيز بوتفليقة" في قوله:"لا يمكن إقامةالحكم الراشد بدون دولةالقانون ،بدون ديمقراطية حقيقية،بدون تعددية سياسية ،كما أنه لا يمكن أن يقوم حكم راشد إطلاقا بدون رقابة شعبية".**

ويستخلص من هذا الطرح ما للحكم الراشد من دور فعال في التنمية المحلية وفي بناء الدولة القوية .ولهذا فإن وضع صيغة حكم مستقرة (استقرار سياسي) وضرورة الإلتزام بالمسار الديمقراطي وبناء المؤسسات الديمقراطية التي تسمح بتداول السلطة سلميا ودوريا بهدف تحقيق الحد الأدنى من الإتفاق بين الأطراف السياسية على قواعد المنافسة السياسية من خلال الإنتخابات الدورية والإستفتاءات الشعبية وعمل المؤسسات السياسية في إطار ما يسمح به الدستور والقانون[1] .

وزيادة على المعايير السياسية التي ذكرنا لا يمكن تجاهل معيار الإدارة الإقتصادية والإجتماعية العقلانية ذات البعد الإجتماعي لتحقيق مسار العملية التنموية والمساهمة في تقديم الخدمات الإجتماعية .ولقد تبلور هذا المعيار في العقدين الأخيرين على ضوء تجارب تنموية مختلفة من حيث المضمون والنتائج وهو جزء من نقاش واسع حول إعادة النظر في دور الدولة فلقد سادت فكرة الدور الشامل والمركزي للدولة في عملية التخطيط والتنمية في جميع جوانبها خاصة في فترة الخمسينات والستينات ثم سادت فكرة بديلة في السبعينات تستند إلى الفكر الإقتصادي النيوليبيرالي والذي يدعو إلى ضرورة تحديد دور الدولة في عملية التنمية وفسح المجال أمام اليات السوق والمنافسة الحرة وعملية الخصخصة .

ويدل هذا على مدى العلاقة القائمة بين مفهوم الحكم الراشد وعملية التنمية في مختلف جوانبها وعلى هذا الأساس يرى:Awartya Sen أن التطور الإجتماعي والديمقراطية التي يهدف الحكم الراشد لإرسائها هي عمليات تتدعم بصفة متعاضدة فالديمقراطية تشكل جزءا لا

[1] Udo E. Simonis, **Defining Good Governance — The Conceptual Competition is On** (Best.-Nr. 2004-2005).

يتجزأ من التنمية كتوسع في الحريات الحقيقية لهذا فإن التوسع في الحريات يشكل الهدف الأول والوسيلة الأساسية للتنمية.

كما يتضمن الحكم الراشد ثلاثة أبعاد مترابطة فيما بينها وهي كما يلي :

-**البعد السياسي:** ويتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعيتها.

-**البعد المؤسسي أو التقني:** وهو يتعلق بعمل الإدارة العامة وكفاءتها وفاعليتها حيث يضمن ترسيخ دعائم الإدارة الجيدة لشؤون الدولة والمجتمع وتوفر كل من الشفافية والمساءلة التي تستدعي إرساء دعائم هياكل مؤسسية تتلاءم ومرحلة التحول الديمقراطي الذي يرتبط بدوره بالمتغيرات السابقة.

-**البعد الإقتصادي وتحسين مستوى الأداء:** لا يجوز اغفال دور وأهمية البعد الإقتصادي حيث يمثل هذا البعد أحد أهم محاور واليات الحكم الراشد الجيد كخطوة على طريق التحول الديمقراطي حيث لم يعد الإهتمام محصورا في تحديد مستويات النمو الإقتصادي وإنما امتد ليشمل وجوب تحسين مستويات الأداء الإقتصادي لمواجهة مختلف الأزمات وذلك عبر اصلاحات هيكلية .ولهذا فإن البعد الإقتصادي يتعلق بطبيعة السياسات العامة في المجالين الإقتصادي والإجتماعي ومدى تأثيرهما على حياة المواطنين في تحسين نوعية حياتهم ناهيك عن علاقتها مع الإقتصاديات الخارجية والمجتمعات الأخرى من جهة أخرى[1].

وللحكم الراشد علاقة وطيدة بالتنمية البشرية المستدامة حيث يجمع دارسي التنمية البشرية المستدامة على أن هناك علاقة وطيدة بين الحكم الراشد وعملية التنمية البشرية المستدامة، لأن هذه الأخيرة لا يمكن أن تتحقق وتستمر بدون ارساء دعائراشد ما لم يؤد هذا الأخير إلى استدامة التنمية البشرية.

[1] Jeff Huther, Anwar Shah, **Applying a Simple Measure of Good Governance of the Debate on Fiscal Decentralization**.p.12.

وتزامن ظهور مفهوم الحكم الراشد (الحكم الصالح) وترافق مع تطوير مفاهيم التنمية التي كانت تركز على النمو الإقتصادي ثم تطور مفهوم التنمية ليذهب إلى أبعد من ذلك ليشتمل على البعد السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي وأخيرا إعطاء بعد إنساني لعملية التنمية وهذا ما نعبر عنه بالتنمية البشرية المستدامة .لقد إقترن هذا التطور في مفاهيم التنمية بإدخال مفهوم الحكم الراشد في أدبيات المنظمات والمؤسسات الدولية (منظمة الأمم المتحدة،البنك الدولي، صندوق النقد الدولي) ويعود السبب والسر في هذا الإهتمام إاى أن النمو الإقتصادي لبعض الدول النامية لم يترافق مع انفتاح في المجال السياسي والإجتماعي لهذه الدول .

ويمكن تعريف التنمية البشرية المستدامة على أنها عملية مترابطة لكل مستويات النشاط السياسي والإقتصادي والإجتماعي والثقافي والبيئي وتستند هذه العملية إلى منهاج متكامل يتضمن التخطيط طويل المدى ليس للموارد الإقتصادية فحسب بل للتعليم والسكن والبيئة والثقافة السياسية والتركيبة الإجتماعية.

ويعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التنمية في تقرير التنمية البشرية لعام 1990م على أنها:" **توسيع الخيارات المتاحة لجميع الناس في المجتمع ويعني ذلك أن تتركز عملية التنمية على الرجال والنساء وخاصة الفقراء والفئات االضعيفة كما أنها تعني حماية فرص الحياة للأجيال القادمة ...و...النظم الطبيعية التي تعتمد عليها الحياة.**" كما يعرف تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002م التنمية الإنسانيةعلى أنها **عملية تهدف إلى بناء نظام اجتماعي عادل أوإلى رفع القدرات البشرية عبر زيادة المشاركة الفعالة للمواطنين وعبر تمكين الفئات المهمشة وتوسيع خيارات المواطنين وإمكاناتهم .**

ولكنه أضاف إلى التعريف أبعادا أخرى مهمة وسعت من سياق المفهوم حيث **اعتبر أن توسيع الخيارات الإنسانية مرتبط بموضوعين مترابطين هما القدرات والفرص المتاحة وتتضمن هذه الأخيرة الحرية بمعناها الواسع واكتساب المعرفة وتمكين الإطار المؤسساتي[1].**

[1] – برنامج الأمم المتحدة ،موقع سابق.

وتركز تقارير التنمية البشرية التي بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإصدارها منذ عام1990م على مفهوم نوعية الحياة وعلى محورية الإنسان في العملية التنموية لهذا تقوم هذه التقارير بتصنيف الدول بناءا على مفهوم ومعايير التنمية البشرية المستدامة ومن بين هذه المؤشرات : توقع الحياة عند الولادة ، متوسط دخل الفرد الحقيقي ، مستوى الخدمات الصحية ، مستوى التحصيل العلمي ...إلخ.

وإن مفهوم التنمية الإنسانية يعتبر أن استدامة التنمية بالمعنى الذي يضمن عدالتها بأبعادها الثلاثة:الوطنية بين مختلف الطبقات الإجتماعية والمناطق العالمية فيما يخص التوزيع العادل للثروة بين الدول الفقيرة والدول الغنية ، والبعد الزمني كبعد ثالث فيما يخص مصالح الأجيال الحالية والأجيال اللاحقة. وكل هذا يتطلب مشاركة المواطنين الفعالة في عملية التنمية ولا تكون هذه المشاركة فاعلة إلا إذا إستندت إلى خلق بيئة تمكينية يمكن أن يتمتع فيها الجميع برفاهية في العيش وصحة جيدة وحياة خلاقة ومبدعة[1]. وهناك خمسة جوانب للتنمية البشرية المستدامة أهمها:

التمكين: ويعني توسيع القدرات والخيارات المتاحة للمواطنين وقدرتهم على ممارسة تلك الخيارات وهم متحررين من الجوع والحاجة والحرمان وبالتالي زيادة الفرص المتاحة لهم للمشاركة في صنع القرارات التي تتعلق بحياتهم أو تؤثر فيها

التعاون: تهتم التنمية البشرية المستدامة بالطرق التي يعمل بها الناس معا ويتفاعلون فيما بينهم .وفيه تضمين لمفهوم الإنتماء والإندماج والتضمينية كمصدر أساسي للإشباع الذاتي الفردي حيث التعاون هو التفاعل الإجتماعي الضروري وتكون التنمية البشرية معنية بهذا البعد .

الإنصاف (العدالة في التوزيع): ويعني الزيادة في الإمكانيات واتاحة الفرص بشكل عادل وكمثل على ذلك حق الجميع في الحول على التعليم.

[1]- المرجع نفسه،ص.99

الإستدامة: وتتضمن القدرة على تلبية حاجات الجيل الحالي دون التأثير سلبا على الموارد المتاحة للأجيال اللاحقة وحقها في العيش الكريم.

الأمن: ويتضمن الحق في الحياة بعيدا عن أية تهديدات أو أمراض معدية أو القمع أو التهجير...إلخ[1].

كما يمكن إضافة مؤشرات أخرى مثل الحرية والحق في اكتساب المعرفة والشفافية وتمكين المرأة بشكل خاص اعتمادا على مؤشرات التنمية الإنسانية الواردة في تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة 2002م:خلق الفرص للأجيال القادمة،ص.18.

وإن هذه المؤشرات النوعية لا يمكن تحقيقها إلا بوجود نظام إدارة للدولة أو حكم سليم (الحكم الراشد) الذي يضع السياسات العامة ويطبقها في المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والإدارية بالإضافة إلى الإطار المؤسساتي أو المؤسسات السياسية خاصة التي تستوعب مشاركة المواطنين وبالتالي خلق بيئة لتمكين المواطنين وتوسيع خياراتهم عبر تقوية أشكال المشاركة ومستوياتها من خلال عملية الإنتخابات وتفعيل دور الأحزاب السياسية وضمان تعددها وتنافسها وعبر ضمان حرية العمل النقابي واستقلالية مؤسسات المجتمع المدني وهذه المؤشرات لا يؤمنهاإلا الحكم الراشد ناهيك عن اليات الترشيد الإداري الذي يمكن من وضع ورسم سياسات عامة عقلانية .

وكل هذا يتم في ظل تفعيل حركية المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص الذي ينبىء بالتراجع الملحوظ لدور الدولة التقليدي .

وعلى هذا الأساس تم ربط الحكم الراشد مع مفهوم التنمية البشرية المستدامة لأن الحكم الراشد هو الرابط الضروري لتحويل النمو الإقتصادي إلى تنمية مستدامة وإن واجب ومسؤوليات الحكم الراشد أن يتأكد من تحقيق مؤشرات التنمية البشرية المستدامة .كما يشير برنامج الأمم

[1]- المرجع نفسه.

المتحدة للتنمية في تفصيلات تعريفه للتنمية المستدامة"Sustainable Development أنها تتحقق عن طريق إدارة الدولة والمجتمع إدارة جيدة Good Governance ومن خلال هذه الإدارة يمكن تحقيق حقوق الإنسان السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والمدنية لأن أهم مستلزمات الحكم الراشد: سيادة القانون واستقلال القضاء وبالتالي تكون المساواة حقيقية بين المواطنين وتتكافأ الفرص وتقوم دولة المؤسسات بحيث يستمد كل مسؤول سلطاته من القانون والدستور وليس عن طريق القرابة والعلاقات الخاصة. كما يستلزم الحكم الراشد أيضا الشفافية في كل ما يتعلق بالموارد العامة والتأكد من الاستخدام الجيد للموارد بالإضافة إلى وضع نظام محكم للرقابة .وكل هذه المؤشرات والمعايير كما سبق الذكر تعمل على تحقيق التنمية البشرية المستدامة[1] .

كما تعتبر التنمية حقا من حقوق الإنسان خاصة وأن الهدف الأساسي من عملية التنمية هو تمكين الإنسان من الحصول على حقوقه السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية ومن هنا يظهر مدى التداخل والترابط بين الأهداف التنموية وحقوق الإنسان ومن ثم فإن حقوق الإنسان والتنمية يدعمان بعضهما البعض فالتنمية البشرية بمعناها الواسع لن تستمر إذا كانت التشريعات والقوانين لا تساوي بين الأفراد أو حيث لا تتوافر حرية الرأي والتعبير .

ومن ناحية أخرى فإن حقوق الإنسان تدعم وتقوى إذا ما نجحت جهود التنمية في القضاء على الفقر ورفع مستوى المعيشة لأن التحرر من الفقر يعد من حقوق الإنسان.وبما أن التنمية تعني توسيع خيارات الأفراد وتمكينهم من المشاركة في عملية صنع القرار و تعد الديمقراطية شرطا أساسيا لعملية المشاركة فإن هذا يستوجب الربط بين التنمية والديمقراطية وحق الإنسان في الإنتخاب ووجود مؤسسات دستورية ونيابية وقنوات أو اليات أخرى تمكن المواطن من المشاركة في اتخاذ القراروتلعب كل من الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات

[1]The CDP Report 2004, **Commitment to good governance, development and poverty reduction**, p.10.

المجتمع المدني أدوارا مهمة في تعزيز التنمية البشرية المستدامة لذلك فإن تحقيق الحكم الراشد يتطلب تفاعلا أكبر بين الدوائر الثلاثة لتحديد التوازن السليم فيما بينها من أجل تحقيق التنمية المستدامة كما ينبغي أن تملك الدوائر الثلاثة قدرة ذاتية على التفاعل والتكيف بصورة مستمرة مما يسمح بتحقيق الإستقرار الطويل الأجل[1].

وللحكم الراشد علاقة وطيدة بحقوق الانسان حيث إن اللجنة العالمية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة The UN Commissioner for Human Rights تعتبر أن المعيار أو المؤشر الذي يمكن قياس الحكم الراشد به يكمن في مدى احترام وضمان تمتع المواطنين بحقوق الإنسان لأنه لا يمكن تصور حكم راشد من دون احترام وتكريس لحقوق الإنسان والتي تتجسد في الحقوق المدنية والإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية...إلخ.

وإن مفهوم الحكم الراشد تم توضيحه من خلال عمل اللجنة العالمية لحقوق الإنسان على إثر القرار 2000/64 الذي ربط بين الحكم الراشد وضرورة خلق محيط يتمتع فيه المواطنين بحقوق الإنسان أي تمكينهم من ممارسة حقوقهم في مختلف جوانبها من جهة والتنمية الإنسانية من جهة ثانية .

و علىاثر الربط بين الحكم الراشد وتحقيق التنمية الإنسانية وجب التركيز على المبادىء التالية:المساءلةوالمشاركة وضمان احترام حقوق الإنسان وقد أكد القرار الصادر عن اللجنة العالمية لحقوق الإنسان رقم 2001/72 على ما ورد في القرار السابق2000/64 والذي نص على ضرورة الربط بين الحكم الراشد وحقوق الإنسان الذي يؤدي إلى تحقيق مايسمى بالتنمية الإنسانية المستدامة .

الى جانب علاقته بالديمقراطية حيث يهدف الحكم الراشد إلى إرساء دعائم الحكم الديمقراطي من خلال تمكين المشاركة السياسية للمواطنين وضمان تمتعه بحقوقه السياسية

[1] – Op.cit.

والمدنية عبر مجموعة من المؤسسات والاليات أو الميكانيزمات واعمال حركية مؤسسات المجتمع المدني وغيرها من العوامل التي تساعد على ارساء وتجسيد الممارسات الديمقراطية لأن الحكم الراشد هو الحكم الذي يتضمن حكما ديمقراطيا فعالا لذلك سوف نتعرض لمفهوم الديمقراطية والحكم الديمقراطي.

اذ يعرف مفهوم الديمقراطية على حسب التعريف الذي وضعته (دار الحرية) Freedom House سنة1998**م** على أنه يتضمن مفهوم اليمقراطية ثلاثة عناصر وهي:

الحقوق السياسية:وتشير هذه الحقوق إلى مدى المشاركة الحرة للمواطنين في اختيار صناع القرار وفي التأثير علىالقرارات السياسية خاصة في ظل وجود مؤسسات المجتمع المدني.

الحقوق المدنية:وتشير هي الأخرى إلى الحريات المدنية التي توفر للمواطنين الفرصة لتطوير الأفكار والتعبير عنها باستقلالية عن الدولة [1].

الضوابط والموازين الممأسسة: وتشير هذه الضوابط والموازين إلى حماية حقوق المواطنين لأن المواطنين في النظام الديمقراطي يختارون ممثليهم على شرط ضبط صلاحيات هؤلاء الممثلين مؤسساتيا.

ويتضمن مفهوم الديمقراطية مجموعة من المعايير التي تختلف حسب أولوياتها واليات تطبيقها من نظام إلى اخر لأن مفهوم الديمقراطية مفهوما واسعا خاصة في ظل ظهور مفهوم الحكم الراشد الذي دفع الباحثين إلى الإهتمام أكثر بمجموعة أوسع نطاقا من المؤسسات والعوامل وتتضمن هذه المجموعة :الدولة المتماسكة،المحاسبة الفعالة والديمقراطية ،حكم أو سيادة القانون ودور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية واحترام حقوق الإنسان...إلخ.ويشير هذا إلى أن هناك اتجاه تدريجي لتقبل مفهوم واسع للديمقراطية لذلك فإن

[1] Clay Wescott, **Measuring Governance in Developing Asia** (Manila, Philippines: Asian Development Bank (ADB) Thursday, February 17, 2000) Presentation Paper for ,The Seminar on International Experience on Good Governance and Fighting Corruption.

الجدل يدور حول كيفية تجاوز المفاهيم الإجرائية الضيقة لمفهوم الديمقراطية في ظل انتشار مفهوم الحكم الراشد[1].

وهو الذي يقصد من خلاله ارساء دعائم الحكم الديمقراطي بهدف تحقيق التنمية الإنسانية من خلال تطبيق الحكم الراشد، ولذلك اعتبر التقرير أن : Democratic Governance أو الديمقراطي هو نموذج الحكم الأفضل لتحقيق التنمية الإنسانية المستدامة لأن هذا النموذج من الحكم يسعى إلى بناء مؤسسات ديمقراطية ذات كفاءة عالية تضمن الممارسات الديمقراطية للمواطنين وهذا ما يمكنهم من التعبير السياسي الحقيقي كما يركز هذا المفهوم على ضرورة ضمان وصيانة الحقوق السياسية والمدنية خاصة الحرية السياسية وحقوق الإنسان لأنه لا يمكن الحديث عن الحكم الراشد بدون الحديث عن حقوق الإنسان نظرا لإستحالة تحقيق الأول دون مراعاة وحماية الثاني .

ويمكن تحديد معايير أو مؤشرات الحكم الديمقراطي في إطار الحكم الراشد من خلال المؤشرات التالية :الحكم الديمقراطي هو الحكم الذي يكفل تحقيق ما يلي:

-احترام الحريات الأساسية وحقوق الإنسان للمواطنين

-محاسبة ومساءلة المواطنين صناع القرار السياسي .

-حق المواطنين في حرية الرأي والمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بشؤون حياتهم.

-وجود قوانين عادلة.

-تمكين المرأة من حقوقها في إطار مساواتها مع الرجل في مختلف مجالات الحياة خاصة في مسألة اتخاذ القرار .

-المساواة بين المواطنين إذ لا يتم التمييز أو التفريق بينهم سواء على أساس الأصل الجنس...إلخ.

[1] – Op.cit.

-حق المواطنين في تلبية حاجاتهم وطموحاتهم من خلال السياسات العامة الإجتماعية والإقتصادية ناهيك عن القضاء على الفقر.

-ضمان تنمية بشرية مستدامة والتي يمكن من خلالها ضمان تلبية واحتياجات الأجيال القادمة[1].ويقوم الحكم الديمقراطي" Democratic Governance" على مفهوم التنمية الإنسانية التي تهدف إلى توسيع قدرات المواطنين حتى يصبحوا أحرارا وتمكنهم من ادارة حياتهم حسب اختيارهم لهذا فإن مفهوم Democratic Governance لا يركز فقط على الحقوق الإقتصادية والإجتماعية مثل حق الصحة ،حق الحياة ، حق التربية ،التعلم...إلخ ولكنه يذهب إلى التركيز بشكل كبير على الحقوق السياسية مثل: الحرية السياسية والمشاركة لذلك فإنه لتحقيق حكم ديمقراطي يجب أن ترسى دعائم نظام سياسي يضمن التمتع بحق الحرية المدنية والسياسية كحقوق للإنسان وضمان مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار ومحاسبة ومساءلة صناع القرار.

[1] – Ibid.

المبحث الثاني: مفهوم الإصلاح السياسي:

المطلب الأول:تعريف الإصلاح السياسي:

يعرف قاموس أكسفورد الإصلاح السياسي بأنه:"تعديل أو تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائص وخاصة في المؤسسات والممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة وإزالة بعض التعسف أو الخطأ" وينطوي الإصلاح جوهريا على فكرة التغيير نحو الأفضل وخاصة التغيير الأكثر ملاءمة من أجل تحقيق الأهداف الموضوعة من قبل أصحاب القرار في حقل معين من حقول النشاط الإنساني.والإصلاح مفهوما ولفظا هو تصويب ما اعوج في مساره أو تاكل في قوامه وهو إعادة ترميم لنظام المجتمع أو الثقافة

أو سوى ذلك مما يمكن أن يدخل في دائرته[1].

وإن مفهوم الإصلاح يقترب من مفهوم التغيير في ظل الاستمرار وعلى حين يعتبر مفهوم الإصلاح من المفاهيم التي توحي بالتغيير المتدرج والقطاعي سواء بالتوازي أو بالتوالي فإن مفهوم التغيير وحده يشير إلى السرعة والشمول. ولا يعني التغيير بالضرورة اللجوء إلى الأفضل كما لا يعني الإصلاح دائما الوصول إلى الأصلح[2]. ولقد تم تعريف مفهوم الإصلاح السياسي من طرف مؤتمر قضايا الإصلاح العربي : "الرؤية والتنفيذ" المنعقد في مكتبة الاسكندرية في الفترة الممتدة بين:12 -14 مارس 2004م على **أن الإصلاح السياسي يعبر عن كافة الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص وذلك للسير بالمجتمعات والدول العربية قدما وفي غير إبطاء أو تردد وبشكل ملموس في طريق بناء نظم ديمقراطية** .ويهدف الإصلاح السياسي من خلال الحكم الراشد إلى تحقيق الحرية التي تضمن السيادة الفعلية

[1] تيسير محسن،محاولة أولية للتأصيل في مفهوم الاصلاح،مجلة الرؤية، ع.02،أوت 2006،ص.20.

[2] التطور السياسي في العالم العربي، التقرير الإستراتيجي العربي:2002-2003،ص.394

للشعب الذي يحكم نفسه بنفسه من خلال التعددية السياسية التي تؤدي إلى تداول السلطات وتقوم على احترام كافة الحقوق في الفكر والتنظيم والتعبير عن الرأي للجميع مع وجود مؤسسات سياسية فعالة وعلى رأسها المؤسسات التشريعية المنتخبة والقضاء المستقل والحكومة الخاضعة للمساءلة الدستورية والشعبية والأحزاب السياسية بمختلف تنوعاتها الفكرية والأيديولوجية بالإضافة إلى ضمان حريات التعبير بكافة صورها وأشكالها في مقدمتها حرية الصحافة والإعلام واعتماد انتخابات حرة وبشكل دوري من أجل ضمان تداول السلطة وتحقيق أقصى قدر ممكن من اللامركزية التي تتيح للمجتمعات المحلية التعبير عن نفسها في اطار خصوصياتها الثقافية ويقترن كل هذا بتحقيق أقصى قدر ممكن من الشفافية في الحياة العامة بما يعني القضاء على الفسادفي إطار يؤكد الحكم الراشد ويدعم حقوق الإنسان وفق المواثيق الدولية وفي هذا الصدد يقدم أعضاء المؤتمر مجموعة من الرؤى المحددة لإصلاح المجال السياسي في إطار من الشراكة بين الحكومات والمجتمع المدني[1].

وعرفه الدكتور محمد السيد سعيد بأن مفهوم الاصلاح يدور حول عملية تطوير كفاءة وفاعلية النظام السياسي العربي الذي تواجهه تحولات عديدة في بيئاته المحيطة الداخلية والاقليمية والدولية وكل هذا يتطلب احداث تغييرات جذرية في شكل وطبيعة تلك النظم حتى تتمكن من أداءوظائفها الأساسية.ولذلك فإن الاصلاح السياسي يعني مأسسة الأنظمة العربية أو بناء مؤسسات سياسية قوية تقوم على احترام مبادئ سيادة القانون وتعمل على إقامة حكم ديمقراطي لتحقيق التنمية التي يشارك فيها الفرد عن طريق تعزيز روح المواطنة والمساواة وتوسيع مجال المشاركة السياسية ورعاية حقوق الانسان ولن يتحقق هذا إلا من خلال محاربة الفساد وتفعيل نظام المحاسبة والمساءلة[2].

[1] وثيقة الاسكندرية للاصلاح السياسي،مارس 2004،، مؤتمر قضايا الاصلاح العربي الرؤية والتنفيذ، في الموقع: www.bibalex.org.2021/02/20 اطلع عليهيوم:

المطلب الثاني:اليات ومناهج الإصلاح السياسي

أثار موضوع الإصلاح السياسي في الوطن العربي جدلا كبيرا حول المناهج والاليات

أو الطرق التي ينبغي انتهاجها لتحقيق الإصلاح السياسي .وأمام هذا الجدل الواسع في أوساط النخب السياسية العربية الرسمية وغير الرسمية سواء فيما تعلق بمناهج الإصلاح السياسي

أو ما تعلق بطبيعة القيم التي ينبغي أن يسعى الإصلاح السياسي إلى تكريسها خاصة فيما تعلق بقيم الحداثة والديمقراطية على النهج الغربي في ظل طرح اشكالية الخصوصيات السياسية والإقتصادية والثقافية والإجتماعية للمجتمعات العربية. وأمام هذا الوضع طرحت ثلاثة نماذج للإصلاح السياسي في الوطن العربي هي كما يلي[1]:

1-الإصلاح السياسي من الأعلى(من طرف النخب الحاكمة):

حيث يكون للنخب الحاكمة الدور الرئيسي في هندسة عملية الإصلاح السياسي وصياغة أهدافها ووضع حدودها مما يعزز من قدرتها على الاستمرار .وبالرغم من أن منهج الإصلاح من الأعلى قد يشكل مدخلا للإستقرار لفترة من الزمن من خلال احتواء النخب الحاكمة مطالب القوى والجماعات الراغبة في المشاركة السياسية إلا أنه قد يفضي إلى توترات وأزمات في حالة شعور النخب الحاكمة بأن الانفتاح السياسي يهدد سلطتها واستمراريتها على هرم السلطة .

إلا أن هذا النموذج من الإصلاح السياسي والقائم على أساس التدرجية قد يؤدي مع الزمن إلى تعزيز دور القوى السياسية والإجتماعية صاحبة المصلحة في التحول الديمقراطي

[1] وثيقة الاسكندرية للإصلاح السياسي،مارس 2004،موقع سابق.

يكون من الصعب على النخب الحاكمة تجاوزها مما يمكن أن يفسح المجال لعملية تحول ديمقراطي حقيقي في حالة حدوث تفاوض بين الحكم و هذه القوى على برنامج أو مشروع وطني للتحول الديمقراطي.وقد يكون هذا النموذج من الإصلاح السياسي نابع عن رغبة من الإرادة السياسية للنظم الحاكمة أو عن طريق ممارسة الضغط على الحكومات ويدافع أنصار هذا النموذج من الإصلاح السياسي عن فكرتهم نظرا لكون طبيعة الأنظمة السياسية العربية لا تجدي معها قدرات المجتمع المدني المحدودة في التغيير التدريجي في ظل غياب مجتمع سياسي فاعل .وتمثل التجارب الإصلاحية في دول مجلس التعاون الخليجي في معظمها نماذج لما يعرف في أدبيات التحول الديمقراطي بالإصلاح السياسي من الأعلى .ويمكن أيضا إعتبار النموذج المغربي في الإصلاح السياسي التدرجي الذي مازال ورغم بعض التراجعات من وقت لاخر يقوم على قاعدة توافق بين النظام الملكي والأحزاب السياسية وقطاع هام من مؤسسات المجتمع المدني[1] .

2- الإصلاح السياسي من الأسفل(من طرف مؤسسات المجتمع المدني): ويكون عبر نشاط منظمات المجتمع المدني الذي يمكن أن يمهد للتغيير عبر التثقيف والتربية الديمقراطية لأن المجتمعات العربية لم تتضح بعد للديمقراطية نتيجة لنمط وطبيعة الثقافة السياسية السائدة فيها وأن المجتمع السياسي غير جاهز لحمل أعباء التغيير وأن الأنظمة العربية قد تكون أكثر تقبلا للنشاط المدني الذي لا يتحدى سلطتها ويتطلب هذا النموذج من الإصلاح أن تنموا قوى المجتمع المدني والأحزاب السياسية إلى مستوى يمكنها من احداث تطور نوعي في علاقات القوى مع النخب الحاكمة .وإن كل من المنهجين السابقين لعملية الإصلاح السياسي لا يعتمدان بشكل كلي على طبيعة التفاعلات الداخلية بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني ومدى ديناميكية هذا الأخير فحسب وإنما تلعب طبيعة تفاعلات المجتمع الدولي مع كل من النظم

[1] الاصلاح السياسي في العالم العربي...الواقع والاستشراف ،حصاد الفكر(القاهرة،مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية) ع.146 21-04-2004،ص ص.8-9.

الحاكمة والمجتمع المدني في كل دولة دورا هاما وحيويا في تهيئة البيئة المناسبة لعملية الإصلاح السياسي ومعدل السير فيه[1]. بالإضافة إلى الجدل الدائر حول مناهج واليات الإصلاح السياسي في الوطن العربي هناك جدل يتعلق بضرورة الإصلاح السياسي وعلاقته بالإصلاح الإقتصادي وكانت إحدى الإشكاليات الكبرى محل النقاش تدور حول أيهما له الأسبقية على الاخر الإصلاح السياسي أم الإصلاح الإقتصادي وقد استند دعاة أسبقية الإصلاح الإقتصادي على الإصلاح السياسي إلى تجارب النمور الاسيوية في حين اتجه اخرون إلى نفس تجارب النمور الاسيوية مشيرين إلى أسبقية الإصلاح السياسي باعتبار أن هذا الأخير هو مفتاح أو الطريق إلى باقي عمليات الإصلاحات الأخرى .في حين يتجه فريق ثالث إلى مواكبة بين النموذجين من الإصلاح السياسي والإقتصادي مشيرين إلى النموذج الهندي في السنوات العشر الأخير والذي استطاع المزاوجة بين الأمرين في بيئة تمور بالصراعات الداخلية والخارجية.

3- **إصلاح سياسي مفروض من الخارج:** ويكون عن طريق ممارسة الضغوطات سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الأنظمة السياسيةالعربية من خلال مجموعة من المبادرات المطروحة من طرف أطراف خارجية كالولايات المتحدة الأمريكية أو مبادرات أوروبية .

المطلب الثالث : أهداف الإصلاح السياسي:

لقد أصبح مطلب الإصلاح السياسي يشكل أولوية وحاجة ضرورية نظرا لطبيعة الأنظمة السياسية القائمة في هذه الدول العربية وما تمارسه من سيطرة على الأوضاع السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية . ويهدف الإصلاح السياسي سواء كان بدوافع داخلية أو نتيجة ضغوطات خارجية إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن انجازها في ثلاثة نقاط وهي:إقامة الحكم الراشد الذي يهدف إلى تحقيق الديمقراطية والرشادة السياسية

[1] محمد العريان،الإصلاح في الوطن العربي،بحث في دلالة المفهوم،أوت 2006،في الموقع:
اطلع عليه www.voltairenet.org.2021/02/20

من خلال تحقيق الفصل و التوازن بين سلطات الدولة واطلاق الممارسات الديمقراطية وضمان الحقوق والحريات وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وتوفير شروط التداول السلمي للسلطة كأساس متين للاستقرار السياسي.

1-ايجاد مجتمع مدني قوي من خلال نشاط وحركية مؤسساته التي تستمد قوتها من استقلاليتها ومن قدرتها على تمثيل مصالح المجتمع والدفاع عنها.

2-تحريك عجلة التنمية المستدامة إلى الأمام ومعالجة مشاكل الفقر والبطالة وتحسين ظروف المعيشة لكل المواطنين ومحاربة الفساد[1].

[1]- ثيقة الاسكندرية للإصلاح السياسي،مارس 2004،موقع سابق.

الفصل الثاني

مجالات الإصلاح السياسي وعلاقتها بتطبيق مقتضيات الحكم الراشد في الوطن العربي.

الفصل الثاني: مجالات الإصلاح السياسي وعلاقتها بتطبيق مقتضيات الحكم الراشد في الوطن العربي.

المبحث الأول: إصلاح مؤسسات الدولة:

إن إرساء دعائم الحكم الراشد يتطلب وجود مؤسسات قوية لارساء نظام ديمقراطي خاصة وأن الدولة الحديثة هي دولة مؤسسات وقوانين.وتتمثل هذه المؤسسات في السلطات الثلاثة المعروفة :السلطة التشريعية والتنفيذية والسلطة القضائية فضلا عن وسائل الإعلان والإتصال التي تعتبر بمثابة السلطة الرابعة بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني .

وتهدف عملية الإصلاح السياسي في الوطن العربي إلى ايجاد دولة مؤسسات قوية لأن إصلاح مؤسسات الدولة بحيث تصبح أكثر كفاءة وخضوعا للمساءلة و الشفافية هو حجر الزاوية في الحكم الراشدعلى شرط ضمان ادائها الديمقراطي السليم وتنمية قدراتها لزيادة فاعليتها ورفع مستوى ادائها من خلال تمتعها بدرجة عالية من التعقيد والتخصص الوظيفي والتمايز البنيوي في إطار عملية التحديث السياسي (تمايز الوظائف والبنى السياسية وتخصصها) وهذا ماتحدث عنه صاموئيل هنتكتون وإن بروز وظائف جديدة ةومتنوعة وتطوير بنى متخصصة لأداء هذه الوظائف تمكن هذه المؤسسات من استيعاب مطالب المشاركة السياسية وهذا ما يؤدي إلى تحقيق الإستقرار السياسي[1].

ولن يتحقق الإصلاح المؤسسي إلا من خلال وجود هيئات تشريعية وتنفيذية وقضائية سليمة على المستويين الوطني والمحلي بحيث تتمكن السلطة التشريعية من توسط اختلاف المصالح ومناقشته ووضع السياسات والقوانين وتحديد أولويات الموارد التي تؤثر مباشرة على التنمية وتكفل الهيئات والعمليات والعمليات الإنتخابية اجراء انتخابات تتسم بالإستقلال والشفافية

[1] – ستيفن ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة: ربيع وهبة، القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003، ص ص 30-31.

لتشكيل الهيئات التشريعية وهيئات قضائية تدعم سيادة القانون وتضفي الأمن والإطمئنان على العلاقات الإجتماعية والسياسية والإقتصادية وتساعد منظمات حقوق الإنسان على ضمان تقيد مؤسسات الحكم بالقوانين الوطنية والإتفاقات المعترف بها دوليا في المواثيق الدولية .

ودائما وفي إطار دعم التطوير المؤسسي للهيئات التشريعية ، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإدارة الحكم الراشد في الدول النامية يقوم بتقديم مساعدات لإقامة هياكل ونظم وعمليات واجراءات برلمانية وطنية أو محلية تتسم بالكفاءة فضلا عن تدريب البرلمانيين على الإضطلاع بأدوارهم.وتدعيم العمليات الإنتخابية بما في ذلك دعم اللجان الإنتخابية والتشريعات الإنتخابية وتسجيل الناخبين والسجلات الإنتخابية [1].

المطلب الأول: الإصلاح الدستوري والتشريعي:

ويهدف الإصلاح الدستوري والتشريعي لسلطات الدولة إلى إقامة نظام سياسي تعددي يضمن الفصل بين السلطات وتوازنها وتكاملها في أدائها لوضائفها وهذا ما يوفر اليات المساءلة والمحاسبة التي تخضع لها الحكومة وضمان التداول السلمي للسلطة الأمرالذي يستوجب إجراء تعديلات دستورية وقانونية .

1-إصلاح الدستور: بما أن الدستور هو أساس قوانين الدولة فلا يجوز أن تتناقض مواده مع نموذج النظام السياسي الذي ينشده المجتمع ويجب أن تتوافق مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وأن تعكس المتغيرات والتطورات الداخلية

أو الخارجية ومسايرتها . لذلك وجب تصحيح الأوضاع الدستورية في الدول العربية من خلال تعديل المواد التي تتعارض مع متطلبات الديمقراطية وازالة الفجوة بين نصوص الدساتير وأهداف المجتمع في التطور الديمقراطي وذلك بما يضمن :

1- الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية فصلا واضحا وصريحا .

2- التداول السلمي للسلطة بالطرق السلمية دوريا.

[1] وثيقة السياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي،إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة،يناير 1997

3- إقامة انتخابات حرة تصون الممارسة الديموقراطية وتضمن عدم احتكام السلطة من خلال اصلاح النظام الإنتخابي بما يضمن التمثيل العادل لكل فئات المجتمع والأخذ بنظام القائمة النسبية واستقلال الإدارة الإنتخابية .

4- تشكيل حكومة وفق النتائج الإنتخابية وخضوعها بشكل مستمر للمساءلة البرلمانية .

5- اصلاح السلطة القضائية وتعزيز دورها وصيانة استقلالها من جهتين : الأولى الإستقلال المالي والإداري والفني . والثانية : استقلال القاضي في قضائه حكما وتنفيذا وتعزيز دور القضاء في الرقابة على دستورية القوانين واللوائح وفي الرقابة على شرعية وسلامة قرارات وأعمال مختلف المؤسسات والدوائر والأجهزة الحكومية .

6- إلغاء العمل بالقوانين الإستثنائية وقوانين الطوارىء المعمول بها في بعض البلدان العربية. وسن قوانين وتشريعات تضمن عدم الإعتداء على الحريات العامة والحقوق السياسية[1] .

2- إصلاح السلطة التشريعية:

يعتبر وجود مجالس تشريعية يختار أعضاؤها عن طريق الإنتخابات أحد أهم مؤشرات الممارسات الديمقراطية خاصة إذا كانت هذه المجالس سواء الوطنية أو المحلية بمثابة قنوات يمارس من خلالها المواطنين حقوقهم السياسية والمدنية من خلال عملية المشاركة في صياغة القوانين والقواعد القانونية والتشريعية والمساهمة في عمليةاتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة والتي تعمل السلطة التنفيذية على تطبيقها .وتتم عملية إصلاح السلطة التشريعية من خلال التركيز على الآليات التالية:

[1] ثناء فؤاد عبد الله، مرجع سابق، ص. 120.

- **الأخذ بآلية الفصل بين السلطات**
- **تطويرالعمل البرلماني من خلال مجموعة من الآليات التي تساهم في التطوير المؤسسي**
- **إصلاح النظام الإنتخابي .**
- **تفعيل دور الأحزاب السياسية.**
- **تشجيع المشاركة السياسية.**

ولكن قبل أن نتعرض لهذه الآليات وجب علينا أن نتعرف على واقع المؤسسات التشريعية في الدول العربية، اذ تتميز هده الاخيرة في الوطن العربي بمجموعة من الخصائص المشتركة بينها وأهمها ما يلي:

- غياب آلية الفصل بين السلطات هذا ما يؤدي إلى هيمنة السلطة التنفيذية على المبادرة بالتشريعات مما يجعلها قوية في مقابل ضوابط وموازين مؤسسية ضعيفة ومشاركة سياسية منخفضة وهذا ما يجعل المؤسسات التمثيلية ضعيفة الأداء خاصة في ظل غياب آلية الإنتخابات الحرة النزيهةحيث أن معظم الممثلين معينون من طرف السلطة مثل السعودية ولهذا مست معظم الإصلاحات السياسية في الأنظمة السياسية الخليجية إصلاح السلطة التشريعية خاصة ما عرفته السعودية في سنتي 2003 -2004 على إثر التعديلات التي طرأت على مجلس الشورى والإصلاحات التي عرفها البحرين بتأسيس سلطة تشريعية تتألف من مجلسين في فبراير 2001 ولهذا نجد أن المطالب الإصلاحية في دول الخليج ركزت معضمها على ضرورة ايجاد آلية مؤسسية للمشاركة السياسية[1].

- نقص أو عدم وجود أجهزة إدارية متخصصة في صياغة التشريعات على مستوى البرلمانات بينما توجد على مستوى الحكومات.

[1]- علي خليفة الكواري، "مفهوم الديمقراطية المعاصرة: قراءة أولية" في: المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 37 [1]

– عدم فاعلية البرلمان في متابعة تطبيق القوانين من قبل السلطة التنفيذية ويرجع هذا إلى غياب النصوص القانونية التي تحدد صلاحيات كل جهة[1].

3–إصلاح النظام الإنتخابي:

من أهم خطوات الإصلاح السياسي في الوطن العربي إقامة انتخابات حرة ودورية تضمن آليات التداول السلمي على السلطة وتسفر على إنشاء مؤسسات سياسية تمثيلية لمختلف الفئات والمصالح كما أنها تضمن عملية المشاركة السياسية للمواطنين في اتخاذ القرار ورسم السياسات العامة وتساعد على تكريس عملية مساءلة ومحاسبة المنتخبين للمسؤولين وتضفي الشرعية على الهيئات المنتخبة وتعمل على تعزيز قنوات التمثيل الديمقراطي لأن هدف الحملات الإنتخابية يتركز حول توضيح البرامج للناخبين وتزويدهم بالمعلومات لتسهيل عملية الإتصال بين المترشحين والناخبين وتمكين الناخب من تقييم أداء النظام السياسي.

ولن يتحقق هذا إلا من خلال تبني نظم إنتخابية مناسبة نظرا لدورها في تحديد من سيتم إنتخابه لتمثيل المواطنين في مؤسسات منتخبة محليا ووطنيا .لهذا يجب على الأنظمة السياسية العربية أن تختارنظم انتخابية تراعي فيها السياق التاريخي والإجتماعي والإقتصادي .ويعتبر مؤشر النظم الإنتخابية في الوطن العربي مهما بالنسبة لعملية الإصلاح السياسي فقد ركزت عليه مبادرة الشرق الأوسط الكبير حيث قررت مجموعة الثمانية تقديم المساعدات لمجموعة من دول الشرق الأوسط تتمثل فيما يلي:

– تقديم مساعدات تقنية لتسجيل الناخبين و تبادل الزيارات وإنشاء لجان إنتخابية مستقلة لمراقبة الإنتخابات والتربية المدنية للحكومات وتدريب البرلمانيين.

ونظرا لإرتفاع الضغوطات على الأنظمة السياسية العربية بهدف إقامة إنتخابات حرة ونزيهة حاولت بعض هذه الدول إصلاح نظمها الإنتخابية .وحسب ما ورد في تقرير عن مشروع

[1]– إنتاج النص التشريعي في البرلمانات العربية:حقائق وأهداف،مجلة النائب،السنة الأولى،ربيع 2003/1424 ،ع.2،ص.153.

المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات :2003- 2004 عن الديمقراطية في العالم العربي فإن أجندة الإصلاح السياسي يجب أن تتضمن ثلاثة محاور أساسيةوهي:

- **إصلاح النظام الإنتخابي.**
- **تنمية الأحزاب السياسية**
- **تفعيل المشاركة السياسية للنساء[1].**

4- تفعيل دور الأحزاب السياسية:

تعتبر الأحزاب السياسية مؤسسات حيوية لضمان تطبيق الديمقراطية بغعتبارها تمثل المصالح العامة وتوفر القيادة والكوادر السياسية الملائمة وضمان محاسبة الحكومات ومساءلتها وتعزيز آليات التداول على السلطة .ولكي نتعرف على واقع العددية الحزبية في الوطن العربي سوف نتعرض للدراسة التي قامت بها المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات عن الظاهرة الحزبية متخذة ثلاثة نماذج للدراسة:مصر،الأردن،اليمن ويمكن تعميم هذه الخصائص إلى حد ما على باقي واقع الأحزاب السياسية في الوطن العربي ومن أهم هذه الخصائص والسمات ما يلي:

- إن الأحزاب السياسية الموجودة في الدول العربية لا تنطبق عليها مفهوم الأحزاب السياسية الحقيقي لأن الحياة الحزبية السياسية تتحدد بطبيعة الأنظمة السياسية والبيئة التي تتحرك فيها والتي تتسم بكبح الحريات السياسية والمدنية.

- إنعدام الديمقراطية الحزبية الداخلية وضعف أحزاب المعارضة نظرا لغياب التنافسية فضلا عن طبيعة النصوص القانونية والتشريعية المتعلقة والمنظمة لنشأة وتأسيس الأحزاب السياسية

[1] الديمقراطية في العالم العربي ،تقرير عن مشروع المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات(2003-2004) في الموقع: http://www.transparency.org.kw.au-ti.org/ar/index.php/books/elections-majles_oma/2003-2004/ اطلع عليه يوم 2021/02/25

ونشاطاتها حيث نجد أن هناك الكثير من القيود القانونية والتشريعية والسياسية التي تحد من حرية عمل الأحزاب السياسية[1].

– كما أن طبيعة الثقافة السياسية السائدة في المجتمعات العربية ناهيك عن طبيعة بنية المجتمعات العربية التقليدية القائمة على أساس القبلية أو العشائرية تشكل هي الأخرى عوائق أمام قيام أحزاب سياسية قادرة على التأثير في العملية السياسية وتظهر هذه الظواهر بشكل كبير في دول الخليج العربي.

ولقد حث تقرير المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات (2003–2004) على مجموعة من الآليات لإصلاح وضعية الأحزاب السياسية وتنمية وتفعيل دورها في الأنظمة السياسية العربية ومن أهم هذه الآليات ما يلي:

1– التركيز على مسألة الديمقراطية الحزبية بتعديل قانون الأحزاب كون أنها تفتقر إلى الديمقراطية في داخلها وتواجه مشكلة بناء التنظيم الحزبي ابتداءا من الوحدات الحزبية القاعدية .ويكون إصلاح قانون الأحزاب السياسية من خلال ما يلي:

– التركيز إصلاح طبيعة النظام السياسي القائم في هذه الدول.

– تحديد واجبات الأحزاب السياسية وحقوقها ومسؤولياتها.

– دور القانون والتمويل العام في تشجيع إنشاء الأحزاب السياسية.

– تحديد علاقة الأحزاب مع الهيئة التشريعية.

– تفعيل دور الأحزاب في محاسبة الحكومة .

– فتح المجال أمام التعددية الحزبيةحيث يشترط وجود تعددية فعلية على مستوى التركيبة العددية :المذاهب أو الفلسفات السياسية وعلى مستوى التواجد: الجيوثقافي أي أن هناك أقليات وتقتضي التعددية الحزبية خمسة شروط وهي :

[1] المرجع نفسه.

– شرط الإعتلراف المطلق بحق المواطنين في إنشاء الأحزاب السياسية التب لا تتعارض ومنطق المصلحة المجتمعية أو تتعارض مع أساسيات الدستور أو المعايير الدستورية.

– حرية المبادرة في تطوير برامج سياسية ومجتمعية دون توجيه.

– وجود شروط لضمان التمتع بحقوق الإنسان خاصة الحقوق السياسية في ظل دولة الحق والقانون.

– شرط وجود تعددية إعلامية قادرة أن تكون قنوات فعلية لبلحوار التعددي لتقديم البدائل الفعلية القادرة على تحسين أداء النظام السياسي.

– شرط وجود حرية نشاط حزبي ورفض الوصاية الإدارية والأمنية على عملية التسويق السياسي للبرامج الحزبية[1].

2– إصلاح الأحزاب السياسية من الداخل :

– تحديث البنى الداخلية .

– بناء تحالفات مع المجتمع المدني.

– توسيع المشاركة السياسية النسائية في هيئات صنع القرار الحزبية.

– استمرار الحوارات الحزبية على المستويين الإقليمي والدولي[2].

5– تفعيل المشاركة السياسية في الوطن العربي :

1 – **مفهوم المشاركة السياسية:** يعرف لوسيان باي المشاركة السياسية مقتربا من التعريف الذي وضعه قابريال ألموند والذي يشير إلى أن المشاركة السياسية تعني مشاركة أعداد كبيرة من الأفراد والجماعات في الحياة السياسية[3] .ويعرفها صاموئيل هنتكنتون بأنها ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنين العاديين قصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي سواء أكان هذا النشاط

[1] محاضرات الأستاذ برقوق غير منشورة، السنة اولى ماجستير ،جامعة وهران،ماي2006

[2] مشروع المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات (2003–2004) ،مرجع سابق.

[3] تامر كامل محمد،" اشكالية الشرعية والمشاركة و حقوق الإنسان في الوطن العربي،" المستقبل العربي،ع.251،ص.117

فرديا أم جماعيا ،منظما أم عفويا متواصلا أو متقطعا ،سلميا أو عنيفا ،شرعيا أو غير شرعي،فعال أو غير فعال[1].

وفي علم السياسة الجديد: المشاركة السياسية هي مجموعة من العمليات التي تؤسس لنظام ديمقراطي عقلاني وفعال وراشد وهي أساس شرعية السلطة السياسية التي تمارس الحكم باسم المواطنين.والمشاركة السياسية حق أساسي ومؤسس تعبر عن الفمواطنة التي تنعكس في وجود اشراك فعلي للمواطنين في عملية صنع القرار ورسم السياسة العامة أة التأثير فيها واختيار القادة السياسيين[2] .

2- الوضائف التي تؤديها المشاركة السياسية:

- تساهم المشاركة السياسية في التأسيس لنظام ديمقراطي مؤسساتي.
- تساهم في تحديد مشروعية النظام السياسي من عدمه من خلال التقييم والتقويم.
- المشاركة السياسية تؤسس لحقوق الإنسان من خلال نظام ديمقراطي مشاركاتي[3].
- تعتبر المشاركة السياسية مؤشرا تفاعليا لصحة العلاقة بين المجتمع والدولة فبقدر ما توفر الدولة الأمن لمواطنيها تزداد المشاركة السياسية السلمية المنتظمة للمواطنين من خلال مؤسساتهم الطوعية وعلى هذا الأساس يجري وصف النظام الديمقراطي على أنه النظام الذي يسمح بأوسع مشاركة هادفة من جانب المواطنين بصورة مباشرة أو غير مباشرة[4].
- تساهم المشاركة السياسية في التأسيس لمشاركة سياسية دورية ومشاركة سياسية تمثيلية.
- تؤسس لتباين سلطوي:الفصل بين السلطات.
- تؤسس لتعقيد مؤسساتي.

---

[1] - صاموئيل هنتجتون،النظام السياسي للمجتمعات متغيرة،تر.سمية عبود(بيروت: دارالساقي للفكر العربي الحديث،1993)،ص.93

[2]- محاضرات الأستاذ برقوق، مرجع سابق.

[3]- المرجع نفسه.

[4]- تامر كامل،مرجع سابق، ص.118

3- أهم مبادئ المشاركة السياسية:

- أن تكون المشاركة السياسية واسعة النطاق بحيث تشمل القاعدة العريضة للبناء الإجتماعي
- استجابة القرارات للمطالب المجتمعية أي أن تعبر المشاركة عن حاجيات المواطنين.
- يجب أن تشمل المشاركة السياسية عمليات الضبط ،الرقابة،وتبادل الأراء بين القمة والقاعدة والمشاركة في اتخاذ القرارات[1].

4- وجود مجالس محلية منتخبة من خلال تدعيم اللامركزية: وهي عبارة عن مجموع المؤسسات أو الآليات والمجالس التمثيلية المنتخبة على المستوى المحلي والجهوي والتي تضمن فرص التمثيل الفعال للمواطنين وتقريبهم من مراكز صنع القرار حيث أن هذه المجالس تزيد مكن فرص المشاركة السياسية عملية صنع القرار لأن منطق الفعالية والديمقراطية التشاركية أساسه وجود لا مركزية قرارية من خلال تحويل المبادرة الخاصة باتخاذ القرارات المحلية والجهوية إلى مؤسسات تمثيلية منتخبة بصفة حرة ونزيهة ولذلك يقصد باللامركزية تافويض السلطات المركزية إلى هيئات منتخبة.وحسب روبرت داهل فإن مؤشرات الديمقراطية في بلد ما تتوقف على مجود هياكل سياسية خاصة تسهر على حماية هذه الديمقراطية ويذكرها روبرت في النقاط التالية:

- ممثلون منتخبون .
- إنتخابات حرة ،عادلة وشفافة ونزيهة.
- حرية التعبيرالمضمونة للمواطنين فيما يتعلق بنقد سياسات الحكومة.
- حرية التجمع من خلال مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية[2]

[1] - عبد الهادي الجوهري،دراسات في العلوم السياسية وعلم الإجتماع السياسي (الإسكندرية:المكتبة الجامعية الأزاريطية ،ط.2،2001)،ص.328.

[2] - الأستاذ برقوق، مرجع سابق

وحسب داهل فإن انتشار هذه المؤسسات والهياكل علىكافة المستويات الوطنية والمحلية حتى تضمن مشاركة جميع الفئات بما فيها الجماعات الفرعية للوصول إلى مجتمع ديمقراطي تشاركي ويطلق على هذا النوع من الحكم المحلي إسم التعقيد المؤسساتي أو التسيير بالشبكة من خلال جعل مؤسسات التمثيل :المجلس الشعبي البلدي أو الولائي هم عماد التسيير مما يرقي من مستوى الفعالية ويضاعف من العقلانية في تسيير الموارد العمومية وتقريب الدولة من المواطن محليا ووطنيا لذلك فإن الهدف الأساسي من اللامركزية هو ضمان الإستقرار السياسي بتفويض وظائف معينة إلى الحكومات المحلية ليجعل عملية إتخاذ القرار أقرب إلى المواطنين[1].

5- **واقع المشاركة السياسية في الوطن العربي:** تتباين مستويات المشاركة السياسية بين الدول العربية إلا أنها تشترك معا في مجموعةمن الخصائص التي تتصف بها المشاركسة السياسية عموما في الوطن العربي ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

- غياب المؤسسات السياسية ذات التمايز البنيوي والتخصص الوظيفي القادرة على استيعاب مطالب المشاركة لأن هذه المؤسسات توفر القنوات التي تمكن الامواطن من المشاركة وتشكل إطارا للعملية السياسية وأداة للمحافظة على استقرار النظام السياسي ولهذا فإن هناك علاقة كبيرة بين متغير المشاركة السياسية ودرجة المأسسة والاستقرار السياسي وشرعية هذه المؤسسات [2].

- هناك علاقة بين مستوى الإقبال على المشاركةالسياسية والمستوى الإقتصادي والإجتماعي ومستويات التعليم للمواطنين حسب هنتجنتون وإن ما نجده في أغلب الدول العربية تراجع مستويات الدخل للمواطنين ومستويات التعليم نظرا لإرتفاع درجة الأمية وهذا ما يؤثر على درجة الإقبال على المشاركة السياسية.

---

[1]- ترليزاتيز ،ميناسيان،"تحقيق لا مركزية الحكم،" مجلة التمويل والتنمية ،المجلد:34،سبتمبر 1993، تصدر عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

[2]- فؤاد ثناء عبد الله،آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي،

6- تفعيل المشاركة السياسية للنساء:

لقد صدر تقرير عن مشروع المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات سنة:2003-2004 يخص تعزيز دور النساء ومشاركتهن في الحياة العامة باعتباره عامل هام لانشاء الديمقراطية في الوطن العربي ومع أن النساء يشكلن حوالي أكثر من 50 من سكان الدول العربية إلا أن مشاركتهن في القطاع العام متدنية حيث يبلغ المعدل المتوسط لحضورهن في البرلمانات العربية لا يتجاوز:6 فضلا على أن مشاركتهن عموما في هيئات صنع القرار متدنية أيضا.

ولقد ركز هذا التقرير على دراسة ثلاثة حالات من الدول العربية: مصر-الأردن-اليمن لدراسة مستوى المشاركة السياسية للنساء .ويؤكد التقرير من خلال الدراسة أنه ليس ثمة موانع قانونية تحول دون اقتراع النساء وترشحهن.وفي الوقت الذي تشارك النساء أكثر في العملية الانتخابية كمقترعات الأمر الذي ينعكس على زيادة مستويات تسجيلهم في هذه الدول إلا أن عدد النساء المنتخبات لعضوية البرلمان في كل من مصر واليمن قد تناقص في الانتخابات الأخيرة ففي اليمن ثمة إنخفاض في عدد النساء حيث انتخبت إمرأة واحدة في عام 2003 والتي شكلت حوالي :3 0 من تمثيل النساء في البرلمان أما في مصر فإن 4 2 من المنتخبين في العام 2000 هن من النساء بعدما كانت نسبة مشاركتهن حوالي 9 في الثمانينات أما في الأردن فقد زادت نسبة تمثيل النساء في البرلمان بسبب الكوتا النسائية التي مكنت ست نساء من الوصول إلى البرلمان سنة:2003.

ويرى التقرير أن الاسلام ليس هو العامل المسؤول الأول عن فكرة تغييب مشاركة النساء السياسية بقدر ماهي مسؤولية البنى التقليدية والتقاليد القبلية مثلا في الأردن واليمن ناهيك على أن التصويت يستمر على أساس الاتحاد العصبي والقبلي وليس على أساس البرامج المطروحة.كما يشير التقرير أيضا إلى أن طبيعة النظام الإنتخابي وتنظيم الأحزاب يؤثر على المشاركة السياسية للنساء بالإضافة إلى عوامل أخرى خاصة كضعف التنظيم السياسي للمرأة وضعف مؤسسات المجتمع المدني التي تساهم في دعم الحركات النسائية ولهذا تتزايد المطالب

في كل من اليمن ومصر بتطبيق نظام الكوتا لضمان التمثيل النسائي في البرلمان .وفي يونيو 2002 طبق الأردن نظام المقاعد النيابية المخصصة للنساء أما في اليمن والتي تعتبر فيها الأمية أعلى نسبة في المنطقة وهكذا تضغط المؤسسة الدولية: على اللجنة الوطنية للمرأة من أجل سن قانون للكوتا النسائية ومن أجل مقاربة تعليمية جديدة.

ومن آليات تحسين وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة ما يلي:

- تحسين وضع المشاركة السياسية للمرأة من خلال ما يلي حسب ما أوصت به المؤسسة الدولية للديمقراطية:

- أهمية إصلاح قانون الإنتخابات الذي يضمن المزيد من المشاركة السياسية للمرأة ويقترحون أن تطبق في البلدان الثلاثة :نظام التمثيل النسبي والنظم الإنتخابية المختلطة.

- ضرورة تطوير اجراءات عمل ايجابي وكوتات للنساء وتطبيقها على الأوضاع الدستورية والمؤسسات السياسية.وتحاول مؤسسة الأديا دعم استخدام الكوتا النسائية بالتعاون مع منظمات نسائية محلية.

- ضرورة سعي منظمات المجتمع المدني في اتجاه الجندر والضغط من أجل قضايا المرأ ة ويعمل المجتمع الدولي على دعم قدرات المجتمع المدني المهتمة بقضايا الجندر.

- دعم الشبكات والإتحادات النسائية في الدول العربية خاصة في مصر والأردن واليمن من خلال التعاون بين المنظمات غير الحكومية الخاصة أو المعنية بالأجندات الجندرية.

- ايجاد المؤسسات والبنى العامة الخاصة بقضايا المرأة لتكون مؤثرة في تعزيز معالجة قضايا الجندر ومشاركة النساء السياسية مثل أنشاء وزارة لتنمية المرأة بقصد إعطاء قضايا المرأة اعترافا رسميا وجعلها دائمة وبارزة على أجندة الحكومات السياسية وعمليات بناء المؤسسات ومأسسة

الإهتمام بقضايا المرأة ويمكن لمؤسسة الأيديا تقديم المساعدات لتحديد الآليات المؤسسية الملائمة على الصعيد الإقليمي والوطني[1].

ومن أهم الإصلاحات المتعلقة بضمان تمتع المرأة بالحقوق السياسية والمدنية في الوطن العربي أنه قامت العديد من الدول العربية بمجموعة من الإصلاحات فيما يتعلق بتحسين وتمكين المرأة في الوطن العربي وأهم هذه الدول هي :**البحرين** فيما يخص منح المرأة حق الانتخاب والترشح عام 2002 على إثر الدستور الجديد .**المغرب** وضع قانون للأحوال الشخصية جديد يمنح المرأة العديد حقوقها على إثر مصادقة مجلس النواب المغربي على قانون الأسرة الجديد في :2004/01/16 الذي أقر بالمساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات .أما الكويت :فلقد وافقت الحكومة الكويتية على مشروع قانون يمنح المرأة الحق في التصويت والترشح في أنتخابات المجالس البلدية في حين رفض حق التصويت والمشاركة في البرلمان. وغيرها من الدول العربية التي أقدمت على بعض الإصلاحات في مجال تمكين المرأة .

المطلب الثاني: إصلاح السلطة التنفيذية"إصلاح الإدارة العامة والخدمة المدنية"

أولا: في مفهوم إصلاح الإدارة العامة والخدمة المدنية:

ويتجسد إصلاح المنظومة العامة لإدارة الحكم في تشخص الكيفية التي تتم بها ممارسة السلطة وتوزيعها توزيعا متوازنا داخل المؤسسات الحكومية من خلال تطبيق اللامركزية والمساءلة الداخلية وتمثل مختلف جماعات المجتمع مصدر للمساءلة الخارجية.

ويشير تقرير البنك الدولي"الحوكمة الجيدة من أجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" أن هذه المنطقة تتصف بوجود فجوة حوكمة لأنها تعاني من إنخفاض جودة الادارة في القطاع العام عن ماهو متوقع بالنسبة لمستويات دخولها وإن هذا القصور المؤسسي في الدول العربية أدى إلى فجوة التنمية ولهذا فإن تنمية رؤية استراتيجية وبناء إطار مؤسسي لتدعيم هذه الرؤية يمثل أحد أولويات الإصلاح في المنطقة .

[1]- احلام السعدي فرهود، مرجع سابق، ص.56.

وتشترك نظم الإدارة في الدول العربية في مجموعة من الخصائص على الرغم من وجود مجموعة من الاختلافات بينها وإن من أهم هذه الخصائص ما يلي:

1-الإدارة العامة في هذه الدول هي إدارة مقلدة أكثر منها أصيلة نظرا لتأثير الإرث الاستعماري على إداراتها.

2-كما أن البيروقراطيات فيها تفتقر إلى كوادر ماهرة قادرة على التخطيط وتنفيذ البرامج التنموية.

3- كما أن هذه البيروقراطيات تتمتع باستقلال كبير لاحتكارها الخبرة الفنية ووجود اتجاهات غير إنتاجية في أجهزتها.

4-بالإضافة إلى التناقض بين الوضع الرسمي والواقع الحقيقي حسب ما يسميه "ريجس" بالرسمية والتي تجعل من الصعب فهم النظام لإداري لهذه الدول لذلك وجب أخذ هذه الخصائص بعين الاعتبار أثناء الشروع في عملية الإصلاح الإداري[1].

في حانب اخر توجد تعاريف متعددة للإصلاح الإداري أهمها ما يدل على ان مصطلح الإصلاح الإداري هو الجهاز الإداري الذي يشكل وحدة واحدة ومتكاملة، لذلك فإن فكرة الإصلاح فيها شمولية لارتباطها بكلية الجهاز الإداري وبالخطط التنموية الشاملة كما وأن للإصلاح الإداري مضامين تلقائية تشمل الجوانب السلوكية والتراكم والاستمرارية وأخرى وصفية تشمل القوانين والأنظمة والاجراءات والهياكل التنظيمية[2].

و يشمل الاصلاح الاداري كل من عملية التطوير والتحديث والتنمية ولهذا فإنه يعني تقويم وتحسين الأوضاع الراهنة وتطويرها وارتباطها بطموحات مستقبلية فهو يقوم بتقويم قواعد وسلوكيات موجودة في النظام الإداري لتحسينها وتطوير ها معتمدا المنظور

[1]- أحمد عاشور،تحسين أداء التنمية من خلال إصلاح إدارة الحكم في الدول العربية،فبراير2005،في الموقع:
ناصر محمد الصانع،المنظمة العربية للعلوم الإدارية : الإدارة العامة والإصلاح الإداري في الوطن العربي(عمان :شركة الشرق الأوسط للطباعة ،ط.1986،1)،ص.786.

المستقبلي لجهاز ومحافظا على الأصل ومجددا ومطورا له وهو يشمل كذلك التأثيرات المتبادلة على البيئة الكلية وعلاقتها السياسية والإقتصادية والإجتماعية وبهذا فهو يتجاوز الفهم الجزئي للإدارة والمتمثل في إصلاحات هيكلية أو تحديث أجهزة وأنظمة محددة.

كما يعتبرالإصلاح الإداري كجزء من الإصلاح السياسي، اذ لا يمكن الحديث عن الإصلاح السياسي وتحديث الدولة والمجتمع دون الحديث عن الإصلاح الإداري لأن الادارة هي الجهاز الذي يقوم بوضع وتنفيذ وتقويم السياسة العامة وكذلك بغعتبارها الأداة الحكومية للتعامل مع المواطن[1] خاصة وأن الإصلاح يستلزم أن يكون شاملا للأجهزة والمؤسسات.

ثانيا:أهداف الإصلاح الإداري:

بحكم إرتباط الإصلاح الإداري بالبيئة السياسية فهو يسعى إلى تحقيق ما يلي:

– تمكين المؤسسات السياسية من المساءلة الإدارية:مساءلة الأجهزة الحكومية والقيادات السياسية والتنظيمات الإجتماعية والنقابية ناهيك عن المساءلة التشريعية في إطار تطبيق دعائم الحكم الراشد.

–القضاء على الرشوة والفساد السياسي من خلال مراقبة الأجهزة البيروقراطية

خلق جهازإداري قادر على تنفيذ السياسات العامة وتقديم الخدمات للمواطنين

– تدعيم دور المواطن في الإدارة وتنمية الاحساس المهني للإدارة بالخدمة العامة [2] .

[1] – فيريل هيدي،"الإدارة العامة:منظور مقارن،"تر.محمد القريوتي(الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،1973)،ص ص.186–187

[2]– علي الأخضري،"الإصلاح الإداري:المفاهيم والمتطلبات،"صحيفة تشرين،2002

ثالثا: آليات الإصلاح الاداري:

1-المساءلة: تعتبر المساءلة والشفافية من مقومات الحكم الراشد الذي يشكل شرطا مسبقا لتحقيق التنمية البشرية.وتعتبر كل من الشفافية والمساءلة مفهومين مترابطين يعزز إحداهما الآخر ففي غياب الشفافية لا يمكن وجود المساءلة وما لم يكن هناك مساءلة فلن يكون للشفافية أية قيمة.ويسهم كل من الشفافية والمساءلة في قيام إدارة فعالة وكفؤة ومنصفة على صعيد المؤسسات العامة والخاصة.ويعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المساءلة على أنها الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم والأخذ بالإنتقادات التي توجه إليهم وتلبية المتطلبات المطلوبة منهم وقبول المسؤولية عن الفشل وعدم الكفاءة أو عن الخداع والغش[1]. وللمساءلة آليات يمكن اجمالها في:

أ- **المقصود بالمساءلة الداخلية:** يمكن تحقيق مساءلة الحكومة من خلال النظم الداخلية أو ما يسمى بالمساءلة الداخلية التي تحكم سلوك مختلف الأجهزة الحكومية وتكون هذه المساءلة فيما بين المؤسسات الحكومية المختلفة أو داخل المؤسسات بين المشرفين والمرؤوسين.أما المساءلة الخارجية فتكون من خلال الوسائل المباشرة ويتم ذلك باستجواب الحكومة وأجهزتها عن تصرفاتها وعن أدائها وعن النتائج التي تخص الناس أو الأطراف الخارجية .وتتطلب مساءلة الحكومة وجود نظام جيد للإدارة يشمل على رقابة داخلية للتأكد من تحقيق الفاعلية والكفاءة في خدمة المصالح العامة.بالإضافة إلى مجموعة من المؤسسات التي تكونها الحكومة للإجابة مباشرة عن استفسارات الناس كما تتطلب أيضا وضع وترسيخ نظام لمكافحة الفساد في القطاع العام .

[1]- برنامج إدارة الحكم في الدول العربية:الحكم الرشيد:المساءلة والشفافية، مكتب الساسات الانمائية، ص.10

ب- آليات المساءلة الداخلية:

1- تصويب أو تعديل حجم الحكومة.

2- الإدارة الاستراتيجية للقطاع العام.

3- زيادة فاعلية القطاع العام من خلال:- نظام إدارة موجهة بالأهداف والنتائج.

- هيكل إداري مرن وغير مركزي .

ج- موازنة الأداء.

- التأكيد على التوجه بالعمل والجودة.

- نظام الموارد البشرية الإستراتيجي.

- تنمية إدارة الأزمات وتنمية القدرات الخاصة بدعم السياسات.

4- رفع كفاءة القطاع العام من خلال:

- إعادة هندسة وتبسيط العمليات الإدارية.

- نظام الجودة.

- إعادة هيكلة المنظمة.

- تحديث نظام المعلومات الحكومي وإدخال الحكومة الالكترونية.

- التحديث المحاسبي وإدخال نظم مالية/تكاليفية خاصة بالحكومة.

- تحديث الخدمة المدنية.

- إدارة الأصول ونظم المساءلة عن الموارد.

- الكفاءة الانتاجية ومرجعيات المقارنة.[1]

د-آليات المساءلة الخارجية: وتكون من خلال الآليات التالية:

[1]- علي خليفة الكواري،نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية،المستقبل العربي،ع.2001،267

1- مساءلةالحكومة من قبل المجتمع /المواطنين عبر :

- نظام مؤسات المشاركة السياسية
- الشفافية
- رقابة المواطن
- اللامركزية لصالح المؤسسات المحلية المنتخبة
- إشراف ورقابة المجتمع المدني [1]

2- الشفافية: تشير الشفافية إلى التدفق الحر للمعلومات حيث تتيح للمعنيين بمصالح ما أن يطلعوا مباشرة على العمليات والمؤسسات والمعلومات المرتبطة بهذه المصالح وتوفر لهم الشفافية معلومات كافية تساعدهم على فهمها ومراقبتها فهذاى يتطلب من الحكومة توفير البيانات المتعلقة بالسياسات القومية وميزان المدفوعات والعمالة كما أن عملية صنع القرار تتوقف على طبيعة المعلومات التي يزود بها صناع القرار السياسي .ومن هنا فإن الحكومة هي مصدر رئيسي للمعلومات وستخدم رئيسي لها في آن واحد.ومن ثمة فإن الشفافية عنصر رئيسي من عناصر المساءلة البيروقراطية لذلك فهي تقي من وقوع الأجهزة الحكومية في الأخطاء وكذا تقضي على الفساد الحكومي[2].

ويشير الوضع في المنطقة العربية إلى ضرورة القيام بالكثير فيما يتعلق بشفافية الحكومة ويعد غياب هذه الاخيرة في الدول العربية عاملا أساسيا للمشاكل التي تتمثل في الفساد الإداري ولهذا يجب على الحكومات العربية العمل على ترسيخ الشفافية خاصة في ظل حرية الصحافة التي تساعد كثيرا في عملية الشفافية.

[1]- المرجع نفسه.

[2]- برنامج إدارة الحكم في الدول العربية،مريجع سابق

المطلب الثالث: إصلاح السلطة القضائية.

يضمن القضاء توفير الرقابة علىالسلطات الأخرى في الدولة من خلال محاسبة المؤسسات والمسؤولين عن أفعالهم وتصرفاتهم .كما تلعب المؤسسات القضائية أيضا دورا هاما في ضمان حكم القانون من خلال تفسير دستورية القوانين التشريعية والملراسيم التنفيذية ومن خلال ضمان الإلتزام بقوانين البلاد وعدم تجاوزها كما يوفر القضاء أيضا مرجعا لفض النزاعات بين المواطنين إلا أن واقع القضاء في الدول العربية يشكل عائقا كبيرا أمام إرساء دعائم الحكم الراشد فيها ولهذا فإنه من أولويات عملية الإصلاح السياسي إجراء إصلاح في النظام القضائي حتى يتماشى مع دعائم الحكم الراشد.

أولا– **واقع النظام القضائي في الوطن العربي:**

إن السلطة القضائية في الأنظمة السياسية العربية دستوريا مستقلة إلا أن هذه الأخيرة حافظت على حضور السلطة التنفيذية داخل السلطة القضائية من خلال الصلاحيات الممنوحة للرؤساء أو الملو ك في تعيين أعضاء السلطة القضائية وعزلهم بالإضافة إلى التباعد بين ما تنص عليه النصوص القضائية والواقع نظرا للإنتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان .كما أن وجود المخصصات المالية للقضاء في يد السلطة التنفيذية يحد من أستقلالية السلطة التنفيذية ناهيك عن عدم كفاءة إدارة العدالة وعدم تمكنها من حماية وضمان حقوق الإنسان .

ثانيا– **آليات إصلاح السلطة القضائية:** ويتم إصلاحها من خلال:

– تعزيز دور ها وصيانة إستقلالها من الناحيتين المالية والإدارية والفنية وذلك باستقلالها عن السلطة التنفيذية

– تعزيز دور القضاء في الرقابة على دستورية القوانين واللوائح ومختلف تصرفات المؤسسات والأجهزة الحكومية .وفي إطار إصلاح السلطة القضائية يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعما للدول العربية لإصلاح القضاء من خلال وضع أنظمة العدالة والقوانين وأنشاء هيئات

للمظالم ومراقبة حقوق الإنسان وتنظيم وإدارة أنظمة المحاكم وتدريب القضاة وتوفير المساعدات المتخصصة في الدراسة القانونية.

كما قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2002 باطلاق مبادرة لتحديث وتطوير عمل النيابات العامة في الدول العربية في :12 -13 مارس 2000 وترجمت إلى مشروع تنموي واضح في :17-18-2005 وتناول المشروع أربعة دول وهي :مصر -الأردن-اليمن-المغرب .وتسعى مجموعة الثمانية:08 في إطار مبادرات الإصلاح القضائي إلى التركيز على مستوى الناس العاديين من خلال إنشاء وتمويل مراكز للأفراد تمكنهم من الحصول على مشورة قانونية بشأن القانون المدني أوالجنائي.

- **إصلاح التشريعات والقوانين:** يتطلب الإصلاح القضائي في الكثير من الحالات إصلاحات دستورية وإصلاحات تشريعية.

- سيادة القانون من خلال مشاركة سياسية فعالة وزيادة النزاهة والشفافية والمساءلة وسرعة التقاضي.

- ضمان حق اللجوء إلى القضاء: حق التقاضي وتحديث المحاكم بالاستعانة بالتكنولوجيا [1].

- المبحث الثاني: في ضرورة تفعيل دور المجتمع المدني والقطاع الخاص والاهتمام بمسألة حقوق الانسان .

المطلب الأول: في متطلبات تفعيل دور المجتمع المدني والقطاع الخاص

يعتبر تفعيل المجتمع المدني كقوة دافعة للإصلاح السياسي في الوطن العربي أحد أهم محاور تحقيق الحكم الراشد لأنه يعد من أهم الشروط المؤسسية التي تمكن المجتمع من التطور الذاتي من خلال مشاركة هذه التنظيمات في الحياة العامة كما أنها تعنى بحماية حقوق الإنسان وتعزيز مشاركة المواطنين في التنمية وتضطلع بمهام ومسؤوليات إجتماعية وثقافية.

[1]- عبد الفتاح الحاروني،واقع ومستقبل الإصلاح السياسي في العالم العربي،حصاد الفكر(القاهرة،مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية) ع.146 21-04-2004،ص.60.

وتتطلب عملية تفعيل دور المجتمع المدني في الوطن العربي مجموعة من الأليات لدفع عملية الإصلاح السياسي لأن هذه الأخيرة تعتبر مسؤولية مشتركة تتحملها الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص.ويشير مفهوم المجتمع المدني إلى مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تسعى لتحقيق مصالح أفرادها كالجمعيات والحركات الإجتماعية والتنظيمات غير الحكومية وتقوم هذه التنظيمات على أساس التراضي والإحترام والإدارة السليمة للتنوع والإختلاف ويرتكز على قيم الديمقراطية.ويمتلك القدرة على الضغط بوسائل سلمية لدفع عملية الإصلاح السياسي وهو يقوم بدور الوسيط بين المواطن والدولة.

1- آليات تفعيل دور المجتمع المدني :

- المجتمع المدني كما يسميه :جون كين بالرأس المال الإجتماعي بمعنى وجود منظور قيمي متوافق وعاكس لوعي إجتماعي قائم على مفاهيم المواطنة والخدمة العامة .

- الإستقلال الإداري والتنظيمي والمالي: ويشير إلى مدى إستقلالية مؤسسات المجتمع المدني في إدارة شؤونها الداخلية بعيدا عن تدخل الدولة.كما يجب أن يكون مستقلا عن الأجهزة الإدارية للدولة عن الأحزاب السياسية .

- عدم أدلجة المجال الحركي للمجتمع المدني أي جعله قادر على أداء وظائف مستقلة دون تبعيته لحزب ما أو دعم من طرف النظام السياسي .

- إستقلال المالي لمؤسسات المجتمع المدني كشرط أساسي لفرض مبدأ التعددية وشرط أساسي لتحديد معالم مجتمع مدني مستقل قادر على التأثير الفعلي في أولويات النظام السياسي بما يتماشى وطبيعة إحتياجات المجتمع بإعتباره آلية لنقل المشاغل الإجتماعية وتحويلها إلى إقتراحات عملية مع دعمها مما يؤثر على عملية صناعة القرار ورسم السياسات العامة[1].

2- الأطر الأساسية لتفعيل دور المجتمع المدني:

[1]- الأستاذ برقوق، مرجع سابق

1-الإطار القانوني: من خلال الإصلاح الدستوري والتشريعي بهدف توفير الضمانات اللازمة لحركية ونشاط مؤسسات المجتمع المدني عن طريق إطلاق حرية تشكيل هذه المؤسسات وإصلاح القوانين المقيدة لحرية تكوينها ولمجال نشاطها .

2- **الإطار السياسي:** ويتم هذا من خلال الإقرار بالتعددية السياسية وحياد الدولة إزاء قوى المجتمع المدني مما يؤكد وجود مجال عام للأنشطة التطوعية والإرتفاع بمستوى المساءلة والشفافية عبرمؤسسات المجتمع المدني لأن هيمنة الدولة على المجتمع المدني وتغييبه تؤدي إلى غياب آلية المراقبة والمحاسبة من طرف مؤسسات المجتمع المدني .لذلك فإن الحكم الراشد هو الذي يضمن حكما ديمقراطيا فعالا يستند إلى المشاركة والمحاسبة والشفافية.

3- **الإطار الإقتصادي:** ويقصد به تحقيق درجة من النمو الإقتصادي والإجتماعي من خلال إعطاء الدور الأكبر للقطاع الخاص ولهذا فإن اتساع دور القطاع الخاص يؤدي إلى تقدم بنى المجتمع المدني في إطار سياسة الحكم الراشد[1].

3- **العوائق التي تقف أمام فعالية دور المجتمع المدني:**

- الإزدواجية داخل المجتمعات العربية وتتمثل في وجود مكونات ورموز المجتمع التقليدي إلى جانب رموز ومكونات المجتمع الحديث وزيادة سيطرة الأولى على الثانية في العديد من الأقطار العربية.

- سيطرة الدولة عاى الإقتصاد خاصة الإقتصاديات الريعية وهذا ما يعيق بناء المجتمع المدني الذي يستوجب دور فعال للقطاع الخاص.

- تباين الدول العربية من حيث السماح بوجود ونشاط مؤسسات المجتمع المدني

بالنسبة للقطاع الخاص يستطيع القطاع الخاص أن يلعب دورا كبيرا كشريك في الادارة وهذا يتناسب مع المسؤولية الإجتماعية التي تقع على كاهله فهو يستطيع أن يسهم مع منظمات المجتمع المدني في دعم نشاطه كما أنه يستطيع توفير الخبرة والمال والمعرفة اللازمة

[1]- عبد الله،مرجع سابق، ص.296

في عمليات تنموية بالشراكة مع المجتمع المحلي أو أجهزة الدولة الرسمية أو منظمات المجتمع المدني كمثال على ذلك الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في تأمين القروض للإسكان ولتأمين التدريب والتعليم كما أنه من الضروري أن يكون هناك إطار للتفاعل والحوار بين القطاع الخاص ومؤسسات الدولة فيما يخص التنمية من أجل انجاح السياسات العامة[1].

ويستطيع القطاع الخاص أن يؤمن الشفافية في الكثير من القطاعات لقدرته على نشر المعلومات والقيام بالاحصائيات الدورية وتسهيل الحصول على المعلومات ناهيك عن العلاقة الضرورية بين القطاع الخاص ومراكز البحوث لربط مخرجات التعليم بالحاجات الحقيقية لسوق العمل وتأمين الوضائف ومكافحة البطالة ...إلخ.ويتضمن مفهوم الحكم الصالح دورا يجب أن يلعبه القطاع الخاص وتتراوح مهامه بين تعزيز قيم العمل الجاد والمنتج وتوفير المعلومات والاحصائيات وتعزيز المساءلة والمحاسبة.كما أن التنمية المستدامة تعتمد في جانب منها على خلق الوضائف التي توفر ما يكفي من الدخل لتحسين مستويات المعيشة.وبما أن القطاع الخاص هو المصدر الأساسي لفرص العمالة المنتجة ولهذا يجب في الكثير من الدول النامية تشجيع ودعم المشاريع الخاصة كي تصبح قادرة على المنافسة في السوق الدولية[2] .

- المطلب الثاني: ضرورة الاهتمام بحقوق ٱلإنسان:

يقصد بحقوق الانسان مجموعة الحقوق التي تضمنتها المواثيق الدولية والمكفولة للإنسان لكونه إنسانا بصرف النظر عن جنسه أو دينه أو لونهأو عقيدته .ولقد شكل الاعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة:1948 الأرضية لحقوق الانسان وتكرست هذه الحقوق في مؤتمر فيينا في جوان 1993 الذي جاء بمنظور جديد لحقوق الإنسان يتمحور حول عالمية حقوق

[1] – مصطفى كامل السيد،"مؤسسات المجتمع المدني على المستوى القومي،" في سعيد بن سعيد العلوي وآخرون ،المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ط.2،2001) ،ص.648

[2] – إبتسام الكتبي،التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي،المستقبل العربي، ع. 257،2000،ص.25.

الانسان أي الإنتقال من الطرح العالمي لحقوق الانسان إلى الطرح العولمي والذي يهدف إلى إقامة عالم مفتوح ،نمطي ومنمذج.

ومن أهم القضايا المطروحة في مجال حقوق الانسان في الوطن العربي هي أن مرجعية بعض من الدول العربية وليس الكل فيما يتعلق بحقوق الانسان هي الشريعة الاسلاميةوهذا ما يخالف نظرية القانون الطبيعي التي تنطلق منها الاعلانات الدولية[1].هذا ما يجعل الكثير من الدول العربية تتحفظ من المصادقة على الإتفاقيات الدولية لحقوق الانسان وفي إطار الطرح الجديد المتمثل في عالمية حقوق الانسان الذي يهدف إلى بناء تصور كوني ترتفع الضغوط على الدول العربية بهدف إحداث مجموعة من الإصلاحات في هذا المجال بهدف تفعيل التمتع بحقوق الانسان تماشيا مع ما تنص عليه الاتفاقيات الدولية.

أما فيما يخص درجة تمتع المواطنين في الوطن العربي بالحريات السياسية والمدنية فإنه يمكن رصد الكثير من الملاحظات:

1- واقع الحريات المدنية والحقوق السياسية في الوطن العربي:

- يوجد في الوطن العربي فجوة كبيرة بين مختلف المستويات التشريعية والالتزامات الدولية لحقوق الانسان من ناحية وبين هذه المستويات وواقع الممارسة الفعلية من ناحية أخرى
- ضعف أو غياب البنى المؤسسية التي تحمي الحقوق والحريات .
- إن مستوى تمتع المواطنين بالحريات والحقوق المدنية والسياسية مثل الحق في الانتخاب والمشاركة السياسية والتمثيل والمساءلة فيظل متدنيا غير أن تقرير التنمية الانسانية لعام 2002 أعرب عن تطورات ايجابية في مجال الحريات وإقامة الحكم الصالح في البحرين والمغرب في حين أن تقرير عام 2003 يقر بأنه بينما كان الإتجاه العام على صعيد العالم في التسعينات صاعدا بوجه عام كان الإتجاه في الدول العربية هابطا مع تدهور واضح في مطلع التسعينات

1- برهان غليون،تامر كامل محمد وآخرون،حقوق الانسان :الرؤى العالمية والإسلامية والعربية(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ابريل 2005)،ص.22

واحتفظت الدول العربية في المتوسط بأدنى مستوى من التمتع بالحريات من بين مناطق العالم وحسب هذا التقرير صنفت خمس دول عربية حسب مؤشرات الحرية من بين أقل عشرة دول عند أدنى مستويات التمتع بالحرية في العالم العربي في العام: 2000-2001[1]

- إن المشرع العربي في تنظيمه لحرية الرأي والتعبير بما في ذلك التنظيم القانوني للصحافة ووسائل الاعلام يغلب عليه إعتبارات الأمن والمصلحة العامة على قيم الحرية والتعددية واحترام الانسان لهذا نجد أن الكثير من الدول العربية تعمل بقوانين الطوارئ ولهذا اعتبرتقرير مراسلون بلا حدود للعام 2004 أن الصحافة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كانت الأقل تمتعا بالحرية في العالم [2].و حسب تقرير التنمية الانسانية لعام :2002 هناك انخفاض ملموس في معدل حضور الناخبين في الإنتخابات على المستويين المحلي والوطني والعزوف عن المشاركة السياسية وهذا ما يظهر بشكل واضح في انخفاض معدلات المشاركة السياسية الانتخابية عن النصف في البلدان التي تتيح اجراء انتخابات تشريعية تنافسية في لبنان ،الأردن،مصر وانخفضت معدلات التصويت في الانتخابات الأخيرة في اليمن والمغرب[3]. كما أن حرية مؤسسات المجتمع المدني وممارسة نشاطاتها في الدول العربية يخضع لقيود الرقابة باستثناء عد قليل من التشريعات العربية.

2- آليات تفعيل التمتع بحقوق الإنسان:

1- **إصلاح المنظومة الحقوقية** عن طريق إعادة بناء أو هندسة الدساتير العربية بما بمايتوافق مع مبدأ عالمية حقوق الانسان وما تنص عليه المواثيق والاتفاقيات الدولية من خلال التخلي عن إعتماد الشريعة الاسلامية أو علمنة حقوق الانسان ونمذجتها

---

[1]- تقرير التنمية الانسانية:2003،ص.47

[2]- تقرير التنمية الانسانية:2004،ص.39

2- زهير عبد الكريم الكايد،الحكمانية: قضايا وتطبيقات (القاهرة:المنظمة العربية للتنمية الادارية،2003)،ص ص.216-217

2- **إقرار الدساتير العربية بمبدأ الحقوق الجانسة** أي حق الانسان في تغيير دينه(حرية المعتقد)من خلال إلغاء حدالردة المشرع في أحكام الشريعة ناهيك عن إلغاء الحدود الأخرى التي تنص عليها الشريعة الإسلامية بإعتبارها منتهكة لحقوق الانسان مثل حد السرقة والزنى...إلخ وتكريس الحريات الخاصة مثل حق المرأة في تغيير جنسها وكل هذا يؤدي إلى تغيير قيم المجتمع وتشويه الأسرة وبالتالي تهديد الخصوصية للدول العربية.

3- **تمكين المرأة أو النوع الإجتماعي (الجندر)** : تعاني النساء بشكل عام من عدم المساواة بينهن وبين الرجال في جميع المجالات لذلك فمن المسائل الواجب التركيز عليها في قضية المرأة هي تمكينها من حقوقها السياسية :المشاركة السياسية وكذلك ضرورة المساواة بينها وبين الرجل في الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية وإدماجها في عملية التنمية وتطوير قوانين الأحوال الشخصية التي يمكنها أن تحمي المرأة من جميع أشكال العنف والحرمان[1].

4- **تمكين الجماعات الفرعية:** مثل تمكين جماعات البيدون من حقوقهم في المواطنة في الكويت ونفس المعانات يعانيها أصحاب البطاقات في المناطق الحدودية في السعودية والأحذام في اليمن والحراطين في موريتانيا وما تعانيه الجماعات الفرعية في السودان[2].

ولهذا وفي إطار الإصلاح لا بد من إقرار مبدأ المساواة التامة في المواطنة لهذه الفئات وعدم استبعادهم من التمثيل النيابي كتخصيص حصص لأفراد الجماعات الفرعية والنساء في المناصب الحكومية والمجالس النيابية مع إقرار مبدأ التنافس داخل الحصص[3].

5- الاعتراف بحقوق الأقليات وتمكينها منها والمحافظة على خصوصياتها خاصة وأن الوطن العربي يحتوي على مجموعة من الأقليات سواء الجماعات الأقلية اللغوية غير العربية التي

[1] - برنامج الأم المتحدة الانمائي،تقرير التنمية الانسانية العربية:2004،ص10

[2]- المكان نفسه.

[3]- المرجع نفسه،ص.20

تتركز في :المغرب،السودان،مصر،لبنان...إلخ أو الجماعات الدينية غير الإسلاميةأو الجماعات الإسلامية المذهبية[1]

6- **حق الجنسية**:تعتبر الجنسية هي كل ما يخول الإنسان المركز القانوني الذي يمنحه الحقوق والواجبات ويكسبه حقوق المواطنة.غير أنه في بعض الدول العربية لم تتناول دساتيرها قضية الجنسية تماما في حين أن البعض الآخر يقر بالجنسية وفق مجموعة من الشروط التي تقيد من حرية المواطن في إكتساب أو تغيير جنسيته ولهذا تسعى عملية الإصلاح في منظومة حقوق الانسان إلى تمييع الجنسية وهذا ما يؤدي إلى تفتت مستوى التجانس بين أفراد المجتمع والوصول إلى مجتمع مفكك قائم على التعددية العقائدية والثقافية (مجتمع كوسموبوليتاني).

7- **الإعتراف بالتعدد** والإختلاف والتأسيس له.

8- **توفير الإطار المؤسسي لحماية حقوق الانسان**:من خلال بناء مؤسسات الجودة السياسية التي تعني وجود فعالية في تمكين الانسان من حقوقه السياسية ونظام سياسي يتمتع بالشرعية وإن هذا الإطار المؤسسي هو الأساس في البناء القانوني للدولة مما يجعل منطق القانون قائم على الانسان وليس الدولة (دولة الحق والقانون) شرط أن تتسم هذه المؤسسات بالتخصص الوظيفي والتمايز البنيوي وأن تخضع للمساءلة والرقابة الفعالة بالاضافة إلى وجود تشريع وتمثيل فعال وقضاء مستقل وسيادة للقانون .

9- وجود المجتمع المدني فعال ونشيط ومؤسس وضمان استقلاليتها من خلال إطلاق حرية تشكيل مؤسسات المجتمع المدني وذلك بتعديل القوانين المقيدة لحرية تكوين الجمعيات والنقابات والإتحادات التطوعية بمختلف أشكالها لأن تعديل الأطر القانونية المنظمة للمجتمع المدني تقع في مقدمة القضايا المرتبطة بالتحول الديمقراطي وتفعيل سبل المشاركة السياسية والتخلص من

4- سعد الدين إبراهيم،غسان سلامة وآخرون،االمجتمع والدولة في الوطن العربي(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،ط.2،1996)،ص ص.241-244

الإحساس بالإغتراب والتهميش الذي وصل إليه المواطن العربي وضمان الإسهام الفعال للمجتمع المدني من خلال المشاركة والمساءلة والمحاسبة لصناع القرار السياسي .

10- إطلاق الحريات للرأي والتعبير والتنظيم والقضاء على جميع أشكال الإقصاء خارج المواطنة والتمييز ضد الجماعات الفرعية وإلغاء جميع أشكال القوانين الاستثنائية وقوانين الطوارئ وتحديد مهام الأجهزة الأمنية.

11- وجود القطاع الخاص ذا كفاءة وابتكار وتنظيم محكم.

12- تصديق جميع الدول التي لم تصدق من قبل على منظومة المواثيق الدولية والعربية التالية :

-الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية .

-العهد الدولي للحقوق الإقتصادية والإجتماعية والثقافية .

-المواثيق الدولية لحقوق المرأة بما يؤسس لإلغاء كافة أشكال التمييز ضدها .

-الميثاق الدولي للطفل بما يضمن حياة أفضل للطفل العربي .

المطلب الثالث:تقييم مبادرات الإصلاح السياسي في الوطن العربي.

لقد كانت تقارير التنمية الإنسانية الصادرة عن المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأم المتحدة الإنمائي دافعا كبيرا للدول العربية لطرح قضية الإصلاح السياسي .لذلك صدر أول تقرير للتنمية الإنسانية للدول العربية في جويلية 2002 والذي أقر أنه على الرغم من الإنجازات التي حققتها البلدان العربية في مجال التنمية البشرية خلال العقود الثلاثة الأخيرة يبقى الوطن العربي يعاني من ثلاثة نواقص محددة وهي: الحرية، تمكين المرأة،المعرفة.ولقد قدم هذا التقرير توجيهات وارشادات للدول العربية من أجل تحقيق التنمية الإنسانية وفي مقدمتها تعزيز الحكم الراشد والذي يتضمن حسب ما أورده التقرير ما يلي: إصلاح مؤسسات الدولة و إعلاء صوت المواطنين.

إن إصلاح مؤسسات الدولة يتطلب:

- إصلاح مؤسسة التمثيل والتشريع من خلال التمثيل الشامل للمواطنين وإقامة إنتخابات حرة ودورية منتظمة.

- إعادة هيكلة الإدارة العامة: من خلال تحقيق الشفافية وفعالية القطاع العام.

- تشجيع القطاع الخاص على الإستثمار والنمو.

- التطوير القانوني من أجل سيادة القانون وتحقيق عدالة التمثيل النيابي وكفاءة المؤسسات .

- تحرير قدرات الطاقات البشرية من خلال تعزيز الحكم المحلي : اللامركزية وتنمية العمل الأهلي لتحقيق تفعيل حركية المجتمع المدني.وقد أكد التقرير على ضرورة ربط الحكم الديمقراطي بضرورة تحقيق التنمية أو النمو الإقتصادي .كما أشار التقرير إلى أن الصراع العربي الإسرائيلي عامل مساهم في نقص الديمقراطية في الوطن العربي .ولقد دعى التقرير إلى إصلاح جذري لمؤسسات وهياكل السلطة بهدف تأسيس دعائم الحكم الراشد شرط أن يكون هذا الإصلاح نابع من البيئة الداخلية للنظم العربية مراعيا لخصوصياتها [1].ولقد جاءت أغلب تقارير التنمية الإنسانية التي صدرت عقب هذا التقرير تركز على ضرورة الإصلاح السياسي في الوطن العربي خاصة تقرير التنمية الإنسانية لعام 2004 الذي إلى شروط إقامة الحكم الراشد والذي يتطلب إصلاحا متكاملا لنسق الحكم في النطاقات التالية:

***الإصلاح الداخلي** وهو يشترط إصلاح المؤسسات السياسية للدولة وتفعيل حركية المجتمع المدني والقطاع الخاص وتعزيز مبادىء الإدارة الرشيدة من خلال الإصلاح الإداري بالإضافة إلى **الإصلاح القانوني والإقتصادي** وكل ما يقتضيه الحكم الراشد.

[1]- برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية الإنسانية لعام 2002: التنمية الإنسانية في هذه المنطقة لا ترقى لمستوى غناها.

* أما **الإصلاح على المستوى الإقليمي** ويعني الإنتقال من نسق الحكم الإقليمي القاصر والضعيف حاليا إلى تنويع من ترتيبات الحكم الإقليمي المتجهة نحو التكامل[1].

ويمكن الإشارة هنا الى أهم مبادرات الاصلاح السياسي المطروحة من قبل الأطراف العربية حيث أستهلت مبادرات الاصلاح السياسي في الوطن العربي بمبادرة ولي العهد السعودي والتي تمثلت في ميثاق اصلاح الوضع العربي ولقد عرضت في الإجتماع التالي لمؤتمر القمة العربية ثم تصاعدت وتائر المنادات بإصلاح الجامعة العربية فقدمت مجموعة من المشاريع منها: مشروع تطوير العمل العربي المشترك المقدم من طرف حكومة اليمن ،مشروع تطوير الجامعة العربية وتفعيل العمل العربي المشترك والمبادرة الثلاثية : المصرية–السعودية– السورية المشتركة لإصلاح الجامعة العربية والمقدمةبتاريخ: 25 فبراير 2004 ،مبادرة الجامعة التي أعدتها الأمانة العامة والتي استخلصت من المبادرات التي قدمتها كل من : ليبيا ،السعودية،قطر ،السودان،الأردن،اليمن،مصر .والمبادرة الخليجية التي أعلنها الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي[2]. ومن القمم نذكر:

أ– **قمة تونس للإصلاح:** انعقدت القمة في تونس ما بين:22–23 مايو 2004 ولقد تمخض عنها ما يطلق عليه:إعلان تونس والذي تضمن التوجهات العامة والمواقف العربية بشأن قضايا الإصلاح والملفات الإقليمية والدولية الساخنة بالإضافة إلى وثيقة العهد والبيان بشأن مسيرة التطوير والتحديث والإصلاح في الدول العربية إضافة إلى البيان الختامي للقمة.

ولقد ركزت هذه القمة على موضوع الإصلاحات السياسية في الدول العربية غير أن هذه الأخيرة لم تتفق حول الصيغة التي يمكن للعرب أن يقدموا بها وثيقة الإصلاح السياسي لقمة

[1]– برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية لعام 2004

[2]– النظام العربي ...الإصلاح المؤجل، التقرير الإستراتيجي العربي: 2004.

دول الثماني في يوليو 2004 وعلى هذا الأساس تم تأجيل بحث مبادرات الإصلاح إلى قمة الجزائر في عام 2005.

ب- **قمة الجزائر** : انعقدت في 22-23 مارس 2005 بالجزائر وإن من أهم ما ساهمت به هذه القمة خاصةو ما يتعلق بموضوع الإصلاح السياسي في الوطن العربي هو إقراربعض التعديلات حول مشروع إصلاح الجامعة العربية الذي تقدمت به الجزائر ولم يتعرض هذا المشروع للإصلاح السياسي الداخلي للدول العربية قبل التعرض لإصلاح الجامعة العربية واقتصرت مبادرات الإصلاح على الجانب الشكلي فقط .وفي الحقيقة وعلى الرغم من كثرة المشاريع المطروحة للإصلاح السياسي من طرف الدول العربية إلا أن العائق الكبيرأمام التطبيق الفعلي لهذه المشاريع يكمن إلى حد ما في عدم رغبة النخب السياسية الحاكمة في الإصلاح السياسي زيادة إلى الرتباط أغلب الدول العربية بمصالح خارجية هذا ما يقف عائقا أمام إصلاح الجامعة العربية خاصة والتفاهم حول مشروع عربي للإصلاح عامة.غير أن الجانب الإجابي في كل هذه المبادرات تركيزها على ضرورة تفعيل مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي وكذلك ضرورة تمكين القطاع الخاص[1].

ج- وثيقة الإسكندرية للإصلاح السياسي:مارس 2004 أعلن عن هذه الوثيقة أثناء محاولات بلورة مشاريع ومبادرات عربية للإصلاح السياسي في الوطن العربي على إثر انعقاد مؤتمر قضايا الإصلاح العربي: الرؤى والتنفيذ المنعقد في مكتبة الإسكندرية في الفترة:12-14 مارس 2004 ولقد قدمت وثيقة الإسكندرية مجموعة من الرؤى المحددة لإصلاح المجال السياسي في إطار من الشراكة بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني وتتمثل هذه الرؤى أو خطوات الإصلاح فيما يلي:

[1]- المرجع نفسه.

- **الإصلاح السياسي:** ويتضمن: الإصلاح الدستوري والتشريعي، إصلاح المؤسسات وافلهياكل،إطلاق حرية تشكيل الأحزاب السياسية في إطار الدستور والقانون،تصديق جميع الدول على منظومة المواثيق الدولية والعربية لحقوق الإنسان،حرية الصحافة ووسائل الإعلام،إطلاق حرية تشكيل مؤسسات المجتمع المدني،تشجيع قياسات الرأي العام وتحريرها من العوائق بوصفها إحدى وسائل الديمقراطية.

- **الإصلاح الإقتصادي**:والذي يشمل كافة التشريعات والسياسات والإجراءات التي تساهم في تحرير الإقتصاد الوطني والتسيير الكفء وفقا لآليات السوق بهدف تحقيق التنمية الإقتصادية وتسهيل تكامل واندماج الإقتصاديات العربية مع الإقتصاديات الإقليمية والإقتصاد العالمي وهذا ما يتطلب إعادة النظر في دور الدولة والعلاقة بينها وبين دور السوق وهذا يعني تفعيل دور القطاع الخاص والإهتمام بالبعد الإجتماعي للتنمية.

- **الإصلاح الإجتماعي:** وركز هذا الجانب على ضرورة توجيه المجتمعات العربية نحو اكتساب المعرفة والذي يتطلب ضرورة صياغة عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمواطن من شأنه أن يحدد حقوق الدولة والتزاماتها إزاء المواطن كما يحدد حقوق المواطن وكيفية ضمان التمتع بها.

- **الإصلاح الثقافي**:والذي ركز على مجموعة من الأولويات الثقافية التي لا يمكن إغفالها في ظل التحديات الثقافية القومية والقطرية.

- آليات المتابعة مع المجتمع المدني: لقد ركز بيان الغسكندرية بشكل كبيرعلى دور المجتمع المدني في عملية الإصلاح في الوطن العربي باعتباره آلية من آليات التنفيذ التي تتيح متابعة ما تم التوصل إليه من مقترحات وتوصيات.

وفي الأخير أكدت الوثيقة على أن المقترحات والرؤى المقدمة يقع عبء أو مسؤولية تنفيذها على عاتق كل من الحكومات والمجتمع المدني[1] .

ومن المبادرات الخارجية للإصلاح السياسي في الوطن العربي نذكر:

[1]- وثيقة الاسكندرية للإصلاح السياسي،مارس 2004،مرجع سابق.

أ- المبادرات الأوروبية للإصلاح السياسي :

تشكل الدول العربية الواقعة جنوب المتوسط أهمية كبيرة بالنسبة للإتحاد الأوروبي نظرا للمقع الاستراتيجي الذي تحتله هذه المنطقة لأوروبا سواء من الناحية الأمنية أو الإقتصادية أو ما يتعلق بأهميتها والمراهنة عليها من الجانب الأوروبي في ظل موازين القوى الدولية المعاصرة . وعلى هذا الأساس كان الجانب الأوروبي هو السباق للدعوة للإصلاح السياسي في الدول العربية منذ معاهدة الشراكة الأورومتوسيطية:معاهدة برشلونة سنة 1995م إلا أن المطلب الإصلاحي في هذه الحقبة لم يكن مطروحا وضروريا ولم يكتسي أهمية كما هو عليه بعد أحداث الحادي عشرة من أيلول/سبتمبر في الإستراتيجية الأمريكية .

ناهيك على أن الإستراتيجية الأوروبية للإصلاح السياسي في الوطن العربي في أو سنوات 1995م تختلف عما هي علية اليوم ويرجع هذا إلى مجموعة من العوامل والظروف سواء على صعيد التفاعلات الداخلية في الإتحاد الأوروبي وطبيعة العلاقات البينية الأوروبية ما تعلق بظروف ومستجدات إقليمية ودولية خاصة بعد أحداث الحادي عشرة من أيلول 2001م وتأثيرها على الإستراتيجية الأوروبية والأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، ولهذا يتطلب منا أثناء دراستنا للمبادرات الأوروبية للإصلاح السياسي في الوطن العربي التعرض لأهم المراحل التي مرت بها هذه المبادرات وأهم متغيراتها من جهة والتعرض لأهم التفاعلات الداخلية الأوروبية والعلاقات الأوروبية الأمريكية ومدى تأثيرها على المطلب الأوروبي للإصلاح السياسي في الوطن العربي من جهة ثانية[1] .

أولا : لقد حدثت نقلة نوعية في الخطاب السياسي الأوروبي اتجاه المنطقة العربية وتمثلت في العودة لاستخدام مصطلح العالم العربي والذي غاب عن القاموس الأوروبي بشكل خاص منذ انطلاق عملية برشلونة سنة1995م.وجاء استخدام هذا المفهوم مصحوبا بمطالب أوروبية

[1]- علي خليفة الكواري،نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية،المستقبل العربي،ع.2001،267

حازمة موجهة للدول العربية تتعلق بضرورة الإقدام على إصلاحات سياسية واجتماعية وإقتصادية داخل هذه المجتمعات وتزامن الخطاب السياسي الأوروبي أيضا بالحديث عن القضايا الاجتماعية الأوروبية الخاصة بالمسلمين من زاوية أهمية إقرار سياسات تسهل عملية إدماج المهاجرين في المجتمعات الأوروبية ووضع سياسات جديدة للهجرة واللجوء في الدول الأوروبية علاوة على إقامة حوار بناء بين مختلف الديانات كوسيلة للحفاظ على التماسك الاجتماعي داخل المجتمعات الأوروبية .وشهد عام 2003م نشاطا أوروبيا مكثفا اتجاه منطقة الشرق الأوسط من خلال طرح مبادرتين للتعامل مع المنطقة وهما :**سياسة الجوار الجديد واستراتيجية تعزيز الشراكة مع العالم العربي** [1].

وإن اللافت في هذا الإطار هو **وجود مشروطية** صريحة للتعامل العربي مع هاتين المبادرتين من خلال مطالبة الدول العربية بضرورة اجراء إصلاحات سياسية واجتماعية وإقتصادية جذرية للتعامل مع الأطروحات الأوروبية واعتماد المعايير الأوروبية في هذا الصدد مثل القضايا الخاصة بحقوق الإنسان والتي تستمد مرجعيتها من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومقررات مجلس أوروبا دون الإشارة للمرجعيات الثقافية العربية في هذا الصدد .كما أن المبادرتين اكتفتا بالحديث عن العالم العربي ومشكلاته دون التطرق لإسرائيل مع الإقتصار فقط على الإشارة إلى ضرورة تسوية الصراع العربي الإسرائيلي.

وفي ظل هذه المشروطية المتزايدة مقارنة بمبادرات طرحت من قبل مثل اتفاقية برشلونة 1995م يضاف إليها ضرورة التنفيذ الكامل لاتفاقيات الشراكة بين الإتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط من أجل الإنظمام والإستفادة من الإمتيازات الممنوحة من الجانب الأوروبي الواردة في مبادرة سياسة الجوار الجديد التي ستحل محل اتفاقية برشلونة على المدى المتوسط والبعيد .وهو ما يشير إلى وجود نوع من المشروطية المركبة المفروضة على الجانب العربي

[1] -Philipe C.Shmitter, "Democracy's future more liberal, pre-liberal or post-liberal" in: Journal of democracy, vol 6, N° 1,jannuary 1995.

والتي تدل على أن العلاقة تقوم على اتجاه واحد من الشمال الأوروبي إلى جنوب المتوسط في ظل غياب استراتيجية واضحة للطرف العربي للتعامل مع الإستراتيجية الأوروبية .

ب- أهم المبادرات الأوروبية المطروحة للإصلاح السياسي في الشرق الأوسط:

أولا:استراتيجية الإتحاد الأوروبي لتعزيز الشراكة مع الوطن العربي :

تأتي خطة العمل الأوروبية للعلاقات مع الوطن العربي ضمن سلسلة من المبادرات الغربية بشأن الإصلاح السياسي والإقتصادي في الوطن العربي. ومن أهم هذه المبادرات:المبادرة الأمريكية للشراكة مع الوطن العربي (مبادة الشرق الأوسط الكبير) والأفكار التي طرحها حلف الشمال الأطلسي لرفع مستوى الحوار مع دول جنوب المتوسط وما دعى إليه الرئيس الأمريكي إلى مشاركة هذا الحلف لنشر الديمقراطية في الشرق الأوسط .وتعتبر المبادرة الأوروبية لتعزيز الشراكة مع الوطن العربي نتاج عمل مشترك بين المفوضية الأوروبية و(خافيير سولانا) الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للإتحاد الأوروبي بناءا على تكليف من قمة تسالونيك الأوروبية التي انعقدت في ماي 2003م تحت الرئاسة اليونانية للإتحاد الأوروبي .وتم الإعلان عن هذه المبادرة في 4 ديسمبر 2003م [1].

أهداف هذه المبادرة: تهدف المبادرة إلى تدعيم علاقات أوروبا مع الوطن العربي من خلال التركيز على عدد من المحاور المتمثلة في الإصلاح السياسي والإجتماعي والإقتصادي لأوضاع الوطن العربي . ومن خلال دراسة ما جاء في المبادرة الأوروبية نلاحظ أن الإسراتيجية الأوروبية اتجاه الوطن العربي تستند إلى خطتين متوازنتين في التحرك ،الأول هو التأكيد على أهمية التعاون الأورو متوسطي في إطار اتفاقية برشلونة والحفاظ على المكاسب التي تحققت في إطارها والثاني هو دعوة الإتحاد الأوروبي إلى بلورة استراتيجية إقليمية للإستقرار فيما يسمى بالشرق الأوسط الكبير والذي يضم كلا من دول مجلس التعاون الخليجي الستة واليمن والعراق وايران حيث لا توجد استراتيجية للإتحاد للتعامل مع هذه الدول خاصة في

[1]- المرجع نفسه.

ظل التطورات الأخيرة ومدى الحاجة إلى إقامة استراتيجية للأمن الإقليمي في هذه المنطقة وبالتالي هناك خطين متوازنين لعلاقات الإتحاد الأوروبي مع الدول العربية وهما المسار الأورومتوسطي ومسار الشرق الأوسط الموسع

أو الكبير ويمكن اجمال الأهداف التي رصدتها هذه المبادرة فيما يلي:

– تشجيع ودعم الإصلاح السياسي والإقتصادي والإجتماعي بغرض دفع التعددية السياسية والديمقراطية وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية على أساس أن الإصلاح السياسي يجب أن يأتي من داخل الوطن العربي كما يتوجب دعم الإصلاحات التي تحققت في إطار عملية برشلونة واستكمالها من خلال سياسة الجوار الجديد .

– توظيف الحوار اليوروأطلنطي والذي يمكن أن يمثل تواصلا مع المبادرة الأمريكية بشأن الشراكة مع الشرق الأوسط الكبير وهو الأمر الذي يمكن أن يكمل الجهود الأوروبية في المنطقة .

–إنجاز عدد من الإصلاحات السياسية من خلال تشجيع الإدارة الرشيدة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان في حين تتمثل ٱصلاحات الإقتصادية من خلال تحرير التجارة الأوروبية والعربية وتحرير التجارة البينية العربية ناهيك عن الإصلاح الإجتماعي والحوار الثقافي من خلال تحسين وضع المرأة والمساواة بين الجنسين و تحديث التعليم وتشجيع الحوار الديني والثقافي .من خلال المبادرة الجديدة يمكن التعرف على الاستراتيجية الأوروبية للتعامل مع الوطن العربي على مختلف المستويات :السياسي ،الإقتصادي، الإجتماعي والثقافي فيما يلي:

1 – **الشق السياسي:** تعميق الحوار السياسي مع الدول العربية كل على حدة ومع الجامعة العربية مع التركيز على دعم سيادة القانون والحكم الرشيد وإعطاء اهتمام خاص لاحترام حقوق الإنسان وتقديم دعم لعمليات الإنتخابات .

– وضع اليات للتعاون والتنسيق من أجل تعزيز الحوار السياسي حول منع الصراعات وإدارة الأزمات ومكافحة الإرهاب وانتشار إسلحة الدمار الشامل.

– السعي لإدماج القوى والحركات السياسية في الحوار بما فيها التنظيمات التي لا تتبنى العنف وتلتزم بقواعد الديمقراطية .

– تطوير خطط عمل وطنية حول حقوق الإنسان والديمقراطية بالنسبة لدول الشراكة الأورومتوسطية مع توفير الدعم المالي وأشكال الدعم الأخرى لتنفيذها أما بالنسبة لبقية دول الشرق الأوسط الكبير (الموسع) فتوصي المبادرة على تطوير الحوار حول هذه الموضوعات مع التركيز على اجراء اصلاحات ملموسة وامكانية وضع استراتيجية أمنية إقليمية.

2 – الشق الإقتصادي:

ادخال اصلاحات إقتصادية تتيح لدول جنوب المتوسط المشاركة الكاملة في الإقتصاد العالمي وتوفير فرص عمل للأجيال القادمة .وفي هذا الصدد توصي المبادرة الأوروبية بمايلي: الإستمرار في تحرير التجارة بين دول الشراكة الأورومتوسطية خاصة في المنتجات الزراعية وتجارة الخدمات والتوصل إلى إتفاقية للتجارة الحرة مع مجلس التعاون الخليجي والتعاون مع دول المجلس للتوصل إلى عملة موحدة أو سوق مشتركة فيما بينها.

–دعم التكامل الإقليمي بين دول جنوب المتوسط.

– دعم أطر التعاون مع الإتحاد الأوروبي في إطار مبادرة أوروبا أكثر اتساعا بما في ذلك دعم ربط شبكات الطاقة والنقل والإتصالات مع تلك الموجودة في أوروبا

–تطوير سبل التعاون مع دول الشرق الأوسط الموسع.

–وضع استراتيجية طويلة الأمد لإعادة إعمار العراق اجتماعيا وسياسيا وإقتصاديا .

3–الشق الإجتماعي والثقافي:

– تنشيط الحوار بين الثقافات والأديان والحضارات باستخدام الوسائل القائمة وتأكيد التزام الإتحاد الأوروبي الكامل بحقوق المهاجرين ومكافحة أشكال العنصرية والتمييز.

– إنشاء المؤسسة الأورومتوسطية للحوار بين الثقافات والحضارات وإمكانية إجراء حوار بين الثقافات على مستوى الشرق الأوسط الموسع بالتحديد في إطار مجلس التعاون الخليجي

بالإضافة إلى دعم الحوار بين الأديان وتبادل الخبرات فيما يتعلق بحقوق الأقليات ومكافحة الإرهاب وكراهية الأجانب.

– تشجيع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على دعم الإعلام المستقل والسماح بحرية التعبير[1].

ثانيا:مبادرة سياسة الجوار الجديد:

نشرت المفوضية الأوروبية وثيقة في مارس 2003م بعنوان :أوروبا الموسعة والجوار الجديد والتي سميت بسياسة الجوار الأوروبي الجديد وهي بمثابة اطار جديد للعلاقات مع دول الشرق ودول جنوب المتوسط وتعنى هذه المبادرة بكل من دول جنوب المتوسط وروسيا البيضاء وأوكرانيا التي تعتبر المجال الحيوي لأوروبا على مدى السنوات القادمة لتشكيل الإطار الجيوبوليتيكي الأوروبي الجديد

أهداف المبادرة: تهدف المبادرة الجديدة إلى تعزيز التعاون مع دول الجوار في مختلف المجالات السياسية والأمنية والإقتصادية والإجتماعية وذلك انطلاقا من ركيزة أساسية وهي أن الجوار الجغرافي يتيح فرصة أكبر للتعاون لذلك فعلى الإتحاد الأوروبي أن يعمل على دعم علاقاته بدول الجوار على المديين المتوسط والطويل وتركيز سياساته خلال العقد القادم على هدفين اثنين:–العمل مع الشركاء لتقليص الفقر و خلق منطقة رخاء مشترك قائمة على تكامل إقتصادي عميق وعلاقات ثقافية وسياسية معززة وتكييف التعاون عبر الحدود والمسؤولية المشتركة لمنع النزاعات بين الإتحاد الأوروبي وجيرانه.

– ربط عروض الإتحاد الأوروبي لمزايا وعلاقات تفضيلية لدول الجوار بمدى التقدم الذي يحرزه الشركاء في المجالين السياسي والإقتصادي.

أما المحاور الأساسية التي تناولتها المبادرة فتتمثل في:

[1]– معتز بالله عبد الفتاح، "الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج"، المستقبل العربي، العدد 326، أفريل 2006، ص ص17–18

أ-الجانب السياسي والأمني ويتضمن مايلي:

-أهمية مناقشة العديد من الموضوعات مثل التهديدات على الأمن المتبادل سواء ما تعلق بالتأثيرات البيئية لإنتشار الأسلحة النووية أو الهجرة غير الشرعية والتهريب والجريمة المنظمة والإرهاب.

- التأكيد على أن الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان والحريات المدنية تعد الشرط المسبق للاستقرار السياسي والتنمية الإقتصادية والإجتماعية المستدامة خصوصا وأن دول الجوار الجديد ذات أنظمة غير ديمقراطية وتعرف انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان وحريات الأفراد ناهيك على أن الإصلاحات السياسية لم تتقدم كما كان متوقعا لها [1].

- تشير المبادرة إلى مدى الأثر السلبي للصراعات في منطقة المتوسط على عملية التنمية السياسية والإقتصادية والإجتماعية ولهذا يرى الإتحاد الأوروبي ضرورة انخراطه بشكل كبير في منع وإدارة الأزمات وعلى أهمية قيامه بلعب دور فعال في حل مشكلتي فلسطين والصحراء الغربية وزيادة الإنخراط في إدارة الأزمات استجابة للتحديات الإقليمية ويضطلع الإتحاد الأوروبي بعد انتهاء النزاعات إلى لعب دور كبير وهام في ترتيبات الأمن في المنطقة مما يتطلب ذلك موارد لإعادة الإعمار.

ب- الجانب الإقتصادي:

يشكل التكامل الإقليمي وإقامة منطقة حرة للتجارة هدفين أساسيين للسياسة الأوروبية تجاه المتوسط نظرا لتأثيرها الإيجابي على الاستقرار السياسي والإقتصادي الإقليمي والذي يؤدي بدوره إلى خلق سوق متوسطي موسع .

وتعتبر حرية التجارة حسب الإتحاد الأوروبي المفتاح الأساسي لتكامل السوق لذلك فإن الإتحاد الأوروبي يشدد على ضرورة مد تنفيذ اتفاقيات الشراكة مع دول جنوب المتوسط من أجل تغطية

[1]- لاري دايموند، الثورة الديمقراطية النضال من أجل الحرية والتعددية في العالم النامي، ترجمة: سمية فلو عبود، بيروت: دار الساقي، 1995،ص.123.

جميع مجالات السلع والخدمات وعلى الرغم من أن بعض اتفاقيات الشراكة مع دول الجنوب لم يتم التصديق عليها إلا أن هناك العديد من الشركاء المتوسطيين الذين تم تشجيعهم على تقريب تشريعاتهم إلى تلك المطبقة في السوق الداخلية الأوروبية .

– ضرورة زيادة الاستثمارات في منطقة المتوسط والاهتمام بمجالات التعليم والصحة والتدريب .

– توسيع السوق الداخلي وايجاد معايير مشتركة بهدف تسهيل نفاذ سلع دول الجوار والاستفادة من السوق الأوروبي الأوسع وخلق مناخ ملائم للنمو الإقتصادي

– انشاء وسائل تمويل جديدة مثل البنك الأورومتوسطي من أجل تنمية القطاع الخاص في المنطقة [1].

ج–الجانب الثقافي والإجتماعي:

أهمية قيام الإتحاد الأوروبي بالمساهمة في تنمية المجتمع المدني لدول الجوار بهدف تعزيزالحريات الأساسية مثل حرية التعبير وضرورة العمل على مكافحة الأفكار المسبقة عن دول الجوار والسائدة داخل المجتمع الأوروبي ويمكن تحقيق ذلك من خلال توسيع الأنشطة في مجالات البحوث والتاعليم وأن يكون التعاون في هذا المجال في منطقة المتوسط من خلال المؤسسة الأورومتوسطية .

– إعادة التأكيد على أن التقدم في مجال الإصلاح المؤسسي الإقتصادي والسياسي سيكون له مردود إيجابي على دول الجوار من حيث حصولها على حصة في السوق الداخلي الأوروبي.

أما فيما يخص التحركات في الإطار غير الرسمي (أي خارج إطار برشلونة والمبادرات السالفة الذكر) فقد أدركت دول الإتحاد الأوروبي أن التطورات الجديدة سواء داخل الإتحاد الأوروبي أو خارج الإطار الإقليمي تفرض عليها اللجوء إلى صيغة غير رسمية للتعاون الأورومتوسطي خارج الإطار المؤسسي الرسمي للإتحاد الأوروبي المتمثل في عملية برشلونة والعمل وفقا لقواعد التعاون المدعم الواردة في معاهدة أمستردام حتى يمكن المضي في تحقيق

[1]– ناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 313

التقدم في مجالات كالهجرة والتعاون الأمني. ولهذا نشهد تحركات نشيطة لمجموعة من الدول الأوروبية خاصة دول جنوب أوروبا المتوسطية (فرنسا،ايطاليا،اسبانيا،البرتغال) اتجاه دول جنوب المتوسط التي تنطوي في جزء كبير منها على تنافس بين القوى الأوروبية على دول المغرب العربي ولا سيما التنافس الفرنسي /الايطالي على الاستثمارات البترولية في منطقة ليبيا والصراع الاسباني /الفرنسي/الايطالي على الاستثمارات في تونس والمغرب والجزائر .ويعود هذا الإهتمام الأوروبي بالأضافة إلى الأسباب الإقتصادية إلى تزايد النشاط الأمريكي في منطقة المغرب العربي وهو على اثر زيادة (كولن باول) في ديسمبر 2003م للمغرب العربي قبل انعقاد قمة مجموعة 5+5 في ديسمبر بتونس.

وتهتم دول جنوب أوروبا بشكل كبير بغرب المتوسط في إطار مبدأ الأمن الإجتماعي الذي استندت إليه السياسات الأوروبية المتعاقبة اتجاه المنطقة منذ مطلع التسعينات من منطلق احتواء المخاطر القادمة من منطقة المغرب العربي على وجه الخصوص والمتمثلة في الإنفجار الديمغرافي وتزايد موجات الهجرة علاوة على الإرهاب والتخلف الإجتماعي والإقتصادي لذلك تهدف سياسات دول جنوب أوروبا المتوسطية إلى محاولة ايجاد أرضية مشتركة مع دول اتحاد المغرب العربي بغرض مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية وحوار الأديان والحضارات وغيرها من المشاريع المشتركة[1] .

ولم تقتصر تحركات دول جنوب أوروبا المتوسطية على تنشيط أعمال مجموعة 5+5 فقط بل امتدت لتشمل منتدى المتوسط في إطار تنويع التعامل مع منطقة المتوسط في ضوء تعثر عملية برشلونة إذ سعت دول جنوب أوروبا المتوسطية بالإضافة لمصر إلى تنشيط هذا المحفل المتوسطي غير الرسمي الذي لا يظم اسرائيل في عضويته بغرض توسيع دائرة تحرك هذه الدول في منطقة شرق المتوسط التي تواجه فيها تطبيق اتفاقية برشلونة تعثرا واضحا بسبب عدم

[1]- معتز بالله عبد الفتاح، "الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج"، المستقبل العربي، العدد 326، أفريل 2006، ص ص17-18

وجود تقدم في عملية السلام ويضم هذا المحفل في عضويته كل من مصر ،تركيا الأردن اليونان من بين دول شرق المتوسط وهو ما يتيح تنويع منطق التعامل مع منطقة المتوسط.

2-المبادرات الأمريكية للإصلاح السياسي:

أ- **مشروع الشرق الأوسط الكبير**:استخدم مصطلح الشرق الأوسط الكبير مع بداية الحرب العالمية الثانية من قبل دول الحلفاء وكان يظم كل من العراق،اليونان،قبرص،ثم توسع مدلول التسمية ليشمل كل من :باكستان،أفغانستان،ويشمل مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي قدمته واشنطن في قمة القماني عام 2004 إلى البلدان العربية إضافة إلى باكستان وأفغانستان،ايران،تركياواسرائيل.

- **الأهداف الحقيقية من وراء طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير**:قررت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الناتو مناقشة طرح مبادرة:الاصلاح السياسي والديمقراطية في العالم العربي والتي أطلق عليها اسم مشروع الشرق الأوسط الكبير خلال ثلاثة قمم عقدت في شهلر يونيو وهي قمة الدول الصناعية الثمانية في أتلانتا والاتحاد الأوروبي ببروكسل والناتو في اسطنبول .وتحدد ورقة العمل الأمريكية المقدمة عن مشروع الشرق الأوسط الكبير هدف المشروع وهو الحفاظ على مصالح أمريكا الأمنية ومصالح حلفائها وتركز على الدفع بغتجاه إعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط عبر الإصلاح السياسي والإقتصادي والإجتماعي حيث يحمل هذا المشروع محاولة تغيير أنظمة الحكم وإدارة شؤون الشرق الأوسط من منظور الإدارة الأمريكية لأنها ترمي من فكرة تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح إلى تغيير سياسي على المدى الطويل وفقا لمنظورها[1] .

وإن وثيقة المشروع لا تتضمن أي إشارة إلى موافقة دول المنطقة على المشروع الذي طرح الحديث عنه في قمة الناتو والدول الثماني قبل طرحه على المقصودين به من دول منطقة

[1]- صالح زياني، "واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، عدد 09، جانفي 2004، ص ص 70-71-

الشرق الأوسط .ويأتي هذا المشروع لتحقيق الأهداف الأمريكية لإحكام قبضتها على قارة أوراسيا عبر السيطرة على الشرق الأوسط كما أشار إليه المستشار الأمريكي السابق: بريجنسكي في كتابه: رقعة الشطرنج .وقبل طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير من طرف "جورج بوش" طرح من قبل من طرف :شيمون بيريز باسم: مشروع الشرق الأوسط الجديد .وكلا المشروعين يهدفان إلى فرض الهيمنة الأمريكية الإسرائيلية على المنطقة وكانت صحيفة الواشنطن بوست هي أول من أفصح عن هذه المبادرة الأمريكية الجديدة بتاريخ: 09-02-2004 والتي تم الإستعداد لعرضها على مؤتمرات القمة لمجموعة الثمانية ومنظمة حلف شمال الأطلسي والإتحاد الأوروبي.

غير انه هناك علاقة بين السياسة الخارجية الأمريكية وضرورة نشر الديمقراطية في الوطن العربي ولذلك يمكن تتبع مراحل اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية بنشر الديمقراطية عبر الملراحل التالية:

- **نهاية السبعينات:** حيث بدأت تربط موضوع حقوق الإنسان والديمقراطية بسياستها الخارجية من خلال: قانون المعونات الخارجية وقانون تبادل المساعدات وكذا قانون الإصلاح التجاري.
- **مرحلة الرئيس كارتر وريغان:** التركيز على نقد النظام السياسي كلية بدلا من التركيز فقط على انتهاكات حقوق الإنسان.
- **المرحلة الثالثة: 1983** أنشاء الصندوق القومي للديمقراطية لدعم التوجهات الديمقراطية في الدول الشيوعية وغير الشيوعية.
- المرحلة الرابعة:مرحلة كلينتون حيث حاولت السياسة الأمريكية أن تبرز البعد الإنساني في السلوك السياسي الخارجي الأمريكي بهدف توظيف القبول الدولي للتدخل الإنساني في المشكلات الصغرى لقبول التدخلات في القضايا الكبرى.وفي هذه الفترة ظهر ما يسمى بمفهوم: التوسع الديمقراطي الذي ترتب عنه ظهور ثلاث وثائق تحت اسم: استراتيجية الأمن القومي

للتدخل والتوسع وتهدف هذه الاستراتيجية إلى التدخل بقوة في الخارج لأجل فتح أسواق خارجية:ديمقراطية السوق[1]

ب- وثيقة مشروع الشرق الأوسط الكبير: أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في مارس 2004 عن مبادرة :مشروع الشرق الأوسط الكبير بهدف تحقيق إصلاحات شاملة في المنطقة تضمنت ثلاثة أهداف وهي :

1- تشجيع الديمقراطية والحكم الراشد

2- بناء مجتمع معرفي .

3- توسيع الفرص الإقتصادية.

بالنسبة لتحقيق الهدف الأول الذي يهدف إلى تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح أو الراشد طرحت أمريكا مشروع الاصلاح السياسي لمنطقة الشرق الأوسط وفق تصورات النظام العالمي الجديد بالدرجة الأولى لمعالجة مشكلة الحكم في دول المنطقة عن طريق إشاعة الديمقراطية والحياة البرلمانية والتعددية الحزبية متشجيع دور المجتمع المدني ومراعاة حقوق الإنسان وخاصة حقوق الأقليات في الحياة والحرية والتعبير عن الرأي والعمل على تكريس بناء مؤسسات إعلامية حرة .وتساعد هذه البيئة على دعم المشاركة في عمليات البناء والتنمية مثلما تسهم في رفع مستويات التربية والتعليم والصحة العامة وتحسين المستوى المعيشي لمواطني هذه المنطقة من أجل القضاء على بيئة نمو الجريمة المنظمة والإرهاب وظاهرة الفساد وقد تقود هذه الإصلاحات إلى ايجاد حلول فيما بعد لمشاكل الأقليات وتناحر الهويات الإثنية والطائفية أو

[1]- أحلام السعدي فرهود، "الواقع العربي: هل يستجيب لدعاوى الإصلاح؟"، الديمقراطية، العدد 13، جانفي 2004، ص ص 35-54

الدينية في المنطقة وتقضي على ظاهرة اللاستقرار السياسي الذي تعاني منه الكثير من دول المنطقة[1] .

ويتجسد الإصلاح الإقتصادي المطروح في الوثيقة فيمايلي:

– القضاء على دور الدولة في العمليات الإقتصادية كافة وإلغاء سياسة الإقتصاد الموجه والعمل على خصخصته والتحول نحو إقتصاد السوق والغاء الحواجز الجمركية أو أية قيود على حرية التجارة ورأس المال.

– ربط اقتصاديات دول المنطقة بالإقتصاد العالمي من خلال المؤسسات الدولية :صندوق النقد الدولي،البنك الدولي ،منظمة التجارة العالمية بهدف ارساء دعائم السوق الإقتصادية الحرة في المنطقة.

– تشجيع دور القطاع الخاص في دول المنطقة ودعمه من طرف من طرف أطراف خارجية وفتح أبواب الإستثمار الخارجي في هذه الدول.

– معالجة الديون الخارجية لهذه الدول بهدف إلغائها أو إعادة جدولتها من أجل الإستفادة منها في مشاريع التنمية.

– ربط عدد من الدول باتحادات أو مشاريع إقليمية إقتصادية يمكن من خلالها الاسراع بعمليات الإصلاح الإقتصادي[2] .

أما بالنسبة لآليات تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير فهناك الكثير من المؤتمرات الشرق أوسطية التي انعقدت بهدف تطبيق هذا المشروع وأغلب هذه المؤتمرات هي مؤتمرات إقتصادية .ومن أهم هذه المؤتملرات ما يلي: المنتدى الإقتصادي العالمي في دافوس بسويسرا،مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية في نيويورك الذي يتولى الإشراف على مشروع

[1]– إسماعيل الشطي (وآخرون)، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص.220، 2003

[2]– المرجع نفسه.

بحث :الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط،مؤتمر القمة الإقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا المنعقد بالمغرب:30 أوت –12 سبتمبر 1994 وكان الطرف الاسرائيلي حاظرا حيث تم إسقاط المقاطعة الاسرائيليةووضع اللمسات الأولى لإقامة نظام شرق أوسطي.بالاضافة إلى مؤتمر القمة الإقتصادية الثاني المنعقد في الأردن من 29–31 أوت 1995 حيث تمت فيه إقامة المؤسسات الشرق أوسطيةمن بينها: بنك التعاون الإقتصادي والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ،مجلس إقليمي لدعم التعاون والتجارة بين القطاعات الخاصة في دول المنطقة...إلخ[1].

[1]– المكان نفسه.

خاتمة

رغم مرور أكثر من عشريتين على بروز مصطلح الحكم الراشد فإنه ما يزال في بدايته ، خاصة مع ظهور الخلاف بين الباحثين في تعريفه وكيفية تطبيقه وما هي معاييره وخصائصه، لكن مهما بلغ ذلك الخلاف من مستويات فإن التقدم الملاحظ في تشخيص ووصف الظاهرة ليدل على أن الدول قد قطعت أشواطا كبيرة في الإحاطة بالمفهوم، و يكفي من إيجابيات هذا الانتشار العالمي للحكم الرشيد، بأنه ما من دولة إلا وتطمح أن تطبق الحكم الراشد في سياساتها سواء طواعية أو تحت ضغط مختلف المنظمات الدولية والإقليمية، ناهيك عن الضغوطات الداخلية التي صارت تلعبها المجتمعات المدنية.

من خلال دراستنا هذه، سلطنا الضوء على أكثر الجوانب التي تعني بالحكم الراشد للوصول إلى مفهوم هذا الحكم ولأي سبب أستعمل، ما هي ومعاييره ومؤشراته ومبادئه مكوناته، أهمينه، خصائصه...؟ و مختلف الاستراتيجيات المحددة لملامحه؟ .

وبعد الوصف و التحليل لذلك الواقع خلصنا إلى أنه لا يتحقق الحكم الراشد إلا في تحقيق مؤشرات الحكم الرشيد المتكاملة، وفي حال غياب هذا التغيير والتنازل، مع توثيق كل سبل التنسيق والشراكة لا يمكن تجسيد أي برنامج من برامج الاصلاحات السياسية.

كما أن تحقيق الحكم الراشد في الدول العربية لا يتم إلا عبر تغيير ذهنية النخب الحاكمة للشعوب، وتغيير المحكومين لذهنيتهم عبر اعتبار الدول في حاجة ماسة إليهم وإلى مجهوداتهم لتحقيق التنمية، كما لا يمكن تغييب الدور البارز والأساسي الذي تلعبه الأحزاب والمعارضة في دفع عجلة التنمية إلى الأمام باعتبار أنهم متواجدون على المستوى التشريعي، والذي تصدر منه كل الخطط عن الإصلاحات السياسية والحكم الراشد ، وهي بدورها من يقوم بمراقبة تنفيذ هذه القوانين على أرض الواقع.

كما أن مسألة الإصلاحات السياسية وتطبيقاتها في ظل احترام مبادئ الحكم الراشد والعمل بمقتضاها لا تتأسس فقط على المعايير والمبادئ السياسية كالديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة، بل أن هناك عوامل أو معايير ومبادئ أخرى لا تقل أهمية عن المؤشرات السياسية، كالمؤشرات الاقتصادية وغيرها.

كما أنه يمكن القول أن الحكم الراشد يعد سببا في تجسيد الإصلاحات السياسية التي تطمح إليه شعوب المنطقة، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة، ولكن لا يتم ذلك إلا من خلال الكفاءة في استغلال الطاقات وحسن الاستخدام الرشيد والعقلاني للموارد الاقتصادية والبشرية، وتوفير الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع وحسن اختار من يتولى المسؤوليات وتفعيل دور هيئات المحاسبة والرقابة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: الكتب باللغة العربية:

1. أحمد عاشور، تحسين أداء التنمية من خلال إصلاح إدارة الحكم في الدول العربية (القاهرة: دار المعارف2005).
2. إسماعيل الشطي (وآخرون)، مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2003).
3. برهان غليون،تامر كامل محمد وآخرون، حقوق الانسان :الرؤى العالمية والإسلامية والعربية(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،ابريل 2005).
4. ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997).
5. حسن كريم، " مفهوم الحكم الصالح، " في ، **الفساد السياسي والحكم الصالح في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2002)
6.
7. رواية توفيق، الحكم الراشد والتنمية في افريقيا(مصر: معهد البحوث والدراسات الافريقية، 2005).
8. عبد الهادي الجوهري، دراسات في العلوم السياسية وعلم الإجتماع السياسي (الإسكندرية:المكتبة الجامعية الأزاريطية ،ط.2001،2).
9. صاموئيل هنتجتون،النظام السياسي للمجتمعات متغيرة،تر.سمية عبود(بيروت: دارالساقي للفكر العربي الحديث،1993)،
10. ستيفن ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة: ربيع وهبة(القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003).
11. سعد الدين إبراهيم،غسان سلامة وآخرون،االمجتمع والدولة في الوطن العربي(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،ط. ،1996).

12. لاري دايموند، الثورة الديمقراطية النضال من أجل الحرية والتعددية في العالم النامي، ترجمة: سمية فلو عبود(بيروت: دار الساقي، 1995).

13. ناصر محمد الصانع،المنظمة العربية للعلوم الإدارية : الإدارة العامة والإصلاح الإداري في الوطن العربي(عمان :شركة الشرق الأوسط للطباعة ،ط.1986،1).

14. فيريل هيدي،"الإدارة العامة:منظور مقارن،"تر.محمد القريوتي(الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية،1973).

15. زهير عبد الكريم الكايد،الحكمانية: قضايا وتطبيقات (القاهرة:المنظمة العربية للتنمية الادارية،2003).

16. سعيد العلوي وآخرون ،المجتمع االمدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001).

ثانيا: الكتب باللغة الأجنبية:

باللغة الاجنبية :

1-Udo E. Simonis, Defining Good Governance — The Conceptual Competition is On (Best.-Nr. 2004-2005).

2-Jeff Huther, Anwar Shah, Applying a Simple Measure of Good Governance of the Debate on Fiscal Decentralization.

3-The CDP Report 2004, Commitment to good governance, development and poverty reduction .

4- Clay Wescott, Measuring Governance in Developing Asia (Manila, Philippines: Asian Development Bank (ADB) Thursday, February 17, 2000) Presentation Paper for ,The Seminar on International Experience on Good Governance and Fighting Corruption.

5–Philipe C.Shmitter, "Democracy's future more liberal, pre–liberal or post–liberal" in: Journal of democracy, vol 6, N° 1,jannuary 1995.

6–I.Jonson,La Gouvernance : ver une re–definition du concept(canada,university press,2007).

7-Gerry Stoker, Comparative Local Government (oxford handbook,2009)

ثالثا:المجلات والدوريات:

01-علي خليفة الكواري،نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية،المستقبل العربي،ع. ،2001.

02-حلام السعدي فرهود، "الواقع العربي: هل يستجيب لدعاوى الإصلاح؟"، الديمقراطية، العدد 13، جانفي 2004.

03-فؤاد ثناء عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، التطور السياسي في العالم العربي، التقرير الإستراتيجي العربي،2002.

04-إبتسام الكتبي،التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، المستقبل العربي، ع. ،2000.

05-معتز بالله عبد الفتاح، "الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج"، المستقبل العربي،العدد 326، أفريل 2006

06-علي خليفة الكواري،نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديمقراطية في أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية،المستقبل العربي،ع ،2001 .

1. تيسير محسن،محاولة أولية للتأصيل في مفهوم الاصلاح، مجلة الرؤية، ع.02،أوت 2006
2. صالح زياني، "واقع وآفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، عدد 09، جانفي 2004.
3. سلمى شعراوي جمعة،مفهوم إدارة شؤون الدولة والمجتمع :إشكاليات نظرية، المستقبل العربي، ع. 249، نوفمبر 1999.
4. الأخضر عزي،غالم جلطي،قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد(إسقاط على التجربة الجزائرية)، مجلة العلوم الانسانية، ع. 21، مارس 2005،

5. سلوى شعراوي جمعة، " مفهوم إدارة الدولة والمجتمع، " المستقبل العربي، حلقة نقاشية أدارها علي الدين هلال، القاهرة: في المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل (21-06- 1999).

6. تامر كامل محمد،" اشكالية الشرعية والمشاركة و حقوق الإنسان في الوطن العربي،" المستقبل العربي،ع.251

7. ترليزاتيز ،ميناسيان،"تحقيق لا مركزية الحكم،" مجلة التمويل والتنمية ،المجلد:34،سبتمبر 1993.

8. علي الأخضري،"الإصلاح الإداري:المفاهيم والمتطلبات،"صحيفة تشرين،2002

9. معتز بالله عبد الفتاح، "الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج"، المستقبل العربي، العدد 326، أفريل 2006

رابعا:التقارير:

1. برنامج الأم المتحدة الانمائي،تقرير التنمية الانسانية العربية:2004.
2. برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية الإنسانية لعام 2002.
3. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية لعام 2004.
4. النظام العربي ...الإصلاح المؤجل، التقرير الإستراتيجي العربي: 2004.

خامسا: المواقع الاكترونية

1. الديمقراطية في العالم العربي ،تقرير عن مشروع المؤسسة الدولية للديمقراطية والإنتخابات(2003-2004)

http://www.transparency.org.kw.auti.org/ar/index.php/books/elections-majles_oma/2003-2004/

اطلع عليه يوم 2021/02/25

2. نادر فرجاني،عن الحكم والتنمية الإجتماعية في شمال إفريقيا، فبراير1999

3. www.voltairenet.org

اطلع عليه 2021/02/20.

4. وثيقة الاسكندرية للاصلاح السياسي،مارس 2004،، مؤتمر قضايا الاصلاح العربي الرؤية والتنفيذ، في الموقع:

www.bibalex.org.

اطلع عليه يوم: 2021/02/20

الفهرس

مقدمة.....أ-ذ

الفصل الأول:الإطار النظري لمفهوم الحكم الراشد والإصلاح السياسي.....01

المبحث الأول: مفهوم الحكم الراشد 11

المطلب الأول:تعريف الحكم الراشد 11

المطلب الثاني:أسباب ظهور المفهوم وتطوره: 19

المطلب الثالث:قياس الحكم الراشد(الحكم الصالح): 23

المبحث الثاني: مفهوم الإصلاح السياسي: 39

المطلب الأول:تعريف الإصلاح السياسي.....39

المطلب الثاني:اليات ومناهج الإصلاح السياسي 41

المطلب الثالث : أهداف الإصلاح السياسي 43

الفصل الثاني: مجالات الإصلاح السياسي وعلاقتها بتطبيق مقتضيات الحكم الراشد في الوطن العربي.....45

المبحث الأول: إصلاح مؤسسات الدولة.....46

- المطلب الأول: الإصلاح الدستوري والتشريعي: 47

المطلب الثاني: إصلاح السلطة التنفيذية:إصلاح الإدارة العامة والخدمة المدنية: 59

المطلب الثالث: إصلاح السلطة القضائية 56

المبحث الثاني: في ضرورة تفعيل دور المجتمع المدني والقطاع الخاص والاهتمام بمسألة حقوق الانسان 66

المطلب الأول: في متطلبات تفعيل دور المجتمع المدني والقطاع الخاص 70

المطلب الثاني: ضرورة الاهتمام بحقوق ٱلإنسان: 69

المطلب الثالث:تقييم مبادرات الإصلاح السياسي في الوطن العربي.....74

خاتمة 83

قائمة المراجع 86

مـلخص مذكرة الماستر

من خلال هذه الدراسة تم التوصل الى ان مسألة الإصلاحات السياسية وتطبيقاتها في ظل احترام مبادئ الحكم الراشد والعمل بمقتضاها لا تتأسس فقط على المعايير والمبادئ السياسية كالديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة، بل أن هناك عوامل أو معايير ومبادئ أخرى لا تقل أهمية عن المؤشرات السياسية، كالمؤشرات الاقتصادية وغيرها.

كما أنه يمكن القول أن الحكم الراشد يعد سببا في تجسيد الإصلاحات السياسية التي تطمح إليه شعوب المنطقة، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة، ولكن لا يتم ذلك إلا من خلال الكفاءة في استغلال الطاقات وحسن الاستخدام الرشيد والعقلاني للموارد الاقتصادية والبشرية، وتوفير الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع وحسن اختار من يتولى المسؤوليات وتفعيل دور هيئات المحاسبة والرقابة.

الكلمات المفتاحية

1- الحكم الراشد 2- لإصلاح السياسي 3- المساءلة 4- المجتمع المدني

Abstract of The master thesis

Through this study, it was concluded that the issue of political reforms and their applications in light of respecting the principles of good governance and working according to them is not based only on political standards and principles such as democracy, human rights and participation, but that there are other factors or standards and principles that are no less important than political indicators, such as economic indicators and others. .

It can also be said that good governance is a reason to embody the political reforms that the peoples of the region aspire to, and thus achieve sustainable development, but this can only be done through efficiency in the exploitation of energies and good rational and rational use of economic and human resources, and providing the basic needs of members of society and a good choice Who assumes responsibilities and activates the role of accounting and oversight bodies.

key words

-1Good Governance 2- Political Reform 3- accountability 4- Civil Society